

عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تمكين النساء في فلسطين، دراسة حالة
محافظة بيت لحم

رزان خالد محمد صلاح

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1440 هـ - 2018م

المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تمكين النساء في فلسطين، دراسة
حالة محافظة بيت لحم

إعداد

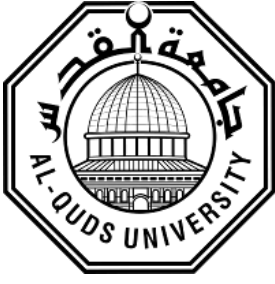
رزان خالد محمد صلاح

بكالوريوس تاريخ وجغرافيا / جامعة بيت لحم - فلسطين

المُشرف: د. إبراهيم محمد عوض

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في بناء المؤسسات
وتنمية الموارد البشرية، من معهد التنمية المستدامة/ جامعة القدس -
فلسطين.

2018-1440م



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج بناء المؤسسات والتنمية الريفية

إجازة الرسالة

المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تمكين النساء في فلسطين
دراسة حالة محافظة بيت لحم

اسم الطالبة: رزان خالد محمد صلاح

الرقم الجامعي: 21511030

المشرف: د. إبراهيم محمد عوض

نوقشت هذه الدراسة وأجيزت في تاريخ: 26 / 11 / 2018، من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة
أسمائهم وتواقيعهم:

التوقيع	د. إبراهيم محمد عوض	1- رئيس لجنة المناقشة: د. إبراهيم محمد عوض
التوقيع	د. عزمي الأطراش	2- ممتحناً داخلياً
التوقيع	د. عفيف حمد	3- ممتحناً خارجياً

القدس-فلسطين

1440هـ/2018م

الإهداء

إلى من كان أمن لا يشوبه خوف، وسندٌ لا يميل ولا يهتز، ورجل عن كل الرجال، أدين له بكل ما أنا عليه الآن، هو الذي رحل وغاب عنا جسداً وروحه في القلب والوجدان حاضرة وباقية للأبد، إلى أبي الغالي الذي يقترن اسمي باسمه للأبد أهديه هذا الجهد وهو الأحق به، لروحه كل السلام.

إلى جنتي، الحبيبة والرفيقة في كل درب، من أرادت أن أكون أنا، وكانت لي كل شيء، أُمي الغالية والروح التي أحيا بها أطال الله في عمرها.

صديق الطفولة والشباب، من أحمل معه أجمل الذكريات، رفيق الروح أخي وليد.

إلى من لا تتسع الكلمات تعبيراً لوصفه، ولا يعطيه اللفظ حقه، من كان الداعم الأكبر ومصدر الحب والصبر والعطاء والوفاء، رفيق الدرب والروح زوجي الحبيب خالد.

أصدقائي الأوفياء دتمم الأقرب للقلب، والزلاء في الدراسة والعمل وكل من كان له أثرٌ إيجابي في حياتي.

لأرواح شهدائنا الطاهرة، أسرانا البواسل، وشرفاء القضية، إلى أرض الرباط وطني المقدس فلسطين.

إليكم جميعاً أهدي هذه الرسالة.

رزان خالد صلاح

إقرار

أقرُّ أنا معدَّة هذه الرِّسالة أنَّها قُدِّمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنَّها نتيجة أبحاثي الخاصَّة، باستثناء ما تمَّت الإشارة إليه حيثما ورد، وأنَّ هذه الرِّسالة أو أيَّ جزءٍ منها لم يقدم لنيل أيِّ درجةٍ عليا لأيِّ جامعةٍ أو معهدٍ .

الاسم: رزان خالد محمد صلاح

التوقيع.....

التاريخ: 2018 /11/26

شكر وعرّفان

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات، وبحمده تدوم كل النعم، تصديقاً لقوله تعالى (ولئن شكرتم لأزيدنكم) سورة إبراهيم، الآية 7، والصلاة والسلام على نبينا الحق سيد الخلق والمرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وبعد:-

أشكر الله الذي أعانني على إكمال مسيرتي وأتم عليّ نعمته في الوصول إلى هذه المرحلة، وما كنت لأستطيع لولا فضله وتوفيّقه، كما وأتقدم بجزيل الشكر والامتنان والعرّفان لمن كانوا عوناً لي في هذه الرحلة وتعجز كلماتي عن الثناء عليهم:

الدكتور إبراهيم عوض، الذي أشكر جهوده لإشرافه على هذه الدراسة، والشكر موصول بالطبع لمعهد التنمية المستدامة في جامعة القدس، وكذلك أعضاء لجنة المناقشة، متمثلين في كل من الدكتور عزمي الأطرش ممتحناً داخلياً، والدكتور عفيف حمد ممتحناً خارجياً.

وختاماً، لا يفوتني أنّ أشكر كل من تعاون معي في الحصول على المعلومات اللازمة لإتمام هذا البحث، على رأسهم غرفة تجارة وصناعة محافظة بيت لحم، وصاحبات المشاريع النسوية الصغيرة والمتوسطة في المحافظة، وأخيراً أؤكد على أنه ما كان في هذا البحث من صواب فمن الله وحده، وما كان بها من خطأ فمن نفسي، وأتمنى أنّ تكون مرجع مفيد لصناع القرار والطلبة الباحثين.

رزان خالد صلاح

مصطلحات الدراسة

تبحث هذه الدراسة في موضوع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تمكين النساء في فلسطين، دراسة حالة محافظة بيت لحم، وقد وردت العديد من المفاهيم والمصطلحات التي تخدم هذه الدراسة، ولهذه المفاهيم تعريفات نظرية وأخرى إجرائية، وقد تمّ اعتماد التعريفات الآتية:

<p>إنّ تمكين المرأة هو عبارة عن عملية فردية تأخذ فيها المرأة حقوقها، وتتخذ مسؤولية السيطرة على حياتها ووضعها، وتوفر حياة عادلة لها، وعلى الرغم من كثرة استخدام هذا المصطلح يبقى تعريفه يشوبه حالة من الغموض، حيث يُشير أيضاً إلى كافة السبل التي تعين على تطوير مشاركة المرأة وتنمية قدراتها ووعيها ومعرفتها، ومن ثم تحقيق ذاتها على كافة الأصعدة المادية، والسيكولوجية، والاجتماعية وكذلك الاقتصادية، الأمر الذي يجعلها قادرة على السيطرة على ظروفها (شلهوب، 2015).</p>	<p>تمكين المرأة:</p>
<p>يُشير مفهوم المشروعات الصغيرة إلى تلك الأنشطة الاقتصادية التي تستخدم عدد محدد من العمال، وتبدأ برأس مال معين، علماً أنّ هذا المفهوم يختلف تبعاً لاختلاف الدول، وذلك حسب وضعها الاقتصادي وإمكانياتها، وتبعاً لظروفها الاجتماعية، إذ لا يمكننا أن نقول أنّ هناك إجماعاً على تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث إنّ المشروع الصغير في بلد ما يعتبر مشروعاً كبيراً في بلدٍ آخر (الأسرج، 2009).</p>	<p>المشروعات الصغيرة:</p>
<p>حسب المرصد العالمي لريادة الأعمال في لندن، هي ظاهرة معقدة يتم تناولها بمنهجية شاملة، بحيث تركز على سلوك الرياديين كأفراد، ولا تعتمد على تحليل المشاريع بحد ذاتها، وهي عملية متكاملة تهدف بصورة مباشرة إلى تحقيق الربح، والإبداع، والابتكار التقني، وخلق فرص العمل، من خلال توفر أربع عناصر رئيسية: البيئة المؤسسية، البنية التحتية، الاستقرار الاقتصادي، الأمن السياسي (GEM, 2016).</p>	<p>الريادة:</p>

المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار "الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تمكين النساء في فلسطين، دراسة حالة محافظة بيت لحم"، ولتحقيق ذلك استعرضت هذه الدراسة أبرز الأدبيات ذات العلاقة الوثيقة بتمكين المرأة عبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، إذ تسعى إلى تقديم مجموعة من النتائج والتوصيات والاقتراحات اللازمة لصناع القرار من أجل تسليط الضوء على سبل تمكين النساء عبر المشروعات الصغيرة، والعمل على إزالة المعوقات والقيود التي تحول دون ذلك.

لتحقيق أهداف هذه الدراسة، تمّ استخدام المنهج الوصفي الاستكشافي، ومن أجل تلك الغاية تم اعتماد عينة عشوائية من 58 مستجيب، ولجمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة، تم تصميم أداة الاستبانة مع الأخذ بعين الاعتبار كل من صدق هذه الأداة وثباتها، ثم اعتمادها وتحليلها باستخدام برنامج الرزم الإحصائية SPSS.

أظهرت الدراسة أنّ المشروعات الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً بارزاً في تمكين المرأة، من خلال تحقيق الدخل بدرجة مرتفعة، كما وتعين على خلق فرص عمل وتقضي على البطالة بدرجة مرتفعة جداً، كما وتزيد من قدرة النساء على اتخاذ القرارات المستقلة والصائبة بدرجة مرتفعة جداً، وتزيد من قدرتها على تحمل المسؤولية بدرجة مرتفعة، وتعزز الثقة بالنفس بدرجة مرتفعة، وتقوي المهارات الإدارية لدى النساء بدرجة مرتفعة، كما وتبين الدراسة أنّ هناك العديد من القضايا والتحديات التي تواجهها سيدات الأعمال، إذ تُشير الدراسة بوضوح إلى أن رأس المال المحدود لا يزال يمثل المشكلة الرئيسية، وتشمل المشاكل الأخرى الافتقار إلى الفضاء والمساعدة المالية، والمنافسة، ومشكلة التسويق، وغياب الإعلانات وما إلى ذلك، كما وبيّنت أنّ هناك تمكين للمرأة في محافظة بيت لحم من حيث التمكين الاقتصادي، الاجتماعي، الإداري، والسياسي، ولكن بدرجة ضعيفة، وكانت أهم التوصيات، وضع خطط منطقية وقابلة للتطبيق للارتقاء بهذا الجانب.

The role of small and medium business on women empowerment in Palestine, Case study Bethlehem.

Prepared by: Razan Khaled Mohammed Salah.

Supervisor:Dr. Ibrahim Muhammed Awad.

Abstract

This study aims at investigating the role of small and medium Enterprises in women empowerment in Palestine, to make the attempt a successful one, this study, Further, reviewed the existing relevant literature along with some theoretical ideas in relation to mark the women empowerment by small and medium enterprises, and present the results and recommendations and procedures needed by decision makers, to shed light on effective ways to achieve women empowerment by SMES.

Toward that end, the study applied exploratory descriptive method; A random sample of (58) responders was adopted in this study. To collect the data needed for this study, a questionnaire of main parts was designed with taking reliability and validity into consideration for analysis of data SPSS.

The study results show that SMES play a crucial role in women empowerment, through the generation of income, and employment, and contributes to equip them with the management skills and decision-making skills, and it reinforcing Self-confidence amongst women, Moreover, The study clearly indicates that limited capital is still the main problem. The other problems include lack of financial assistance, competition, marketing problem and lack of publicity and so on, and show that there is women empowerment in Bethlehem, includes economic empowerment, social empowerment, political empowerment, and administrative empowerment with a low level, so the study recommends that institutions should design applicable plans that are ready to improve.

الفصل الأول

خلفية الدراسة

1.1 مقدمة

في عالمنا المعاصر، وفي عصر باتت فيه التنمية المستدامة أساساً لبناء الأمم والشعوب، تتوالى الأدلة لتثبت أنّ قضية تمكين المرأة هي واحدة من القضايا المحورية التي تأخذ حيزاً هاماً على كافة الأصعدة، حيث تعد أحد أهداف التنمية الاقتصادية في سائر دول العالم، وخاصة دول العالم الثالث، ولا شك أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين تمكين المرأة وتعزيز قدراتها من جانب، وبين النهوض والتطور التنموي الشامل والازدهار الاقتصادي من جانبٍ آخر، فقد قدم تقرير البنك الدولي (2010) والذي حمل عنوان "جندرة التنمية من خلال المساواة في الحقوق والموارد والصوت" دليلاً قوياً على أن إقصاء المرأة عن المشاركة الإنتاجية الملموسة في كافة المجالات وخاصة اقتصادياً يلحق ضرراً واضحاً بفعاليتها، وبفاعلية السياسات الحكومية التنموية في آنٍ واحد، كذلك أكدت التوصيات التي أثمرت عن المؤتمر العالمي للمرأة في بكين، بأنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بدون مشاركة إيجابية وفعالة من المرأة في البناء الاقتصادي والثقافي والاجتماعي (world bank, 2010).

انطلاقاً من منظور أولويات العمل التنموي والتكاملي لدى العديد من الدول فيما يتعلق بتمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً، وتماشياً مع ما ورد سابقاً، تأتي المشروعات الصغيرة والمتوسطة كأحد الأدوات التي من شأنها أن تعزز تمكين المرأة، وخاصة في دول العالم الثالث، من منطلق أنّ هذه المشروعات قادرة على خلق واقع جديد أفضل؛ من خلال محاربة الفقر، وتحقيق الدخل، والحد من البطالة، وخلق فرص عمل جديدة، وتحقيق الاستقلالية المادية، كما وتزيد من الثقة بالنفس وتعزز القدرة على اتخاذ القرارات المصيرية، وتحقق للنساء مكانة اجتماعية أفضل في المجتمع (Khatun, 2014).

أما في فلسطين فتعد المشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم واحدة من أهم الروافد الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية البشرية والاجتماعية، باعتبارها منطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية، ولقدرتها على معالجة مشاكل الفقر والبطالة والجوع والجهل من ناحية أخرى، كما أنها تشكل عموداً فقرياً في الاقتصاد الفلسطيني أو المحلي، وتمثل نسبة 95% من هذا الاقتصاد، ومن حجم الناتج المحلي الإجمالي كما ورد في (منتدى الأعمال الفلسطيني، 2014).

بناءً على ما تقدم نجد أنّ المشروعات الصغيرة والمتوسطة تتمتع بمرونة عالية وقدرة على التغيير السريع نحو الأفضل، وتعتبر العنصر الأول في الابتكار والإبداع والتطوير، وفي القدرة على استيعاب العمالة من الجنسين، مما يجعلها المحرك الأول للاقتصاد، والمحرك الفعلي للاستثمار الأمثل للموارد البشرية والمادية على حدٍ سواء، مما يجعلها قادرة على تحقيق ما يسمى بتمكين المرأة. من هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لتتناول ذلك الموضوع الحيوي، نظراً لأهميته، وللوقوف على واقع تمكين المرأة في المجتمع الفلسطيني، ولتحديد المعوقات والقيود ولطرح البدائل الواجب توافرها وأخذها بعين الاعتبار للنهوض بهذا الجانب تحديداً، بالإضافة إلى تسليط الضوء على دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تمكين المرأة، كأحد الأدوات الأساسية التي تمكنها من ممارسة دورها الريادي على أكمل وجه، ومن هنا تأتي هذه الدراسة لتبين أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تمكين المرأة في فلسطين، من خلال عدة محاور التمكين الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي، الإداري، والذاتي، وتعزيز القدرة على اتخاذ القرار، وتحقيق الاستقلالية المادية، عن طريق توظيف متغيرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

2.1 مشكلة الدراسة

يعد دعم مشاركة المرأة في مختلف جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمثابة مسؤولية تقع على عاتق المجتمع بكافة مؤسساته الرسمية وغير الرسمية، وذلك لغرض تمكينها اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً لتصبح قوة فاعلة في الأسرة والمجتمع على حدٍ سواء، بصورة تضمن لها أداء أدورها المزدوجة سواء الإنتاجية أو الإنجابية، وهذا يتحقق من خلال إزالة كل العقبات والقيود التي تعترض طريق النساء اللواتي يرغبن في المشاركة والتطور والاستثمار، من خلال إنشاء مشاريع فردية صغيرة ومتوسطة (الحموري، 2017).

ونوجز القول في كيفية توجيه المشروعات الصغيرة والمتوسطة نحو تمكين المرأة، وبناء قدراتها لكي تكون مؤهلة ومدربة جيداً، بصورة تُعينها على مواجهة كافة المتطلبات الحياتية، وتجعلها قادرة على التعامل مع المتغيرات المختلفة، وقادرة على التكيف والتأقلم معها، وبالتالي تكمن مشكلة الدراسة في فحص أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تمكين المرأة الفلسطينية على وجه الخصوص، والبحث عن وسائل الارتقاء بهذا الجانب، من خلال تحديد مواطن الضعف والقصور والعمل على

علاجها، وتحديد مواطن القوة وتشخيصها وتطويرها، وعليه جاءت هذه الدراسة لتجيب عن التساؤل الرئيسي الآتي:

ما هو الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تمكين النساء في محافظة بيت لحم؟

3.1 أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية وجود المرأة ككيان إنساني يشكل نصف رأس المال البشري على هذه الأرض، مما يستوجب على المجتمعات العمل على استثمار طاقات النساء وقدراتهن الإنتاجية سواء على الصعيد المهني والاقتصادي، أو على الصعيد الثقافي والاجتماعي، بصورة تسمح بتوظيف هذه الطاقات بالمكان الصحيح، وذلك من خلال استخدام الأدوات الاقتصادية التي تضمن تحقيق ذلك مثل الريادة، وامتلاك مشروعات إنتاجية فاعلة سواء صغيرة أو متوسطة الحجم، عن طريق فتح باب التعليم، والتدريب، والتمويل، وعن طريق محاربة كافة المعوقات التي تمنع ذلك.

1.3.1 الأهمية العلمية

ندرة الدراسات السابقة التي تتناول القضية نفسها في كل من الدول العربية والنامية بشكل عام، وفي فلسطين بشكل خاص.

2.3.1 الأهمية التطبيقية

1. قد تساعد هذه الدراسة على تحسين مستوى مشاركة المرأة في العمل الريادي، وتفتح لها المجال لامتلاك مشروعات خاصة بها، من خلال نشر الوعي حول أهمية هذا الجانب.
2. تُعين صنّاع القرار وأصحاب السياسات على صياغة ووضع مجموعة من السياسات التنموية المناسبة للنهوض بهذا الجانب.
3. يمكن أن يكون لهذه الدراسة تأثيراً كبيراً على الأشخاص الذين يشاركون في تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين، كما أنها ستكون جيدة للنساء الرياديات

والعاملات في مجال التنمية، وكذلك الطلاب الذين يفكرون في بناء مستقبلهم من هذا المنظور.

4. قد تحفز جهات التمويل المحلية والدولية على تقديم الدعم المالي المطلوب لتمكين المرأة من إنشاء هذه المشروعات.

4.1 فرضيات الدراسة

تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً حاسماً وبارزاً في تحقيق تمكين النساء في فلسطين، ولفحص هذه الفرضية الرئيسية تم اشتقاق العديد من الفرضيات الفرعية التي تشمل:

1. تعمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تحقيق الدخل، وتعين على تحقيق الاستقلالية المادية للمرأة.

2. توفر المشروعات الصغيرة والمتوسطة فرص عمل للمرأة، وتقضي على البطالة.

3. تمنح المشروعات الصغيرة والمتوسطة المرأة القدرة على صنع واتخاذ القرارات بشكل مستقل.

4. تزيد المشروعات الصغيرة والمتوسطة من ثقة المرأة بنفسها، وتعزز من مكانتها الاجتماعية.

5. تعزز المشروعات الصغيرة والمتوسطة المهارات الإدارية والريادية وتزيد الإبداع والابتكار لدى النساء.

6. هناك العديد من مصادر التمويل التي يمكن من خلالها إنشاء المشروعات.

7. هناك العديد من القيود والمعوقات التي تقف في وجه تمكين المرأة في فلسطين.

8. تُعين المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تمكين المرأة اقتصادياً، اجتماعياً، إدارياً، وكذلك سياسياً، وذاتياً.

5.1 أهداف الدراسة

الهدف العام

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى فحص الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تمكين المرأة الفلسطينية، ومن أجل تحقيق ذلك، سنسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

أهداف فرعية

- إبراز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القضاء على البطالة، وفي خلق فرص عمل جديدة للمرأة، وفي زيادة الدخل لديها.
- التعرف على دور هذه المشروعات في تمكين المرأة من الناحية الاجتماعية، وفي تعزيز مكانتها الاجتماعية.
- تحديد دور هذه المشروعات في تعزيز ثقة المرأة بنفسها، وزيادة القدرة لديها على اتخاذ القرارات الحياتية المصيرية بشكلٍ مستقل.
- تحديد دور هذه المشروعات في تعزيز المهارات الإدارية لدى المرأة.
- تسليط الضوء على أبرز المعوقات التي تحول دون تمكين المرأة عبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

6.1 حدود الدراسة

الحد الموضوعي: سنتقصر هذه الدراسة على تحليل مستوى دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التمكين الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي، والذاتي، والإداري للمرأة الفلسطينية في محافظة بيت لحم.

الحد المكاني: مشروعات النساء في محافظة بيت لحم. **الحد الزمني:** تمّ جمع كافة البيانات ذات العلاقة الوثيقة بهذه الدراسة خلال الفصل الدراسي الثاني من العام 2018/2019.

7.1 هيكلية الدراسة

تشمل الدراسة خمسة فصول، تتمثل فيما يلي:

الفصل الأول: يعرض خلفية الدراسة، وتشمل مقدمة الدراسة، ومشكلتها، أهميتها، وأهدافها، وحدودها.

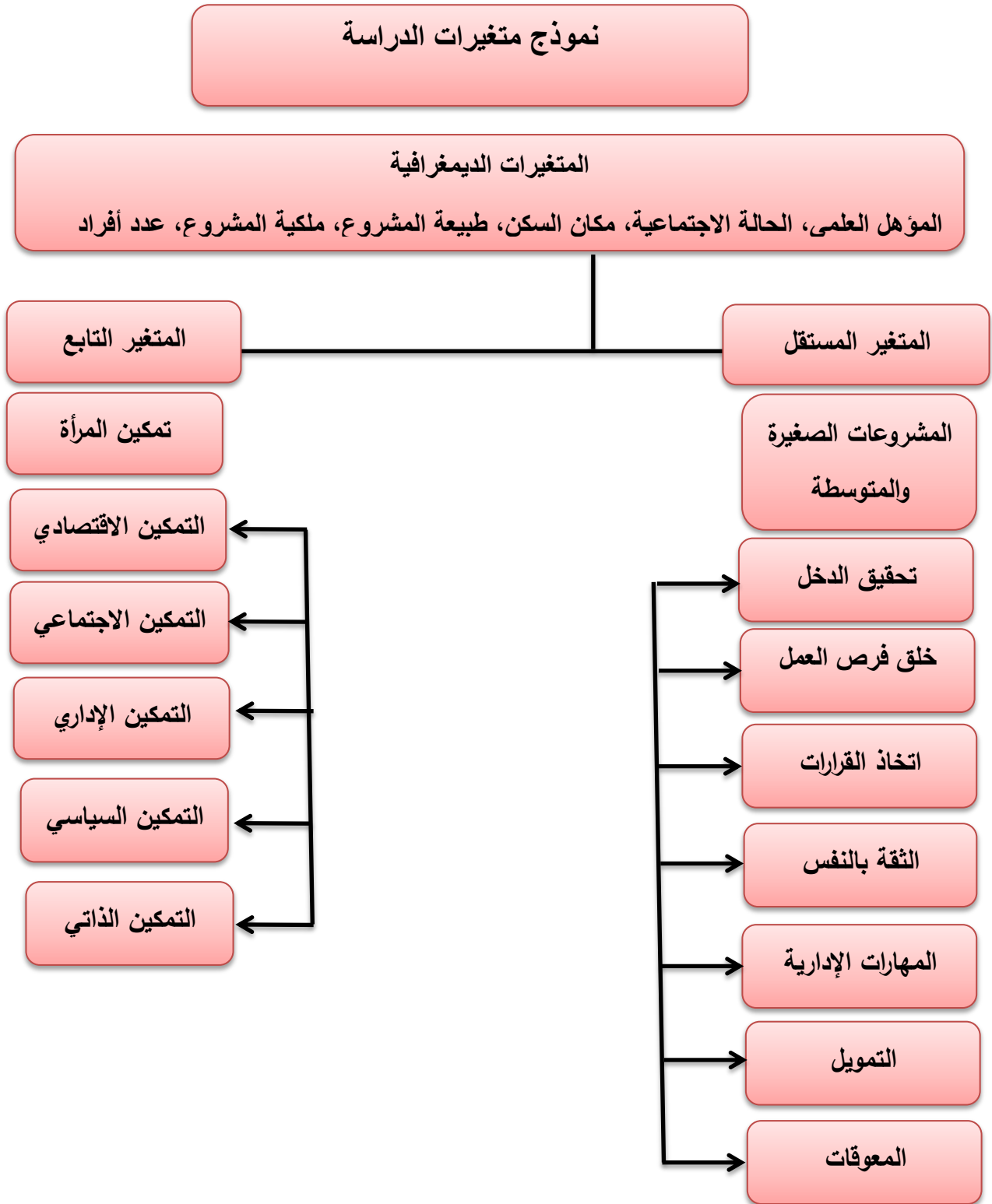
الفصل الثاني: يتضمن محتويات الإطار النظري، والدراسات السابقة.

الفصل الثالث: يتطرق إلى منهج الدراسة وأدواته، والمجتمع الذي أجريت عليه الدراسة، وعينة الدراسة وخصائصها، وإجراءات التحقق من صدق أداة الدراسة، وثباتها، ويبين أيضاً التحليل الإحصائي لخصائص العينة.

الفصل الرابع: يعرض نتائج التحليل الإحصائي للبيانات التي سيتم الحصول عليها، ثم عرض تلك النتائج، ومناقشتها والإجابة عن أسئلة الدراسة، والتحقق من صحة الفرضيات.

الفصل الخامس: يتضمن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

8.1 نموذج الدراسة: الشكل (1.1) يعكس العلاقة بين كل من المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتمكين المرأة.



ملاحظة: سيتم وصف المتغيرات المدرجة في نموذج الدراسة أعلاه بشكل مفصل في الفصل الثالث.

المخطط الهيكلي للإطار النظري

المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تمكين المرأة

المفهوم العام للتمكين

مفهوم تمكين المرأة

مؤشرات تمكين المرأة

تصنيفات تمكين المرأة

واقع المرأة في العالم

واقع تمكين المرأة في فلسطين

المشروعات الصغيرة والمتوسطة

مفاهيم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تحديات المشروعات الصغيرة والمتوسطة

الشكل (1.2): رسم مخطط هيكلي للإطار النظري

المبحث الأول: المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يتناول هذا الفصل الأدب النظري المتعلق بأثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تمكين المرأة في فلسطين، ويسلط الضوء في شقه الثاني بشكل مباشر على أبرز الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تناولت نفس القضية وبنيت على متغيرات مشابهة لها، بحيث سيتم استعراض أبرز النتائج التي خرجت بها هذه الدراسات بشكل مفصل وسيتم ربطها مع فرضيات الدراسة الحالية، وعليه قد بنيت هيكلية الإطار النظري على محورين رئيسيين هما المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد تم تناولهما من حيث المفهوم، والأهمية، والأبعاد، والتحديات والواقع الحالي في فلسطين، أما المحور الثاني فهو تمكين المرأة، وقد تم التركيز فيه على المفهوم العام للتمكين، وتصنيفاته ومجالاته، ثم تم إلقاء الضوء على مفهوم تمكين المرأة ومؤثراته، وتحدياته، ومعوقاته، وواقعه في المنطقة العربية وفي فلسطين على وجه التحديد، إضافةً إلى نوع العلاقة التي تربط بين محاور الدراسة، مع التركيز على مدى الانسجام بين فرضيات الدراسة وإطارها النظري.

1.2 المقدمة

تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) دوراً محورياً في معظم اقتصاديات البلدان، لا سيما في اقتصاديات الدول النامية، حيث تسهم بشكل مباشر في التوظيف والحد من البطالة بما يصل إلى 60% من إجمالي العمالة في هذه البلدان، وتستحوذ على ما يقارب 40% من الدخل القومي الخاص بالاقتصاديات الناشئة (World bank, 2010).

إذ تُمثّل هذه المشروعات العمود الفقري للاقتصاديات المحلية لكافة دول العالم، بما في ذلك كل من اقتصاديات الدول المتقدمة والدول النامية، باعتبارها منطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية، والإسهام في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى، وذلك من خلال تشغيل عدد كبير من

القوى العاملة، وتحقيق الاستثمار الأمثل للعنصر البشري، مما يضمن بناء مُناخ أعمال صحي وسليم، وخلق حالة من الكفاءة الاقتصادية، وذلك بفضل خصائصها وسماتها التي تمتاز بكل من المرونة، القدرة على التكيف السريع، والعمل ضمن رأس مال محدود، كما وتلعب دوراً بارزاً في خلق التنافسية، وتعزيز كل من الابتكار، الإبداع، والتطوير، إلى جانب قدرتها على إنشاء نظام فعال لريادة الأعمال لكافة فئات المجتمع، الأمر الذي يجعل منها المحرك الأول في الاقتصاد والمحرك الفعلي للاستثمار والنمو الاقتصادي (Keskgn, et al, 2010).

علماً أن هذه المشروعات هي عبارة عن مؤسسات أو منشآت تجارية يمكن من خلالها أن يبدأ أي شخص بالاستثمار، وتستطيع أن تبدأ النساء تحديداً بأعمالهن الخاصة، الأمر الذي يضمن تحقيق كل من التمكين الاقتصادي، والسياسي، الذاتي، والإداري، وكذلك الاجتماعي لهذه الفئة، مما يزيد من إدراك المرأة لكافة حقوقها الاقتصادية والاجتماعية، ويعزز من استقلاليتها الاقتصادية والمالية، ويؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة القدرة على اتخاذ القرارات (Khatun, and Kabir, 2014).

في ضوء ما سبق يتضح تأثر كل من التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك البشرية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي يجعل من دراستها قضية مهمة، ولذلك سيتم تسليط الضوء على كافة هذه الجوانب، مع محاولة إبراز العلاقة التي تربط ما بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتمكين المرأة في فلسطين.

2.2 المشروعات الصغيرة

يقصد بالمشروعات الصغيرة أنها تلك المنشآت ذات العدد المحدود من العُمال ورأس المال، إضافة إلى طبيعة إدارتها المستقلة، واعتمادها على تكنولوجيا وتقنيات إنتاج بسيطة وتقليدية (العابدين، 2004). في حين يُشير (مكحول، 2005) إلى أنّ تعريف المشروعات الصغيرة يتطلب اللجوء إلى أكثر من مقياس كمي، كالتشغيل، أو حجم المبيعات، أو قيمة الموجودات، أو القيمة المضافة، حيث يواجه الباحثين بعض الإشكاليات عند استخدام هذه التعريفات، فمعيار التوظيف والاستخدام يُهمل بقية عناصر الإنتاج الأخرى، وخاصة رأس المال، والتكنولوجيا المستخدمة، كما أنّ استخدام معيار رأس المال يُهمل أيضاً كمية ونوعية بقية عناصر الإنتاج، أما بالنسبة لاستخدام حجم المبيعات فإنه لا

يعكس حجم النشاطات الإنتاجية التي تقوم بها المنشأة، والتي تكون عبارة عن عمليات بسيطة جداً كالتعبئة والتغليف، وبناءً على هذه المقاييس، قد تم تصنيف منشأة ما كمنشأة كبيرة في مبيعاتها، لكنها تعتبر صغيرة من حيث التشغيل، وقد تصنف أخرى كبيرة حسب موجوداتها، ولكنها صغيرة من حيث الحجم والمبيعات.

ويتضح لنا، أنه على الرغم من وجود هذه الاختلافات في التعريف، إلا أنّ هناك عنصرين أساسيين قد تمّ الاهتمام بهما كثيراً، هما: الأيدي العاملة، ورأس المال، ونورد هنا بعض التعريفات التي استخدمتها بعض الدول والمؤسسات الدولية والعالمية في تعريف هذه المنشآت (عطيان، وعلي، 2009):

- إنّ المشروعات الصغيرة حسب الاتحاد الأوروبي هي تلك المشروعات التي يتراوح عدد العمال فيها ما بين 10 إلى 99 عاملاً.
- عرفت منظمة الأمم المتحدة الصناعية المشروعات الصغيرة، على أنها تلك المشروعات التي يختص فيها شخص واحد بالشؤون المالية والإدارية، ويتراوح عدد العمال فيها ما بين 10-50 عاملاً.
- تدل المشروعات الصغيرة حسب البنك الدولي على أنها تلك المنشآت التي توظف أقل من 50 عاملاً في الدول النامية، وأقل من 500 عاملاً في الدول المتقدمة.
- بينما أجمعت الدول العربية في اجتماع الخبراء العرب المختصين المنعقد في دمشق برعاية الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي أنّ المشروعات الصغيرة هي التي تشغل ما بين 6 إلى 15 عاملاً، وتستثمر في مبلغ يقلّ عن 15 ألف دولار أمريكي، ولا يشمل ذلك كل من الأبنية والعقارات.

نستنتج مما سبق أنّ هناك تباين واضح بين الدول في تعريف كل من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك تبعاً لاختلاف ظروفها الاقتصادية، ونلاحظ الفجوة في هذه المفاهيم بين الدول المتقدمة اقتصادياً مقارنةً مع الدول النامية، نظراً لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية بين هذه الدول، إذ إنّ المشروع الكبير في دولة ما مثل بعض الدول النامية، يعتبر صغيراً أو متوسطاً في دولة أخرى.

3.2 المشروعات المتوسطة

لعل من أكثر التحديات التي تواجه فهم ماهية المشروعات المتوسطة هو غياب تعريف عالمي موحد يوضح هذا المصطلح، حيث تختلف هذه المفاهيم تبعاً لاختلاف طبيعة الاقتصاد الذي تعمل فيه، وعادةً ما يتم تعريفها على أساس حجم التمويل، أو حجم المبيعات التي يقدمها المشروع، أو عدد العمال أو الموظفين، علماً أنّ المعيار الأخير هو المعيار الأكثر شيوعاً واعتماداً من قبل الدول المختلفة (OECD, 2004).

إذ يميل الاقتصاديين إلى تعريف هذه المشروعات من خلال تحديد العديد من المؤشرات الكمية القابلة للقياس، بما فيها حجم المنشأة، عدد العمال، متفقين في ذلك مع مفهوم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (OECD) الذي تم ذكره سابقاً، والذي اعتبر عدد العمال أهم معيار لتحديد مفهوم هذه المنشآت (Hatten, 2011).

وعليه نلاحظ مما سبق تعدد المفاهيم الخاصة بكل من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تبعاً لتعدد وجهات النظر الأكاديمية والعلمية والبحثية في هذا الجانب، الأمر الذي جعل من الصعب الاتفاق على تعريف موحد، وبالتالي وأمام هذا التباين والاختلاف في المفاهيم لا بدّ من التركيز على صياغة مفهوم لكل من المشروعات الصغيرة والمتوسطة يكون أكثر ملائمة لبيئة كل دولة وظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

3.2.1 معايير تحديد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين

أما على الصعيد الفلسطيني، هناك معايير تم اعتمادها من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لكل من المشروعات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة في فلسطين، وتتمثل هذه المعايير في كل من (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016):

- المشروعات الصغيرة جداً: هي تلك المنشآت التي توظف أقل من 5 عمال، وتستثمر أقل من 5000 دولار أمريكي.
- المشروعات الصغيرة: هي تلك المنشآت التي توظف من 5 إلى 15 عامل، وتستثمر أقل من 15,000 دولار أمريكي.

- **المشروعات المتوسطة:** هي تلك المنشآت التي توظف عدد عمال يتراوح ما بين 16 إلى 25 عامل، وتستثمر مبلغ يتراوح ما بين من 15000 إلى 25,000 دولار أمريكي.

علماً أنّ المشروعات الصغيرة جداً غالباً ما تتبع إدارتها لصاحب المنشأة نفسها، أي أنها مشروعات فردية في معظم الأحيان، وبالتالي يُشير مفهوم المنشأة الفردية حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى تلك المنشأة التي يملك رأس مالها شخص واحد وفي الغالب يديرها بنفسه ضمن رأس مال معين، وعادةً ما يكون محدود.

وتتفق سلطة النقد الفلسطينية مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في تعريف هذه المشروعات، إذ تشير إلى أنّ المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي تلك الوحدات الاقتصادية التي تضم حتى 25 عاملاً وموظفاً، ولا يزيد حجم رأس المال المستثمر فيها عن 25,000 دولار أمريكي (سلطة النقد، 2016).

نلاحظ مما سبق أنّ هناك أهم المعايير التي اعتمدها على الصعيد الفلسطيني لصياغة مفاهيم واضحة ومحددة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كان أبرزها كل منا عدد العمال أو الموظفين الذين يعملون بشكل فعلي داخل حدود المشروع، ورأس المال التأسيسي أو المبلغ المُستثمر في المشروع، كما وهناك معايير أخرى يمكن استخدامها مثل حجم المبيعات، ولكن لم تؤخذ هنا بعين الاعتبار، كما ونلاحظ مما سبق ذكره أنّ عدد العمال ورأس المال المستخدم في تأسيس هذه المشروعات في فلسطين يعتبر بسيطاً، مقارنة مع المعايير المعتمدة لنفس المشروعات في الدول المتقدمة، ويعود ذلك إلى اختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية بين هذه الدول.

4.2 أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تتقاطع أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كونها:

1. توفر فرصاً عديدة للعمل، وخاصة للخريجين الجدد، والشباب النازحين من المناطق الريفية وغير المؤهلين بعد للانضمام إلى قطاع الأعمال الكبيرة، وإلى القطاعات المنظمة بصفة عامة (الزيادات، 2010).

2. تُسهم في استغلال الموارد المنتشرة بكميات محدودة في مناطق متباعدة، والتي تتقاعس المشروعات الكبيرة عن كشفها واستغلالها تجارياً، ومن الأمثلة على ذلك كل من أعمال المحاجر

والمناجم الصغيرة، ونشاط الزراعة والمصائد (مرتجي، 2004).

3. تشكل وحدات أساسية للاقتصاد منذ القدم في مختلف الحضارات والمجتمعات، حيث بدأت على شكل أعمال صغيرة الحجم تأخذ طابعاً أسرياً، وتُشكل مصدراً رئيسياً للدخل، وذلك من خلال إنتاج سلعة أو تقديم خدمة معينة للمستهلكين، عن طريق عملية البيع (برنوطي، 2005).

4. تبرز على الصعيد الاقتصادي في أنها تستخدم أكثر من 50% من قطاع القوى العاملة الخاصة، فضلاً عن أنها تشتمل على نحو 25% من أصول الأعمال الكلية، وتتصف هذه المشروعات بكثافة العمالة، وعليه فإنها تُهيء فرص العمل وتقضي على البطالة، علماً أنها تكتسب أهميتها في الدول العربية من مجموعة اعتبارات تتعلق بخصائص هيكلها الاقتصادية والاجتماعية، ونسب توفر عوامل الإنتاج، والتوزيع السكاني للسكان، ويمكن إيجاز الانعكاس الإيجابي لهذه المشروعات على الاقتصاد فيما يلي (الحسيني، 2006):

- تستخدم فناً إنتاجية بسيطة نسبياً تمتاز بارتفاع كثافة العمل، مما يُعين الدول التي تعاني من ندرة رأس المال ووفرة العمال على مواجهة مشكلة البطالة بمعزل عن تكبد تكاليف رأسمالية مرتفعة، ومن الأمثلة على ذلك الدول العربية.

- تتميز بالانتشار الجغرافي الواسع، مما يساعد على تقليل التفاوتات الإقليمية، ويعين على تحقيق حالة من التنمية المكانية المتوازنة، ويخدم بالتالي الأسواق المحدودة التي لا تغري المشروعات الكبيرة بالتوطن بالقرب منها ومنافستها.

- توفر مجموعة من السلع والخدمات الضرورية، والتي بدورها تشبع كافة احتياجات فئات المجتمع، وخاصة أصحاب الدخل المحدود، حيث تسعى هذه الفئات على تأمين احتياجاتها بأسعار رخيصة نسبياً تتفق مع قدراتها الشرائية، وإنّ كان الأمر يتطلب التنازل بعض الشيء عن اعتبارات الجودة، إلى جانب دورها في تلبية احتياجات السوق من السلع والخدمات المتخصصة التي ترتبط بأذواق وتفضيلات المستهلكين بدرجة أكبر من تلك التي تقدمها المشروعات الكبيرة، وذلك نظراً للاتصال المباشر بين العملاء وأصحاب هذه المشروعات (القرشي، 2005).

نستنتج مما سبق أنّ هذه المشروعات تلعب دوراً قيادياً ورائداً في تحقيق عملية التنمية، كونها توفر فرص العمل، وتقضي على البطالة، وتحد من الهجرة من الريف إلى المدن، وذلك من خلال استيعاب

أكبر نسبة من القوى العاملة، بالإضافة إلى دورها في إعداد الرياديين من أصحاب الأعمال الصغار الذين يُشكلون رصيماً بشرياً واعداً للمشروعات الكبيرة، وبالتالي وفي ظل الظروف الذي يعيشها الشعب الفلسطيني المتمثلة في العيش تحت وطأة الاحتلال الصهيوني، ومحدودية السوق، وانتشار البطالة وضيق السوق المحلي، تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة منقذاً حقيقياً للفلسطينيين من هذه الأزمات، كونها أحد مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأحد أهم المداخل التي يمكن من خلالها محاربة مؤشرات الفقر والبطالة المنتشرة في المنطقة في صفوف الرجال والنساء على حدٍ سواء، إلى جانب دورها في محاربة الاحتلال نفسه، كونها تخفف من حدة التبعية الاقتصادية للسوق الإسرائيلي، وتقدم مخرجات بديلة عن تلك المنتجات الإسرائيلية المنتشرة في الأسواق الفلسطينية، والتي يقبل عليها فئة كبيرة من الفلسطينيين، إذ إنّ هذه المشروعات قادرة على توفير السلع المختلفة في الأسواق بأفضل الأسعار وضمن جودة مقبولة في معظم الأحيان، علماً أنّ أهمية هذه المشروعات بغض النظر عن حجمها تتقاطع مع بعضها البعض لتدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية في فلسطين عموماً، وفي محافظة بيت لحم على وجه الخصوص.

5.2 المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة المكون الرئيسي للاقتصاد الفلسطيني، ومحور التنمية والتطور في البلاد، كونها تُشكل أكثر من 99% من إجمالي المنشآت العاملة في فلسطين، حيث تتمتع بالعديد من السمات والخصائص مثل: المرونة، القدرة على التغيير السريع، الابتكار، التطور، والتجديد، والإبداع (عطيان، علي، 2009).

ومن جهة أخرى تتوزع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين، على عدد من الأنشطة والقطاعات الاقتصادية على النحو التالي (منتدى الأعمال الفلسطيني، 2014): -

- المنشآت الصناعية: صناعات استهلاكية صغيرة، أو مهن وحرف صناعية.
- المنشآت التجارية: تجارة الجملة والتجزئة والوكلاء والسماسة.
- الأنشطة الخدمية: مكاتب الخدمات المختلفة، وكالات السياحة والسفر، التأمين، خدمات الفنادق، الخدمات الشخصية والنقل.
- المنشآت النسوية: والتي كان لها تأثير كبير على التطور الاقتصادي والاجتماعي للمرأة، وعلى

تتمية الاقتصاد المحلي.

- **الحيازات الزراعية:** المملوكة للسكان المحليين بشكل متفاوت، إضافة إلى مهنة الصيد.
- المنشآت الصغيرة في إطار المنظمات غير الحكومية العاملة في الضفة الغربية وغزة.
- المشروعات الصغيرة في إطار المنظمات غير الحكومية.
- الصناعات التي تنتج منتجات متطورة في مختلف المجالات، سواء المجال الهندسي، أو التجاري. ونؤكد هنا على أنّ معظم هياكل هذه المنشآت في فلسطين تتسم بالتقليدية، حيث ما زالت تعمل في مجال الصناعات الخفيفة، وإنتاج السلع الاستهلاكية الأساسية، وخاصة الأغذية والمشروبات والملابس، والمنتجات اللافلزية، إلى جانب بعض منتجات المعادن والأثاث، كما ويتسم هيكلها بالجمود والبدائية، فعلى الرغم من تأسيس بعض المنشآت منذ سنوات، إلا أنها تشبه منشآت ما زالت في المراحل الأولية الجينية من حيث تعاملها في السوق، كما أنّ معظم مخرجاتها يتمّ تسويقها داخل السوق المحلي فقط، باستثناء الصناعات القائمة على أساس التعاقد من الباطن، كالأحذية والجلود والملابس.

5.2.1 تحديات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من تشوهات هيكلية أعاقت من نموه وتطوره، وجعلته اقتصاداً هشاً وعرضة للقلبات السياسية والاقتصادية، نظراً لارتفاع معدلات البطالة، وعدم القدرة على استيعاب القوى العاملة، ولتدني مساهمة الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي، كما وتعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة على وجه التحديد من مجموعة من التحديات والصعوبات العامة التي من شأنها أنّ تعيق عملية تطورها وانتشارها، والتي يتمثل الجزء الأكبر منها في قضايا تتعلق بطبيعة تلك المنشآت كالشكل القانوني، الملكية، الإنتاج، التسويق، إضافة إلى غياب البيئة القانونية المنظمة لتلك المشروعات، وغيرها من التحديات التي يتمثل أبرزها في (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، 2009):

- غياب البيئة القانونية والتشريعية المنظمة لعمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وعدم وجود قانون يعترف بها، أو بأهمية دورها في كل من النسيج الاقتصادي والاجتماعي إلى عدم وضوح في الرؤية تجاهها، وعدم القدرة على رسم سياسات وخطط مستقبلية لتطويرها وتنميتها، وعلى الرغم من إصدار المجلس التشريعي الفلسطيني لأكثر من (30) قانون لمعالجة الجوانب الاقتصادية، إلا أنّ هذه القوانين

لا زالت تواجه مشاكل عديدة في التطبيق والتنفيذ.

- تدني التمويل المقدم لها، حيث تواجه تلك المشروعات تحديات مالية تؤثر في كثير من الأحيان على توسع أنشطتها، وزيادة رأس مالها وإنتاجها، وتُشير البيانات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطيني إلى تراجع حصة الإقراض التنموي من إجمالي التسهيلات الائتمانية.

- ضعف الخبرة التسويقية للمنتجين.

- صغر حجم السوق المحلي، مما يزيد من حدة المنافسة بين المشروعات، ويجبرها على البحث عن منافذ تسويقية خارجية جديدة.

- عدم وجود خطط واستراتيجيات شاملة لدعم وتنمية المنشآت، وعدم إيلائها اهتمام كافي من قبل الجهات ذات العلاقة بشكل سلبي للغاية على عملية التنمية الاقتصادية، وعلى الأداء الفعلي لهذه المشروعات، فقد تبين من نتائج مسح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنّ 93.4% من الشركات التي توظف 5 إلى 19 عاملاً، وتلك التي توظف ما بين 20 إلى 50 عاملاً، حيث يعتبر ذلك من المعوقات التي حدثت من مشاركتها في التجارة الدولية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003).

- الاحتلال الصهيوني لفلسطين، إذ تمنهجت السياسة الاقتصادية لإسرائيل بعد عام 1967 م على أساس "إزالة التنمية"، مما يعني حظر القيام بأي تنمية اقتصادية حقيقية في فلسطين، وذلك من أجل منع الاستقلال الاقتصادي الفلسطيني والحيلولة دون دخوله في منافسة مع الاقتصاد الإسرائيلي، كما أنّ العديد من السياسات الاقتصادية التقييدية التي فرضت بعد عام 1967 سعت إلى زيادة الهيكلية الاعتماد على الفلسطينيين على إسرائيل، من خلال إعادة تشكيل الاقتصاد الفلسطيني بطريقة يجعلها تعتمد كلياً على الاقتصاد الإسرائيلي. هذه السياسات والإجراءات تحولت السوق الفلسطيني لمستهلك للمنتجات الإسرائيلية، ومورد رئيسي للعمالة الرخيصة، إلى جانب ذلك منعت إسرائيل استيراد المواد الخام وقيدت قضية التراخيص اللازمة للصناعات أو الشركات في الأراضي المحتلة. كانت القيود وضعت على التجارة الخارجية والتدريب والإنتاج الزراعي، الأمر الذي زاد من حدة البطالة، والفقر، والمشاكل الاجتماعية (الثلاثيني، 2015).

تستنتج الباحثة مما ورد ذكره، أنّ حاجة الاقتصاد الفلسطيني إلى امتلاك عناصر النهوض والتطور في القطاعات الإنتاجية خصوصاً، تقتضي الاهتمام الحقيقي وفق رؤية استراتيجية تقوم على تفعيل دور

المشروعات الصغيرة والمتوسطة، واتساعها أفقياً وعمودياً في بنیان المجتمع الفلسطيني، بحيث تتمكن من تلبية احتياجات البلد لعملية رفع وتيرة التطور والتقدم على مستوى الاقتصاد الفلسطيني، بما يمكنه من الاعتماد النسبي على موارده الذاتية، سواء تلك الموارد المادية أو الموارد البشرية المحدودة من ناحية، وبما يؤدي إلى التخفيف من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي وإجراءاته الضارة، أو بما يحقق نسبياً تلبية احتياجات التشغيل وإنتاج السلع للسوق المحلي من ناحية أخرى.

6.2 المبحث الثاني: تمكين المرأة

6.2.1 التمكين

إنّ الاهتمام بالإمكانيات البشرية كمحور أساسي من محاور التنمية الاقتصادية لا بدّ أن يأخذ في الاعتبار تحقيق الاستفادة القصوى من القدرات البشرية لكل من المرأة والرجل على حدٍ سواء في عملية التنمية بصورة متكافئة، ولتحقيق ذلك، فإنه من المهم تحديد إطار وأدوات محاور التحليل النوعي الرامية إلى تضييق الفجوة ما بين الرجال والنساء فيما يتعلف باحتياجاتهم العملية والاستراتيجية، وذلك للوصول إلى المساوات بينهم في اتخاذ القرارات الخاصة بالحياة الفردية والاجتماعية، وتوسيع الفرص والخيارات لهم بصفة متساوية في جميع مجالات التمكين، بصورة تضمن إزالة العوائق بكافة أشكالها (جليلي، 2008).

وعليه إنّ الاهتمام بقضية التمكين بشكلٍ عام، وقضية تمكين المرأة بشكل خاص بات على رأس قائمة أولويات الدول المتقدمة، حيث أثرى الباحثون في العلوم التنموية وفي مجال التنمية البشرية المستدامة هذه المفاهيم بالبحث والدراسة، إضافةً إلى الجهود المبذولة من قبل العديد من الكتاب والباحثين والمهتمين في مجال تنمية الموارد البشرية، والذين بدورهم قاموا بشرح هذه المفاهيم وبرسم أبعادها بدءاً من ظهورها حتى وقتنا الحاضر، ونسرد فيما يلي أبرز التعريفات التي توضحها، إلى جانب تسليط الضوء على أهم المعلومات المتعلقة بها.

يُعرف مفهوم التمكين من الناحية اللغوية وحسب ما ورد في معجم لسان العرب لإبن منظور على أنه القدرة والاستطاعة، وأمكته من الشيء أي جعله سلطاناً وقادراً عليه، ويسره وسهله عليه، وورد في معجم محيط المحيط أنّ الفعل مكن الشيء بمعنى قواه وعززه ورسخه، واستمكن من الأمر أي قدر

واستطاع عليه (معجم لسان العرب، 2010)، كما وورد هذا المفهوم في العديد من الأدبيات الغربية والإنجليزية بعض المفاهيم التي تُفسر التمكين، حيث يوضح (Stirr, 2003) أنّ التمكين أو بالإنجليزية (Empowerment) هو مصطلح يستمد حروفه الأولى من خمسة مبادئ أساسية وهي: التعليم أو (Education)، الدافعية أو (Motivation)، ووضوح الهدف أو (Purpose)، تحقيق الإنجاز (ownership)، الرغبة في التغيير (Willingness to change)، نكران الذات أو (Ego Elimination)، وأخيراً الاحترام أو (Respect).

علماً أنه جاء أبرز تعريف لهذا المفهوم في مؤتمر المرأة الذي عُقد في بكين عام 1985، وفي مؤتمر الأمم المتحدة العالمي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة عام 1994، حيث دلّ على استخدام القوة الذاتية للقيام بنشاطات مشتركة مع الآخرين لإحداث التغيير المطلوب، علماً أنّ هذا التمكين يشمل القدرة على اتخاذ القرارات، واكتساب مهارات الوصول إلى الهدف (محمد، 2012)، وبالتالي هو عبارة عن استراتيجية أو سياسة يتم اتباعها خلال فترة زمنية ما، بحيث تمر بمراحل ويلزمها متطلبات عديدة محركها الأساسي العنصر البشري، كما أنه عملية ديناميكية تسعى للقضاء على كافة أشكال التمييز واللامساواة بين البشر، حيث أن نجاح هدف عملية التمكين يستوجب بالضرورة إزالة جميع العقبات القانونية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والسياسية وغيرها من السلوكيات النمطية التي تضع الفئات المهمشة في آخر اهتمامات الدول، وفي المقابل السعي إلى تبني تشريعات وإنشاء مؤسسات تدعم عملية التمكين و إدماج تلك الفئات المنسية في المجتمع (سلامي، وببة، 2013).

وبحسب تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن مصطلح التمكين يرتبط بالعديد من الضمانات الخاصة بحقوق الإنسان، مثل: الحياة الصحيّة المديدة، والمستوى المعيشي الملائم، والحق في الحصول على تعليم مناسب، وفرص عمل منتج، والحق في توسيع وإتاحة كافة الخيارات الإيجابية أمام الإنسان، إضافةً إلى الحق في التنمية لكافة البشر، والاستفادة من العولمة التي ساعدت على تقدم العلم والمعرفة، والاتصالات، وساهمت في تعزيز تدفق رؤوس الأموال (إبن منصور، 2005).

وهناك بعض الاختلافات في استخدام المصطلحات المعبرة عن التمكين لدى الباحثين، فمثلاً يستخدم (Smith, and Mason, 2000) مصطلحي التمكين والاستقلالية على أساس أنهما يشيران للمعنى نفسه، وبالتحديد يدلان على حصول النساء على حق التحكم بحياتهن في مواجهة الأسرة، والمجتمع المحلي، والمجتمعات المحيطة بشكل عام، وفي المقابل يعارض باحثون آخرون هذه الاستخدامات

على أساس أن الاستقلالية لا تعني التمكين، بل تعني القدرة على الاعتماد على النفس، في حين أن التمكين من الممكن أن يتحقق بالاعتماد على النفس والآخرين (Mather, and Malhorta, 1997).

وترى الباحثة أنّ التعريفات السابقة غير موحدة، إلا أنّ هذا لا ينفي وجود تقاطع وتشابه كبير فيما بينها، حيث ينظر أغلبها إلى التمكين على أنه أحد المفاهيم التي تقترن بصورة مباشرة بالقوة والقدرة والاستطاعة ويشكل ذلك جوهر هذا المصطلح، الأمر الذي يضمن الانتقال بالأفراد من واقع لواقع أفضل منه، علماً أنه يرتبط أيضاً بعدة مفاهيم ذات بُعد تنموي، سياسي، اقتصادي، اجتماعي، وإداري، وذاتي ويشكل محوراً للتنمية من كافة الجوانب.

6.2.2 تمكين المرأة

في عالم تحكمه العولمة وانتشار الأزمات المالية والاقتصادية، تنخفض قدرة الأفراد على التصدي بمفردهم للمخاطر الاجتماعية والاقتصادية نتيجة للتحديات التي تعكسها هذه الأزمات العالمية والتي تؤثر على أسواق العمل والتنمية الاقتصادية بشكل عام، بالإضافة إلى عدم قدرة الدول الحفاظ على العدالة الاجتماعية خاصة بين الجنسين، الأمر الذي أصبح يؤثر على عملية توزيع مكتسبات التنمية بشكل عادل ما بين الرجل والمرأة، وبناءً على ذلك تطورت المفاهيم التنموية والسياسات المرتبطة بقضايا حماية المرأة وتنميتها، وذلك بدءاً من منهج الرفاه الاجتماعي، وصولاً إلى منهج التمكين (الخاروف، 2013).

ومن هنا تبدو قضية النهوض بالمرأة وتمكينها كأحد الأولويات على جدول أعمال دول العالم في القرن الواحد والعشرين، وتواجه الحكومات والمنظمات غير الحكومية وهيئات الأمم المتحدة تحديات كثيرة مشتركة لجعل المرأة شريكاً كاملاً وفاعلاً أساسياً في التنمية بكل أبعادها، علماً أنّ هذه التحديات تبلغ ذروتها في المنطقة العربية، إذ عند التأمل بما يتعلق بأي إنجاز ملموس بالنسبة لمعدلات النمو ومستويات الدخل الفردي وغيرها في المنطقة يجيء الإنجاز في مؤشرات التنمية البشرية للنساء ضعيفاً ومخيّباً للأمال (جليلي، 2008).

ويُقصد بمفهوم تمكين المرأة وفقاً لأجندة الجندر، ولكافة اتفاقيات الأمم المتحدة بأنه إعطاء المرأة الكفاءة اللازمة، ومنحها الفرص الحقيقية في كافة المجالات الحياتية، بهدف تحقيق ما تطمح إليه، من تقدم سواء على الصعيد المهني أو العلمي، بصورة تضمن انتقالها من وضع إلى وضع أفضل منه، وذلك من خلال التعليم، والتدريب، والدعم الأسري والمجتمعي، كما يعبر عن تلك الاستراتيجية أو السياسة التي يتم اتباعها خلال فترة زمنية ما، بحيث تمر بمراحل عديدة ويلزمها العديد من المتطلبات التي تضمن إزالة كافة العقبات والقيود القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تقف بوجه المرأة، بصورة تضمن تعزيز قدراتها (سلامي، وبية، 2013).

بناءً على ما سبق، يمكن القول بأن تمكين المرأة هو عبارة عن منحها كافة حقوقها في اتخاذ القرارات، والتحكم في حياتها من كافة جوانبها، سواء الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو الثقافية والسياسية، مع ضرورة إتاحة الفرصة لها للحصول على العلم، والمعرفة والخدمات، حيث يصنف هذا المفهوم كأحد أهم الأولويات على جدول أعمال دول العالم مؤخراً، ولا زالت هناك الكثير من الجهود الأكاديمية والتطبيقية التي تسعى لجعل المرأة شريكاً كاملاً وفاعلاً أساسياً في التنمية، واعتبارها عاملاً أساسياً في التنمية البشرية المستدامة كقوة منتجة ومُفيدة.

6.2.3 مؤشرات تمكين المرأة

تتمثل المؤشرات العامة لتمكين المرأة حسب الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) في (Kulkarni, 2011):

- القدرة على اتخاذ القرارات المصيرية.

- الثقة العالية بالنفس.

- تقدير الذات.

- استقلالية الدخل أو الاستقلالية والحرية المالية.

كما وتكرست المؤشرات الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية والتي تتعلق بتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في ثلاث مؤشرات رئيسية وضعت لقياس التقدم في مجال تحقيق هذا التمكين، وهي:

- التحاق الفتيات بالتساوي في المرحلة الابتدائية.
- حصة المرأة من العمل المدفوع الأجر
- تمثيل المرأة على قدم المساواة في البرلمانات الوطنية.

6.2.4 تصنيفات تمكين المرأة

تشير العديد من الدراسات إلى زيادة مستويات الفقر بين النساء وثباتها في كثير من بلدان العالم خاصة في الدول النامية. وقد أشار الباحثين والمهتمين بالقضايا الإنمائية إلى أهمية إدراك الشعوب والأمم بضرورة تمكين المرأة لما له من آثار إيجابية في تحسين المستوى المعيشي للأسرة والمساهمة في النمو الاقتصادي، ومن الحقائق البديهية والمعروفة للجميع والتي ترد في معظم الأدبيات والتقارير المتعلقة بقضايا النساء أن المرأة تشكل نصف المجتمع ولذلك لا يمكن لأي مجتمع أن يتقدم ويتطور ونصفه عاطل أو معطل أو ضعيف، وبالتالي أصبح من المؤكد أن التنمية المستدامة لا تتحقق دون مشاركة المرأة على مختلف المستويات، الأمر الذي يتطلب تمكينها في مختلف المجالات الحياتية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010).

يندرج تحت مفهوم تمكين المرأة العديد من التصنيفات والمجالات التي سنستعرضها بإسهاب في دراستنا، مع ضرورة الإشارة إلى أن جانب التمكين الاقتصادي للمرأة الفلسطينية هو الغرض الرئيسي لدينا ويشكل محور هذه الدراسة، وذلك من خلال توظيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة كأداة محورية لتحقيق هذا النوع من التمكين، وفيما يلي أبرز تصنيفات تمكين النساء بشكل عام:

1. التمكين الاقتصادي: يُشير مفهوم التمكين الاقتصادي أو بالإنجليزية (Economic Empowerment) إلى تلك العملية التي يتم من خلالها تزويد النساء الرياديات صاحبات الأفكار بالدعم المالي والفني، لإيجاد مشاريع مستدامة تمكن المرأة من العيش بكرامة دون حاجة الآخرين، أو دعم مشاريع صغيرة قائمة بشكل فعلي، من كافة الجوانب التسويقية، والفنية على حدٍ سواء، بما يضمن استدامة هذه المشروعات (أسعد، 2014)، كما ويعتبر أحد أهم المداخل التي يمكن من خلالها التخفيف من حدة ووطأة الفقر على النساء، ويعود السبب في ذلك إلى دوره المحوري في إعانة المرأة

على الاندماج في سوق العمل ورفع مشاركتها في الأنشطة الاقتصادية، الأمر الذي يحقق العديد من المكاسب على الصعيد القومي مثل الحد من البطالة، تحقيق الاستثمار الأمثل للموارد البشرية، مما يعين بالتالي على تحقيق النمو الاقتصادي ودفع عجلة التنمية (حلس، 2016).

حيث إنّ التمكين الاقتصادي من أهم المجالات التي تنشط فيها المنظمات الأهلية العامة، والمنظمات النسائية الخاصة، ويتمّ ذلك من خلال مكافحة الفقر، والذي اقترنت حالاته القصوى في النساء على وجه التحديد، باعتبارهن الأكثر ضرراً منه، بحيث يتم تدريب وتأهيل النساء ومساعدتهن على إيجاد فرص عمل ملائمة، من خلال المنظمات الأهلية النسوية، حيث يغلب على أنشطة الدعم والتمكين الاقتصادي التي تقوم بها المنظمات هدف واحد، وهو مكافحة الفقر الذي تعاني منه النساء في الأراضي الفلسطينية (عامر، 2007). ويمكن القول أنّه تلك العملية التي تستطيع المرأة من خلالها الانتقال من موقع قوة اقتصادي ادنى إلى موقع قوة اقتصادي أعلى، وذلك من خلال ازدياد سيطرتها وتحكمها بالموارد الاقتصادية والمالية الأساسية، وهي الأجور، ورأس المال و الملكيات العينية، وهو ما يمنحها في الدرجة الأولى استقلالية مادية مباشرة (أيهم، 2008). وينبثق عن التمكين الاقتصادي للمرأة العديد من المؤشرات، وذلك وفقاً لبرنامج صندوق الأمم المتحدة، ويتمثل أبرزها في (سلامي، ببة، 2013):

- **المساهمة الاقتصادية:** مستوى البطالة، مستوى الأنشطة الاقتصادية، الدخل.
- **الفرص المتاحة اقتصادياً:** نوعية المشاركة الاقتصادية للمرأة، نوعية الوظيفة التي تشغلها المرأة، نسبة دخل المرأة إلى دخل الرجل، عدد النساء اللواتي يشغلن ومناصب إدارية علياً.
- **المشاركة في اتخاذ القرار:** الفرص الوظيفية في القطاع الخاص، مدى مشاركة المرأة في هياكل اتخاذ القرار الرسمي أو غير الرسمي، مدى مشاركة المرأة في تحديد السياسات التي تؤثر في المجتمع بكافة فئاته.
- **التعليم:** نوعية التعليم، الفرص المتاحة للتطوير الذاتي للمرأة علمياً، نسبة التعليم للنساء، عدد المنتسبات للتعليم بمختلف أطواره، معدل السنوات التي تقضيها المرأة في المدارس أو الجامعات.
- **الصحة:** العناية الصحية، تحديد وتنظيم النسل، العناية الطبية النفسية.

كما وتمثلت أبرز مؤشرات التمكين الاقتصادي حسب (أصالة، 2009) في:

- مدى التفاوت في الأجور بين النساء والرجال.
- مدى تمتع المرأة بالاستقلالية الاقتصادية.

- مدى قدرة النساء على إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة باستقلالية تامة.
- الوقت الذي تستهلكه النساء في إنجاز الأعمال المنزلية، ومدى مساعدة الآخرين لها في إنجاز كافة المهام اليومية غير مدفوعة الأجر.
- نسبة المشاركة الفعلية في سوق العمل، لمن هي في سن العمل.
- الفرص المتاحة للنساء لتطوير القدرات الخاصة بهن، بما في ذلك برامج تطوير القدرات الفنية المقدمة من المصادر الحكومية أو غير الحكومية.

2. التمكين الاجتماعي: هي الزيادة المتحققة على قوة المرأة وأدوارها الاجتماعية والتي تتمتع بها ضمن إطار العائلة والمجتمع عن طريق مشاركتها المتواصلة في البرامج التدريبية مما يكسبها بعض المهارات والقدرات عن طريق معرفتها وقدرتها المتعلقة في اتخاذ القرارات الأسرية والمكانة التي تتمتع بها داخل الأسرة والمرتبطة بالأدوار والمهام التي تعكس هذه المكانة، بالإضافة إلى مشاركتها بالقيام بأدوار مجتمعية عن طريق العمل بشكل تطوعي بدون مقابل مادي ضمن مشاريع وبرامج تنموية تخدم مجتمعها المحلي (الكرام، 2004)، مما يساهم في تحسين مكانتها الاجتماعية ضمن نطاق المجتمع، ذلك أن المشاريع المجتمعية تتيح فرصة للمشاركة للتطبيق العملي للمعرفة والقدرات التي اكتسبها خلال ورشات العمل التدريبية في حياتهن اليومية (بكارتر، 2002).

حيث تظهر المنظمات الأهلية النسوية حول العالم نشاطاً ملموساً في مجال التمكين الاجتماعي، حيث يظهر ذلك من خلال مجال تعليم المرأة وتنقيفها ومكافحة الأمية، ومن خلال تقديم الخدمات الصحية، والنهوض بالصحة الإنجابية للمرأة ورعاية الأمومة والطفولة على حدٍ سواء، وفيما يلي أبرز مؤشرات التمكين الاجتماعي (نشوى، 2004):

- الثقة العالية بالنفس، ومدى شعور المرأة بذاتها واحترامها لنفسها.
- مدى قدرتها على اتخاذ القرارات في العائلة، مع الأخذ بعين الاعتبار نوعية هذه القرارات.
- معدّل التدريب والتأهيل والتشبيك في المجتمع المحلي الذي تعيش فيه.
- مدى مشاركتها في التخطيط لأنشطة المؤسسات التي تنتمي إليها.
- مدى المشاركة في المؤسسات المحلية بما فيها (الأندية، الجمعيات).

3. التمكين السياسي: هو عبارة عن عملية مركبة تتطلب تبني سياسات وإجراءات وهيكل

مؤسسية وقانونية تهدف إلى خلق فرص متكافئة للأفراد في استخدام موارد المجتمع وفي المشاركة السياسية على وجه التحديد، ولا يقصد في التمكين السياسي المشاركة في النظم القائمة كما هي عليه، بل العمل الحثيث لتغييرها واستبدالها بنظم إنسانية تسمح بمشاركة الغالبية في الشأن العام وإدارة البلاد وفي كل مؤسسات صنع القرار ضد هيمنة الأقلية المتنفذة (إسماعيل، 2005)، وفيما يتعلق بأهم مؤشرات هذا النوع من التمكين فتتمثل في (الأحمد، 2016):

- نسبة مشاركة النساء في المجالس المحلية، ومراكز اتخاذ القرارات.
- معدّل النساء اللواتي سجلن للتصويت والانتخاب.
- نسبة النساء اللواتي يحقّ لهنّ التصويت.
- نسبة النساء في مجالس النواب والأعيان.

4. التمكين الإداري: فلسفة إعطاء مزيد من المسؤوليات وسلطة اتخاذ القرار بدرجة أكبر للأفراد في المستويات الدنيا (Shackleton 1995)، ويرى أورد دافيس المشار إليه في (اليقوب، 2004) أن هناك عشر طرق يمكن من خلالها تمكين الأشخاص إدارياً، وهي:

- التمكين من خلال المسؤوليات: على شرط أن تكون المسؤوليات المنوطة بالموظف واضحة ومحددة.

- التمكين من خلال الصلاحيات: بحيث يُبدي الموظفون حماساً أكبر للعمل في ظل زيادة الصلاحيات الممنوحة لهم في العمل.
- التمكين من خلال المعايير والأداء المثالي: على الإدارة وضع معايير لتحفيز الموظفين وتمكينهم من الوصول لأقصى إمكانياتهم.
- التمكين من خلال التدريب والتطوير: التدريب هو من أهم العناصر التي تطور العامل وتجعل لديه خبرة أعلى في الأعمال الموكلة له.
- التمكين من خلال المعرفة والمعلومات: على الموظفين حتى يتمكنوا من اتخاذ القرارات المتعلقة بهم وبدون ذلك سيكون الموظفون قاصرين في مقدرتهم على القيام بالمهام والمسؤوليات المطلوبة منهم.
- التمكين من خلال التغذية الراجعة: حتى تستطيع المنظمة معرفة نقاط القوة والضعف، وإصلاحها.

5. التمكين الذاتي: (Self-Empowerment) ويقصد به السلوكيات المتعلمة والتي تم تحقيقها على المستوى الشخصي والذاتي للنساء عن طريق مشاركتهن في برامج تدريبية وتوعوية من شأنها أن تساهم في إحداث تغييرات ايجابية على الصعيد الشخصي، الأمر الذي يعزز إمكانيتهن وقدراتهن الذاتية في المجالات التالية : الثقة بالنفس، والتي توضح الصورة التي تدركها المرأة عن نفسها كنتيجة لتجاربها مع محيطها الاجتماعي والتي تظهر مدى احترام وإعجاب الآخرين لها من خلال الانطباع الداخلي الذي يتكون لديها، بالإضافة إلى قدرتها على المبادرة نحو التغيير والتطور الناتج من ذاتها من خلال توجهات وإرشادات القائمين على البرامج التدريبية المختلفة والتي تهدف إلى معالجة جوانب تمس حياة النساء وأدوارها على كل من النطاق الأسري والمجتمع، وكذلك قدرتها على مواجهة المشاكل وتحمل المسؤولية عن طريق اتباع أساليب إيجابية في تحليل أسباب المشكلة والمرونة في إيجاد بدائل مختلفة لاختيار الحل الأمثل، الأمر الذي يعزز قدرتها على الاعتماد على نفسها، علماً أن هذه القدرات تعتمد على امتلاكها مهارة الحوار مع الآخرين عن طريق تبادل الأفكار ووجهات النظر، والقدرة على إدارة النقاش والاستماع الجيد مما يؤدي إلى فهم مواقف الآخرين ووجهات نظرهم، وبالتالي يعين على تحسين العلاقات (الصندوق الأردني للتنمية البشرية، 2013).

ومن خلال التدقيق والإمعان وجدنا أن أغلب التفسيرات التي اطلعنا عليها سابقاً ووضحت تصنيفات التمكين قامت بربطه بفضايا التنمية الإنسانية المستدامة، وذلك من خلال فتح الآفاق وإتاحة الفرص ورفع مستوى المعيشة للمرأة على كافة الأصعدة.

6.2.5 واقع المرأة في العالم العربي

توضح العديد من الأدبيات المتخصصة أن واقع المرأة في المنطقة العربية بشكل عام يتشكل ضمن قالب أو إطار يتصف بأربع صفات رئيسية تتمثل بشكل رئيسي في: مركزية العائلة أو الأسرة بدلاً من مركزية الفرد واستقلاليته بغض النظر عن جنسه، ويتمثل دور الرجل في كونه المعيل الوحيد للأسرة، مع ضرورة الإشارة إلى أن هناك تراخي في قبضة القيود على المرأة العربية منذ الثمانينات من القرن الماضي، ولكن النهوض بالعنصر النسوي لم يصل إلى الحد المطلوب بعد (علي، 2013).

6.2.6 واقع تمكين المرأة في فلسطين

رغم أن المرأة تشكل ما يقارب نصف المجتمع الفلسطيني، وعلى الرغم من فرص التعليم العالية المتاحة لفئة كبيرة من النساء الفلسطينيات في الوقت الحاضر، وتوليهن بعض من المناصب الوزارية وعضوية المجلس التشريعي والوظائف الإدارية العليا والقضاء، إلا أن المساهمة الفعلية للعنصر النسوي في القوى العاملة بشتى أشكالها ما زال محدوداً ومقيداً (كعكبان، 2016).

ويمكن إدراج أبرز التحديات التي تقف عائقاً في وجه النساء الفلسطينيات الرياديات على صعيد التمكين بشكل عام وعلى صعيد ريادة الأعمال الخاصة على وجه التحديد فيما يلي (قزاز، مرار، 2005):

1. صعوبة الوصول إلى التمويل والقروض إشكالية أخرى تواجه النساء الفلسطينيات، ليس فقط بسبب قلة القروض المتاحة، بل أيضاً بسبب الضمانات العالية المرتبطة بالقروض، وعجز النساء عن توفيرها، إما بسبب قلة سيطرتهم على الموارد المالية وملكية الأراضي وعدم حصولهن على الميراث أحياناً، أو بسبب الفوائد العالية التي يتطلبها سداد القرض.
2. الحصول على التدريب المهني والتقني أيضاً قضية أساسية تواجه النساء، بسبب عدم وجود تدريب مهني وتقني ملائم مرتبط باحتياجات سوق العمل الفلسطيني ومتاح للنساء .
3. أما البيئة القانونية والتنموية فهي "عمياء" بشكل عام لقضايا النساء وقضايا المستثمرين الصغار بشكل عام، إذ إنّ البيئة السياسية والقانونية والتنموية التي تعيش فيها صاحبات الأعمال الفلسطينيات والتي لا تختلف بشكل عام عن تلك التي يعاني منها الرجال، فالوضع السياسي غير المستقر وعنف الاحتلال المتصاعد وحالة الحصار والحواجز والإفقار وعدم القدرة على الحركة والتنقل بحرية، كلها قضايا ذات تأثير كبير على النساء والرجال.

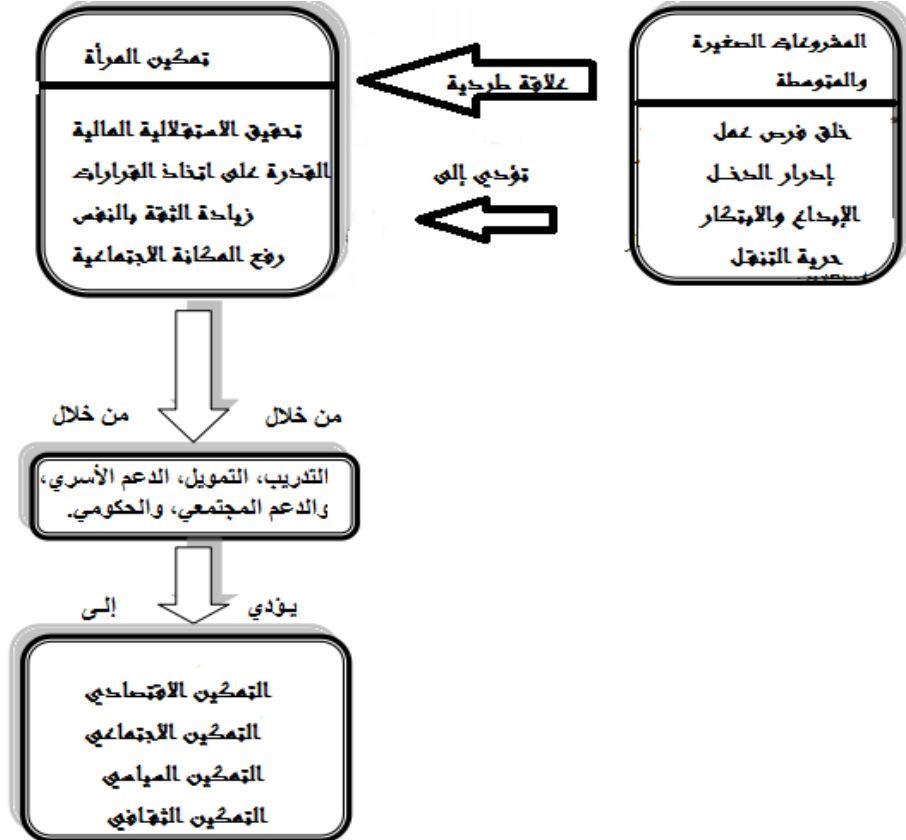
ونجد مما سبق أنّ التحديات والمعوقات التي تقف في وجه النساء بشكل عام في الدول النامية هي ذاتها التي تعيق عمل المرأة الفلسطينية في مجال انخراطها في سوق العمل والحياة المهنية، وتحول دون جعلها ريادية ناجحة قادرة على إدارة منشأة خاصة بها، إلا أنه يضاف على الواقع الفلسطيني خصوصية أخرى تجعل من الأمر أكثر صعوبة، ألا وهي القيود التي يفرضها الاحتلال الصهيوني على الاقتصاد بشكل عام، بما في ذلك المنافسة الشرسة، ومحاربة المنتجات الفلسطينية الوطنية،

والتضييق في الحركة وإغلاق المعابر وغيرها.

ومن هنا نرى، أن جميع هذه القضايا هي قضايا ملحة وحساسة تحول دون تمكين النساء، ودون الاستثمار الأمثل بهذا العنصر الفعال في المجتمع، الأمر الذي يتطلب جهوداً حكومية ومجتمعية وعائلية مشتركة، وقرارات حاسمة من قبل صناع القرار، وأبحاثاً متخصصة ومتعمقة من قبل المختصين تساعد على وضع سبل لحل هذه العقبات، وما يجعلها ضرورة ملحة هو إمكانية تشجيع النساء على الاستثمار "المبادرات" أو صاحبات الأعمال والاستفادة من قدراتهن، حيث أصبح ذلك توجهاً عالمياً يلقي يوماً بعد يوم اهتمامات متزايدة في كافة الدول حول العالم، ويعتبر واحداً من الحلول الناجعة لمشاكل الدول التي تمر بظروف انتقالية أو تعاني اقتصادياتها من إشكاليات ملحة.

7.2 مناقشة فرضيات الدراسة مع الإطار النظري

وفيما يلي الشكل (1.3) رسم توضيحي للعلاقة الطردية بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتمكين المرأة من إعداد الباحثة.



بالنظر إلى الشكل (1.3)، وبالعودة إلى الفرضيات التي بُنيت عليها هذه الدراسة نجد أنّ هناك علاقة طردية وثيقة تربط ما بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبين قضية تمكين المرأة، إذ تتمثل هذه العلاقة في أنه كلما زاد عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تعود ملكيتها أو إدارتها للعنصر النسوي كلما ساعد ذلك على تسريع وتيرة التقدم والنهوض بقضية تمكين النساء على كافة الأصعدة، بما في ذلك الصعيد الاجتماعي، الاقتصادي، الإداري، وكذلك السياسي والذاتي، سواء كان ذلك في الدول النامية على وجه العموم، أو داخل حدود فلسطين تحديداً، فعند الرجوع إلى الفرضية الأولى، والتي تنص على إسهام هذه المنشآت في تحقيق الاستقلالية المادية للنساء، نجد أنّ الإطار النظري قد تطرق بإسهاب لذلك، حين أكد على الدور الهام الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إدراج الدخل الدائم للمرأة، عن طريق زيادة فرص العمل والتوظيف، والقضاء على مشكلة البطالة بين صفوف فئة كبيرة من النساء، الأمر الذي يعزز قدراتهن المادية، ويعزز من استقلاليتهن في هذا الجانب، بحيث تصبح المرأة مُنتجة مادياً، ويرتبط ذلك بصورة مباشرة في الفرضية الثانية التي تنص على أنّ النساء صاحبات هذه المنشآت يتمتعن بحرية اتخاذ القرارات المصيرية بشكلٍ مستقل وبدون أية ضغوطات خارجية.

كما أنّ امتلاكهن لهذه المشروعات يثبت صحة الفرضية الثالثة التي تنص على دورها في تعزيز فرص النساء في المشاركة السياسية الفعالة، من خلال زيادة الوعي لديهن بحقوقهن السياسية سواء في المشاركة في صنع القرار، أو في تقلد المناصب المختلفة، مما ينعكس بصورة مباشرة وإيجابية على ثقتهن بأنفسهن، ويزيد من مكانتهن الاجتماعية، ومن هنا نجد أنّ كل ما سبق يؤدي إلى تحقيق التمكين الشامل للنساء، ويعين على توفير بيئة مواتية للتنمية الاقتصادية المستدامة للمرأة كجزء مهم نحو التمكين، وذلك عن طريق امتلاك وإدارة المشروعات وضمان استمراريتها، ومن خلال نشر الوعي بأدوار النساء الفعالة في المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، والسعي نحو رفع قدراتهن المعرفية والمهاراتية التي تضمن تحقيق ذلك، وأخيراً لقد سلط الإطار النظري الضوء على كافة المعوقات التي تقف بشكل أساسي في وجه تحقيق تمكين النساء عبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي دعم الفرضيات الأخيرة التي تنص على أنّ صعوبة التمويل، وضعف الخبرة، وغياب الدعم المجتمعي، جميعها تجتمع لتعيق تقدم مسيرتهن نحو التمكين والريادة.

8.2 الدراسات السابقة

سيتم استعراض مصادر الدراسات السابقة وتحليلها على النحو الآتي:

8.2.1 الدراسات الفلسطينية

دراسة (شاهين، وآخرين، 2017) بعنوان: دور المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية في مدينة نابلس.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة التي تربط ما بين المشاريع الصغيرة والتنمية الاقتصادية في مدينة نابلس، وذلك من خلال إبراز الدور الذي تلعبه في الحد من مشكلة البطالة بين صفوف الشباب في المدينة، إلى جانب استعراض أبرز الفرص التي تُتيحها المشاريع الصغيرة لهذه الفئة، وحجم رؤوس الأموال المطلوبة لإنشاء هذا النوع من المنشآت، وذلك من خلال استخدام المنهج الوصفي الميداني والذي يعرف بأنه طريقة في البحث تتناول تفسير الوضع القائم للظاهرة، من خلال تحديد أبعادها وتوصيف العلاقات بينها بهدف الانتهاء إلى وصف عملي دقيق للظاهرة، وقد تم استخدام أداة الاستبانة لتحقيق هذه الأهداف، حيث توصلت إلى مجموعة من النتائج تمثل أبرزها في أنّ هذه المشروعات تلعب دوراً بارزاً في الحد من البطالة كان كبيرة وهذه النتيجة تشير الى ان المشاريع الصغيرة تقلل من نسبة المشاركة في الوظائف الحكومية والاتجاه الى العمل الحر والريادة، كما ويسهم المشروع في استقطاب عدد كبير من خريجي الجامعات وتوظيفهم.

دراسة (أبو لحية، 2016) بعنوان: دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي لفئة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في فلسطين، وتحديدًا في قطاع غزة في الفترة الممتدة ما بين 1994 وحتى عام 2014، إذ تم اعتماد المنهج الوصفي لتحقيق أهدافها والتوصل إلى نتائجها، إلى جانب الأسلوب التحليلي من خلال استخدام أداة الاستبانة على ذوي الاحتياجات الخاصة أصحاب المشروعات، وتم التوصل إلى النتائج التالية وهي: أنّ المشروعات

الصغيرة تساعد إلى حد كبير في تعزيز المشاركة الفعالة لذوي الاحتياجات الخاصة في كل من الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتحد من البطالة في صفوفهم، وتعين في الوقت ذاته على توفير دخل مضمون لهم، إلى جانب وجود صعوبات عديدة تحول دون وصول هذه الفئة للتمويل المناسب.

دراسة (الثلاثيني، 2015) بعنوان: النساء الرياديات في قطاع غزة، الفرص والعقبات.

تهدف هذه الدراسة إلى وصف الأسباب التي تدفع المرأة في قطاع غزة إلى بدء مشروع ريادي خاص بها، إلى جانب تحديد الفرص المتاحة لها لتحقيق ذلك، واستعراض أبرز العقبات التي تحول دونه، مع تقديم الاقتراحات المساعدة على تجاوزها، إلى جانب إظهار كافة المنافع الناتجة عن انخراط النساء في مجال المنشآت والمشروعات، حيث يشمل ذلك خلق الدخل وفرص العمل، وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية: أنّ هناك علاقة وثيقة تربط ما بين التنمية الاقتصادية والنهوض بالمرأة في فلسطين وفي غزة على وجه التحديد، وإنّ عدم وجود التمويل الكافي يشكل العائق الأكبر الذي يمنع انخراط نساء غزة في هذه الأعمال، وبالتالي يعد الوصول إلى التمويل والمعلومات عاملاً حاسماً لتمكين النساء من تنظيم المشاريع، لذلك فمن الضروري وجو مؤسسات يقع على عاتقها مسؤولية تزويد المرأة بالمعلومات والتحليلات للسوق والمنافسين حتى تتمكن من اختيار المشروع المناسب لها.

دراسة (عرجان، 2013) بعنوان: دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية في محافظة الخليل وبيت لحم.

تسعى هذه الدراسة إلى تحديد دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في جنوب الضفة الغربية في فلسطين، وتحديدًا في كل من محافظتي بيت لحم والخليل، إذ تمّ استخدام المنهج الوصفي لتحقيق أهدافها، واستند الباحث إلى أداة الاستبانة لقياس دور هذه المشروعات وآثارها التنموية على كل من الصعيد الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة، وقد توصلت إلى نتائج أهمها: أنّ المشروعات الصغيرة التي تعمل ضمن حدود جنوب الضفة الغربية تساهم بدرجة متوسطة في عملية التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال تحسين المستوى المعيشي للسكان، ورفع الدخل، والقضاء على البطالة، وإتاحة الفرصة للنساء للمشاركة في العملية التنموية، والوصول إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي النسبي في توفير بعض السلع التي يحتاجها المستهلكين.

دراسة (زعر، 2013) بعنوان: المعوقات الإدارية التي تواجه أصحاب المشاريع التجارية الصغيرة في قطاع غزة.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أبرز المعوقات والقيود التي تقف في وجه أصحاب المشروعات التجارية صغيرة الحجم في قطاع غزة، وذلك من خلال اتباع المنهج الوصفي التحليلي إذ توصلت أبرز نتائج هذه الدراسة إلى وجود جُملة من المعوقات الإدارية التي تضعف جانب المشروعات الصغيرة في المنطقة، بما فيها غياب التنظيم والتخطيط، وضعف الهيكل التنظيمي الخاص بالمنشآت، وغياب التدريب المهني لأصحابه، ونقص مصادر التمويل، وصعوبة الإجراءات الحكومية الخاصة بالمشروعات.

دراسة (أصالة، 2010) بعنوان: التمكين الاقتصادي للمرأة الفلسطينية في الضفة الغربية.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى أهمية التنمية الاقتصادية كجزء لا يتجزأ من عملية التنمية الشاملة في فلسطين، إذ تعتبر بمثابة المحرك الوحيد للتطور الاقتصادي في المنطقة، آخذة بعين الاعتبار مدى أهمية تمكين النساء اقتصادياً لضمان تحقيق التنمية الشاملة، وذلك من منطلق أنّ العنصر النسوي يشكل حوالي خمسين بالمئة من المجتمع الفلسطيني، وقد تمّ اتباع المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، ولتحقيق أهدافها فقد صُممت استبانة وتمّ توزيعها على عينة الدراسة العشوائية المكونة من 199 امرأة فلسطينية مقسمة على خمس محافظات فلسطينية تشمل كل من بيت لحم، جنين، رام الله، نابلس، والخليل، وشمل ذلك كل من المدينة، والقرى، والمخيمات، علماً أنّ هذه الدراسة لقد بُنيت على خمس مؤشرات رئيسية هم: الأصول، التمويل، التعليم والتعليم المستمر، الدخل، حرية اتخاذ القرارات، كما وطرحنا العديد من الحلول للتمكين، مثل تسهيل الحصول على التمويل، وتعزيز مفهوم ريادة الأعمال، وتعريف المرأة بحقوقها، مثل الميراث، والمشاركة والتصويت، والإدماج في صنع القرار، وخلصت الدراسة إلى وجود العديد من المعوقات التي تتقاطع مع تلك القيود الموجودة في غيرها من الدول النامية، إلى جانب قيود فريدة أخرى كالإحتلال الصهيوني.

دراسة (الدماغ، 2010) بعنوان: دور التمويل في تنمية المشروعات الصغيرة في فلسطين.

تمثل الهدف الرئيسي للدراسة في تحليل الدور الذي يلعبه التمويل المقدم من مؤسسات الإقراض في تنمية المشروعات النسوية الصغيرة في فلسطين، وتحديدًا في قطاع غزة، في الفترة التي تتراوح ما بين 1995 - 2008، إذ تم الاستناد إلى الاستبانة كأداة لجمع البيانات الأولية الخاصة بالدراسة، وقد توصلت أهم نتائجها إلى أنّ هناك ارتباطاً وثيقاً بين حجم التمويل المقدم للنساء وبين رأس المال المستثمر في المشروعات، كما أنّ هناك انخفاض واضح في رأس المال المستثمر في المشروع عند ارتفاع سعر الفائدة المقدم من قبل مؤسسات الإقراض.

دراسة (قزاز، ومرار، وآخرون، 2005) بعنوان: رائدات الأعمال في الضفة الغربية وقطاع غزة، ما بين الواقع والآفاق المستقبلية.

تركز هذه الدراسة على تحليل الواقع الحالي الذي تعيشه المرأة الفلسطينية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ بينت كافة التحديات التي تواجه عملها في مجال الريادة، وتمثلت في الاحتلال الصهيوني الذي أثر بصورة سلبية على الاقتصاد الفلسطيني ككل، والافتقار إلى شبكات العلاقات العامة اللازمة لنجاح أي مشروع، إلى جانب انخفاض مستوى المشاركة في سوق العمل، وفي المجالات السياسية والاقتصادية وصنع القرار، وغياب الاستقرار السياسي، ومشاكل الحصول على التمويل والقروض، وضعف التدريب المهني، كما تناولت الدراسة في شقها الثاني الحلول المستقبلية التي من الممكن أنّ تحد من تأثير هذه العقبات، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم الاستناد إلى المنهج الوصفي التحليلي، إذ استخدم الباحثين الاستبانة، وتلخصت نتائج هذه الدراسة في ضرورة تحسين البيئة الاستثمارية والريادية للنساء في فلسطين، حيث أنه بالرغم من حقيقة أن المشاريع النسائية في فلسطين لا تزال في الغالب تقليدية وهي في كثير من الأحيان امتداداً للعمل المنزلي، إلا أنّ هناك مجال للاستثمار في مشاريع جديدة حديثة تساهم في التنمية الاقتصادية وتعين على تمكين المرأة، ويتطلب ذلك مهارات فنية وتدريب جيد، وتمويل، ودعم حكومي من وزارة الاقتصاد، وتحسين للبيئة القانونية والتنموية المحيطة.

8.2.2 الدراسات العربية

- دراسة (العبدالله، 2017) بعنوان: دور المشاريع الصغيرة في الحد من الفقر و البطالة للمستفيدين من قروض صندوق التنمية و التشغيل في محافظة إربد

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور المشاريع الصغيرة الممولة من صندوق التنمية والتشغيل الأردني في الحد من الفقر والبطالة في محافظة إربد، وذلك من خلال بيان أثر هذه المشروعات في تحسين الوضع المعيشي والدخل للمستفيدين من القروض، ولتحقيق ذلك تم تطوير استبانة لتخدم أغراض هذه الدراسة، وتم الاستناد إلى المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى نتائجها التي تمثلت فيما يلي: يحظى الرجال بالنصيب الأكبر من هذه المشاريع الصغيرة الممولة من صندوق التنمية والتشغيل إذ بلغت نسبتهم 84 % مقارنة مع 16% للنساء، كما واستطاعت المشاريع وبدرجة متوسطة تحسين مستوى معيشة لدى الأسر المستفيدة من التمويل، واستطاعت أيضاً وبدرجة متوسطة من زيادة دخل الأسر المستفيدة .

- دراسة (الأحمد، 2016) عنوان: التمكين السياسي للمرأة العربية.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المفهوم العام للتمكين وأبرز مؤشراتته، إلى جانب التركيز على التمكين السياسي الخاص بالنساء في المنطقة العربية، وذلك من خلال تعزيز مشاركتهم في الحياة السياسية وفي صنع القرار، وممارسة الحق في التصويت والاختيار، وفي شغل الوظائف العامة والمناصب المختلفة ، بحيث تم استعراض واقع تمكين النساء في مختلف الدول العربية بما في ذلك بلاد الشام، والمغرب العربي، وكذلك الدول العربية في إفريقيا وغيرها، وتلخصت أبرز نتائجها بضرورة تعزيز الجانب السياسي للمرأة في الدول العربية.

- دراسة (العجمي، 2015) بعنوان: المشاريع النسائية ودورها في حل مشكلة البطالة في المملكة العربية السعودية.

تركز جُل أهداف هذه الدراسة على تحديد دور المشروعات صغيرة الحجم في القضاء على مشكلة البطالة في صفوف النساء في المملكة العربية السعودية، بحيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وأداة الاستبانة لجمع البيانات اللازمة، وتم تطبيق الدراسة في العاصمة الرياض، وتوصلت أبرز

نتائجها إلى: إنّ المشروعات الصغيرة هي من أنجح الحلول التي يمكن بموجبها الحد من البطالة المنتشرة بين صفوف النساء السعوديات، وذلك من خلال توفير فرص العمل، وتحقيق الاستقلالية المادية والمعنوية، كما أنّ أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق ذلك هي عدم توفير مصادر التمويل المناسب، وغياب روح العمل الحر في المنطقة.

- دراسة (الصندوق الأردني للتنمية البشرية، 2013) بعنوان: مؤشرات تمكين المرأة اقتصادياً في الأردن، وتمكين المرأة ما بين الكم والنوع.

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تتمثل في تحديد المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالمرأة الأردنية، وتحديد المؤشرات الاقتصادية العالمية في مجال تمكين المرأة، إضافةً إلى اقتراح مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الكمية والنوعية التي يمكن من خلالها قياس التغير الحاصل في تمكين المرأة اقتصادياً، بحيث تمّ استخدام المنهج النوعي الذي يتسق مع أهداف الدراسة، وتمّ توظيف أداة الاستبانة لجمع البيانات المطلوبة، وقد توصلت أبرز نتائج هذه الدراسة إلى أنّ هناك علاقة طردية وثيقة بين النشاط الاقتصادي للمرأة ومستواها التعليمي، كما أنّ هناك العديد من المؤشرات التي تمّ اقتراحها في نهاية الدراسة لقياس التمكين الاقتصادي للمرأة في الأردن، ومنها مؤشرات تتعلق بوضع المرأة في الضمان الاجتماعي، وأخرى متعلقة بفجوة النوع الاجتماعي، وتمكين المرأة اقتصادياً في العمل، وإعطاءها فرصاً متساوية مع الرجال في كل من التدريب والتأهيل، إلى جانب ضرورة استفادة النساء بالتساوي من تسهيلات القروض والتمويل.

- دراسة (النمرطي، وصيدم، 2012) بعنوان: البطالة ودور المشاريع الصغيرة في علاجها.

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع البطالة في الأراضي الفلسطينية، وتحديد طبيعة المشروعات الصغيرة القائمة في المنطقة، إلى جانب المشكلات التي تواجه عملها، فضلاً عن تحديد أهم الخدمات المالية وغير المالية التي تحتاجها، وطرق تجاوز كافة العقبات التي تواجهها، بحيث ركزت على أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محاربة مشكلة البطالة بين صفوف الخريجين في الأراضي الفلسطينية، وذلك لقدرتها على إيجاد فرص عمل لفئة كبيرة منهم، وخلق دخل منتظم لهم، الأمر الذي يرفع من مستوى المعيشة لديهم، إذ حققت أهدافها باستخدام المنهج الاستنباطي، واستخدمت النموذج القياسي الذي يوضح المتغيرات ذات التأثير الواضح

في التقليل من حدة هذه المشكلة، وفي تلخصت نتائج هذه الدراسة في أنّ المشروعات الصناعية هي الأكثر أهمية في مجال الحد من البطالة، ويعود السبب في ذلك إلى أنها تعتمد بشكل رئيسي على تشغيل الأيدي العاملة، بحيث أنه كلما زاد رأس المال والاستثمار زادت فرصة توظيف عمال أكبر، وما يميز هذه الدراسة عن غيرها أنها ركزت على المشاريع الصناعية ودورها في محاربة هذه المشكلة وليس المشاريع بشكل عام.

- دراسة (الونداوي، 2008) بعنوان: أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وسبل النهوض بها في العراق.

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق، وكذلك التعرف على الآليات الناجحة التي استخدمتها بعض الدول الأجنبية، ومدى إمكانية الاستفادة من هذه التجارب للنهوض بهذا الجانب، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها نقص عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق، وضعف الاهتمام بهذا الجانب، الأمر الذي ينعكس بصورة سلبية على النمو الاقتصادي في المنطقة، كما وأشارت إلى ضرورة الاستفادة من التجارب الأوروبية والأمريكية واليابانية للنهوض في المنشآت العراقية.

- دراسة (علي، 2007) بعنوان: التنمية وتمكين المرأة في الدول العربية

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف العلاقة التي تربط ما بين المفهوم العام للتنمية، ودورها في الحد من الفقر، وبين تمكين النساء في العالم العربي، إضافةً إلى استكشاف العلاقة ما بين النمو الاقتصادي والتحويل الهيكلي كتعريف تقليدي للتنمية، وبين تمكين النساء، ولغرض تحقيق أهداف هذه الدراسة تم استخدام المنهج الاستكشافي، وقد توصلت أبرز نتائجها إلى أنه ليس هناك تمكين للنساء يُعتدّ به في الدول العربية، خصوصاً فيما يتعلق بجانب التعليم، إضافةً إلى نقشي البطالة في هذه المناطق مما يترتب على ذلك من آثارٍ سلبية على التمكين الاقتصادي للنساء فيها.

- دراسة (عبدالله، 2014) بعنوان: سياسات تطوير مشاركة المرأة في ريادة

الأعمال في دولة فلسطين.

تناولت هذه الدراسة الحديث بشكل مفصل عن الواقع الحالي للعمل الريادي في فلسطين، واستعرضت بإسهاب مدى مشاركة العنصر النسوي في هذا الجانب، وعرضت أبرز المعوقات التي تحد المشاركة الفعالة للنساء فيه، مع تسليط الضوء على أهم الدراسات التي تناولت هذا الجانب، وتوصلت إلى نتيجة

مفادها أنّ زيادة النساء ضعيفة في فلسطين، وبحاجة إلى خطة تطويرية، إضافةً إلى اقتراح العديد من السياسات والسبل الكفيلة بالنهوض العمل النسوي الريادي في البلاد، من خلال كسب الدعم الحكومي والمجتمعي، وتأمين مصادر لتمويل المشروعات النسوية ضمن شروط معقولة.

8.2.3 الدراسات الأجنبية

- دراسة (Akram, Shaheen, et al, 2015) بعنوان: التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة من خلال المشروعات الصغيرة، والتي أجريت في كشمير، باكستان.

تسلط هذه الدراسة الضوء على الدور الهام الذي تلعبه المشروعات صغيرة الحجم في تمكين النساء في كل من الجانب الاقتصادي والاجتماعي على وجه التحديد، وذلك عن طريق أخذ هذه المشروعات كمتغير يمكن التنبؤ به وبقدرته على الارتقاء بصاحبات الأعمال، علماً أنّ هذه الدراسة هي دراسة بحثية كمية استندت في الحصول على بياناتها إلى اختيار مجموعات اختيار مجموعة من العينات القصدية أو المقصودة، واستخدمت أسلوب المقابلات مع هذه العينات، أي أنه تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لغرض تحليل البيانات، حيث سلطت الضوء إلى جانب ذلك على أبرز القيود التي تقف في وجه تمكين النساء، منها ضعف الوصول إلى الموارد المالية، وغياب التدريب والتعليم الكافي الذي يؤهل النساء للعمل الريادي، علماً أنّ تمكين النساء كان متغيراً تابعاً، بينما كانت المشروعات الصغيرة متغيراً مستقلاً للدراسة، وعليه أظهرت نتائجها أنّ هناك تأثيراً كبيراً وإيجابياً لهذه المشروعات على تمكين النساء، من خلال تحقيق الدخل، وتحقيق الحرية والاستقلالية المالية، وحرية التنقل، وتعزيز الثقة بالنفس وغيره، الأمر الذي يضمن التمكين الاجتماعي والاقتصادي على حدٍ سواء.

- دراسة (Khatun, Kabir, 2014) النساء صاحبات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ضمان تمكين المرأة في بنغلادش.

تتناول هذه الدراسة ثلاثة جوانب رئيسية في قضية تمكين المرأة عبر المشروعات الصغيرة، تمثلت في تحديد الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تمكين النساء، إلى جانب تحليل مدى وعي المرأة في بنغلادش بحقوقها، ورصد كافة المعوقات التي تواجه صاحبات المشروعات والنساء الرياديات في المنطقة والتي تحول دون تطوير أعمالهن أو حتى الانخراط فيها، مثل ضعف التمويل،

والافتقار إلى المعرفة، وضعف الخبرات التكنولوجية، مع إعطاء التدابير اللازمة لإزالة هذه القيود، بحيث تمّ استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتمّ توظيف أداة الاستبانة، إلى جانب مناهج البحث الكمية والنوعية لتحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة، وعرضت الاستراتيجيات الرامية إلى تطوير هذا الجانب، كتخفيض الضرائب، وتقديم المساعدات المالية سواء من الحكومة أو من المنظمات غير الحكومية، والتي يمكن أن تساهم أيضاً في إعداد برامج للتدريب والتأهيل والدعم التقني.

- دراسة (World bank, GPFI, 2011) بعنوان: تعزيز الوصول إلى التمويل من

قبل صاحبات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية.

تهدف هذه الدراسة إلى تسهيل وصول ريادة الأعمال إلى مصادر التمويل الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي يضمن انخراطهن في أعمال التنمية، وذلك من منطلق أنّ هناك العديد من المعوقات التي تمنع الحصول على التمويل اللازم، سواء لبدء المشاريع أو تطويرها، بما في ذلك ارتفاع أسعار الفائدة، صعوبة ضمانات القروض، ومن هنا أوصت الدراسة بناءً على النتائج التي قدمتها والتي أثبتت ضعف وصول النساء إلى مصادر التمويل اللازمة، أنّه لا بدّ من تعزيز الجهود سواء المؤسساتية أو الحكومية التي تضمن وصول سيدات الأعمال الجدد والقادمى إلى التمويل اللازم.

-دراسة (Mohammed, 2014) بعنوان: ريادة المشروعات التجارية الصغيرة: إدارة

المخاطر المتعلقة بالتمويل.

تهدف هذه الدراسة بصورة مباشرة إلى تسليط الضوء على كافة مصادر المخاطر وأبرز التحديات التي تعاني منها المشروعات الصغيرة فيما يتعلق بالحصول على التمويل، وتحديدًا في مقدرتها على سداد المبالغ المستحقة مقابل القروض، كما وتظهر العوامل التي تقف وراء تحفظ البنوك ومؤسسات التمويل المختلفة في منح التسهيلات النقدية لهذه المنشآت، إذ تمّ استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، وتوصلت أبرز نتائجها إلى أنّ المشروعات صغيرة الحجم هي ركيزة أساسية في الاقتصاد، ومحرك رئيسي للتنمية في كافة أنحاء العالم، في الوقت الذي أكدت فيه الدراسة على أنّ الخوض في هذه المشروعات ليس أمراً سهلاً، بل يواجه أصحابها جُملة من العقبات التي تمنع نموها، وبالتالي تقترح الدراسة العديد من السياسات والاستراتيجيات التي تضمن التعامل مع هذه التحديات، وتقترح طرق لتسهيل الحصول على التمويل اللازم.

-دراسة (Sultana, 2012) بعنوان: ريادة الأعمال النسائية من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة: تحقيق التنمية في بنغلادش.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع ريادة الأعمال النسائية عبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في بنغلادش، إذ تم تحليل واقع الريادة النسائية في المنطقة، وتحديد أبرز التحديات التي تواجهها هذه الفئة، وتوصلت أبرز نتائجها إلى أنّ ريادة الأعمال تلعب دورًا حيويًا في التنمية الاقتصادية والنمو الصناعي للبلد، وأنّ المعوقات المالية تقف وراء ضعف هذا الجانب، وقد تمّ اقتراح العديد من السبل التي يمكن من خلالها النهوض بهذا الجانب، بما في ذلك تعزيز التدريب والتأهيل، وزيادة الوعي حول أهمية هذه المشاريع، وتعزيز الدعم الحكومي، وتعزيز روح المبادرة، وتقديم التسهيلات المالية والإئتمانية، وعلاج مشاكل التسويق والإعلانات التي تمنع وصول مخرجات هذه المشروعات بشكل مناسب للمستهلكين، مما يحول دون زيادة المبيعات ويمنع بالتالي نجاح هذه المشروعات.

-دراسة (Kamau, 2017) بعنوان: تمكين النساء عبر تنمية المشروعات: محددات المشروعات النسوية المتوسطة في مقاطعة نيروبي، كينيا.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد كافة المحددات الخاصة بنمو المشروعات المتوسطة المملوكة من قبل النساء في مقاطعة نيروبي في كينيا، إذ تمّ استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وظهرت نتائج الدراسة أنّ هناك علاقة إيجابية بين كل من التعليم والتدريب ونمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما كشفت النتائج عن وجود علاقة إيجابية بين نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتمكين المرأة في المنطقة، وأوصت الدراسة بأن تدعم حكومة كينيا والسلطات المسؤولة والمجتمع صاحبات المشاريع المتوسطة، وتعزيز بعض الجوانب لديهم مثل التعليم، والتمويل والتسويق لضمان تمكينهم.

-دراسة (Shukurana, Jamilu, 2016) بعنوان: تحديات وآفاق تمكين المرأة في المشاريع صغيرة الحجم في مدينة يوبي في نيجيريا.

تنظر هذه الدراسة إلى ريادة الأعمال عبر المشروعات الصغيرة كشكل من أشكال تمكين النساء في نيجيريا، إذ تمنحها القدرة على العمل، وعلى اتخاذ القرارات السليمة، حيث تمّ استخدام أسلوب البحث الكمي لجمع البيانات المختلفة والتعامل معها، وأظهرت أبرز النتائج التي تمّ التوصل إليها أنّ المرأة صاحبة المشروع ليست على علم بالبرامج الحكومية المتاحة لمساعدة نشاطها الريادي، وتفتقر إلى

الدعم من المؤسسات المالية، لأن دعمهم يأتي أساساً من مصادر غير رسمية، وأكدت أنّ هناك علاقة وثيقة بين ريادة الأعمال النسوية والتمكين، ولذلك أوصت هذه الدراسة بضرورة دعم الحكومة للنساء وخاصة فيما يتعلق بالتمويل ، وإعداد برامج التوعية حول أهمية الريادة، وتطوير البنية التحتية في المنطقة لضمان تمكين النساء.

-دراسة (Myslimi, Kaçani, 2016) بعنوان: أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي في ألبانيا.

تؤكد هذه الدراسة على الدور الذي تلعبه كل من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في ألبانيا، من خلال خلق فرص العمل، وتعزيز الصادرات، والحد من الاعتماد على الواردات، وزيادة حركة الاستثمار، ومكافحة الفقر، وفي رفع الناتج المحلي الإجمالي للبلدان، وكذلك في زيادة معدّل الرفاهية فيها، وفتح المجال للإبداع، وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أنّ هناك تأثير كبير لهذا النوع من المنشآت على النمو الاقتصادي، مع ضرورة الإشارة إلى أنّ المشروعات الكبيرة أكثر قدرة على المنافسة والصمود أمام التحديات مقارنةً مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقدمت بعض التوصيات، كان أهمها ضرورة دعم هذه المشروعات على كافة الأصعدة، لضمان تحقيق النمو الاقتصادي في المنطقة.

-دراسة (Tabunan,2011) بعنوان: تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية: دراسة حالة أندونيسيا.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد التدابير اللازمة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في أندونيسيا، وخاصة تلك التي تعود ملكيتها للنساء، وذلك من خلال تسليط الضوء على أهمية هذه المشروعات، وقدرتها على النهوض في الاقتصاد، وتلخصت أبرز نتائجها في وجود العديد من القيود التي يجب إزالتها لتحقيق هذا الهدف، ويتمثل أبرزها في كل من انخفاض مستوى التعليم والثقافة والخبرة العملية لدى النساء، وضعف الخبرات التسويقية، ونقص مصادر التمويل في المنطقة، وبالتالي أوصت بضرورة توفير الدعم الحكومي الذي يضمن عقد دروات تأهيلية وتدريبية لتعزيز قدرات هذه الفئة، وإتاحة مصادر تمويل لدعم إنشاء كل من المشروعات الصغيرة والمتوسطة وضمان استمرارها.

-دراسة (Tabunan, 2009): بعنوان: ريادة المرأة في البلدان النامية الآسيوية: تنميتها وقيودها الرئيسية.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع المشاريع النسوية في الدول النامية في آسيا، إذ أولت هذه القضية أهمية كبيرة كأحد الجهود الوطنية التي تسعى إلى التخفيف من حدة الفقر، نظراً لدور المشروعات في الحد من البطالة في صفوف النساء، انطلاقاً من منظور الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs) التي تنص على أنّ زيادة الفرص أمام النساء ليصبحن رائدات أعمال (أو الحصول على وظائف أفضل مدفوعة الأجر سيساعد كثيراً في التنمية، وتلخصت نتائجها إلى وجود العديد من القيود التي تمنع ذلك، مثل انخفاض التعليم، ونقص رأس المال، وغياب الدعم الحكومي، وغياب الوعي الثقافي حول أهمية هذه المشروعات، وأوصت بضرورة منح النساء التعليم والتدريب الكافي لضمان الانخراط في العمل الريادي.

-دراسة (Mohammed, 2007) بعنوان: المشروعات الصغيرة والمتوسطة: خرسانات للنمو الاقتصادي في ماليزيا.

تُظهر هذه الدراسة أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دفع التنمية الصناعية، وتحقيق النمو الاقتصادي في ماليزيا، إذ تعتبر هذه المشروعات أساساً لتوفير فرص العمل، وتنمية رأس المال البشري، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، ومحوراً أساسياً من محاور التنمية في المنطقة، ويعود سبب نجاحها إلى تعاون المشروعات الكبيرة مع المشروعات المتوسطة والصغيرة في الصمود أمام البيئة التنافسية الصعبة، وتقديم الصناعات المحلية الجديدة، وتلخصت أبرز نتائجها إلى ضرورة استغلال هذا الجانب وتعزيزه، وتوفير التمويل اللازم لضمان الوصول إلى مرافق الأعمال التجارية المحلية والخارجية ، وتمكين البنية التحتية للأعمال، واستخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة لتحقيق الإبداع والنجاح في هذا الجانب.

8.2.4 التعقيب على الدراسات السابقة

جاءت الدراسات السابقة لتطرح وتناقش العديد من الموضوعات التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعنوان هذه الدراسة، بحيث سلط بعضها الضوء على جانب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في كل من فلسطين والمنطقة العربية، وكذلك في دول العالم الثالث بشكل عام، وعلى دور هذه المنشآت في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي وفي الحد من المشكلات المختلفة التي تواجه البلدان حول العالم، وأظهر بعضها الآخر العديد من التحديات والمعوقات التي تواجه أصحاب هذه المنشآت، كما وتطرقت على الجانب الآخر لقضية تمكين المرأة بمفهومها العام، وتصنيفاتها المختلفة، مبينة أهمية هذا الجانب وانعكاسه المباشر على كافة المجالات، بما في ذلك انعكاسها على التنمية المستدامة وعلى النمو الاقتصادي للدول.

ومن خلال المراجعة والدراسة المتأنية لهذه الدراسات يتضح أن معظمها يختلف تماماً عن الدراسة الحالية في تناول دور المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم في تمكين المرأة وتعزيز مكانتها الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الفلسطيني، إذ ركزت معظم الدراسات الفلسطينية والعربية على الدور الذي تلعبه هذه المشروعات في التنمية الاقتصادية على وجه التحديد، وفي محاربة المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها معظم البلاد كالبطالة والفقر وما ينتج عن ذلك من مشاكل اجتماعية، كما وركز بعضها الآخر على دور هذه المشروعات في تحقيق التنمية المستدامة للدول، مع ضرورة الإشارة إلى أنّ الدراسات الأجنبية قد تشابهت بشكل كبير مع الدراسة الحالية من حيث تناول القضية نفسها، وهي دور المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم في تمكين المرأة من كافة الجوانب السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، وكذلك الإدارية والثقافية، وذلك من خلال أخذ متغيرات مشابهة والتركيز على القضايا ذاتها، علماً أنّ الأمر الذي ساعد على تحقيق ذلك هو تشابه الواقع والمشكلات والتحديات التي تعاني منها النساء في البلدان النامية عموماً مع الواقع الذي تعيشه المرأة الفلسطينية، باستثناء بعض الظروف الأخرى على الصعيد السياسي والتي تزيد الأمر سوءاً فيما يخص العمل الريادي النسوي في فلسطين، علماً أنّ جميع الدراسات السابقة التي تمّ الرجوع إليها أجمعت على ضرورة النهوض بالمرأة كشرط أساسي من شروط تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل خاص، والتنمية المستدامة الشاملة، كما وأجمعت على ضرورة إعادة النظر في السياسات المتبعة حالياً ووضع حلول ناجعة بناءً على التوصيات المقترحة للتلائم مع متطلبات التنمية في هذا الجانب.

8.2.5 أوجه التميز للدراسة الحالية

- 1- تناقش هذه الدراسة جانب مهم وحيوي وهو دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تمكين العنصر النسوي في فلسطين وفي محافظة بيت لحم تحديداً، التي تتفشى البطالة بين صفوف سكانها وخاصة بين النساء، رغم أنها تضم نسبة كبيرة من النساء المؤهلات والقادرات على خوض هذه المشروعات ولكن يواجه معظمن العديد من المشاكل والمعيقات التي تحول دون تحقيق ذلك.
- 2- **الندرة:** تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الفلسطينية القليلة التي تحاول إظهار دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تمكين النساء الفلسطينيات، وخاصة من الناحية الاقتصادية، بحيث تميزت بتوضيح الأثر التنموي لهذه المنشآت على هذه الفئة تحديداً.
- 3- **المنهج:** اختلفت هذه الدراسة مع بعض الدراسات السابقة من حيث المنهج المتبع فيها، إذ تم اعتماد المنهج الوصفي الاستكشافي، بينما تمّ اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في معظم الدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها.
- 4- **أداة الدراسة:** فقد اتفقت الدراسة الحالية مع كافة الدراسات السابقة من حيث الأداة المستخدمة وهي الاستبانة.
- 5- **مجتمع الدراسة:** فقد تميزت الدراسة الحالية باختلاف مجتمع الدراسة كلياً عن مجتمعات الدراسات السابقة، إذ تمثل مجتمع الدراسة بالنساء اللواتي يمتلكن مشروعات صغيرة ومتوسطة خاصة بهن في محافظة بيت لحم في فلسطين، بينما تكونت مجتمعات الدراسات الأخرى من أصحاب المشروعات من كلا الجنسين في مناطق مختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي العديد من الدول العربية، كما وتكونت بعض المجتمعات من مؤسسات التمويل والإقراض المختلفة في فلسطين والأردن.
- 6- **الأهداف:** إذ اختلفت الأهداف التي تسعى هذه الدراسة إلى تحقيقها عن أهداف الدراسات السابقة، فقد جاءت الأهداف الفرعية المنبثقة عن الهدف الرئيسي الذي يتمثل في فحص الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تمكين المرأة في فلسطين، وفي مدينة بيت لحم على وجه التحديد، حيث إنّ المتغير المستقل الرئيس هو المشروعات الصغيرة والمتوسطة بكافة عناصرها ومكوناتها، والمتغير التابع تمكين المرأة بكافة تصنيفاته ومجالاته، بينما ركزت معظم الدراسات الأخرى على فحص دور المشروعات سواء كانت صغيرة أو متوسطة الحجم في التنمية الاقتصادية على وجه العموم.

1 المقدمة

يتناول الفصل الثالث من الدراسة وصفاً مفصلاً لكافة الإجراءات التي قامت الباحثة باتباعها والاستناد إليها لتنفيذ هذه الدراسة، ومنها تعريف منهج الدراسة، والمصادر التي تم اللجوء إليها للحصول على البيانات المختلفة، وقياس المتغيرات، ووصف مجتمع الدراسة، وتحديد عينة الدراسة، وإعداد أداة الدراسة، والتأكد من صدقها وثباتها، إلى جانب الأساليب الإحصائية التي استخدمت فيها.

2.3 منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة المنهج الوصفي الاستكشافي، وهو ما يتناسب مع أغراضها، إذ يُستخدم هذا المنهج لوصف الظاهرة في الوقت الحاضر كما هي في الواقع، من خلال فحص الفرضيات المتعلقة بالظاهرة المدروسة، بحيث يساعد هذا المنهج على تقديم أفضل تصميم لهذا النوع من الدراسات، وطريقة جمع البيانات، ويسهل الفهم الكامل للظاهرة، وبالتالي إنّ الدراسة هي وصفية استكشافية ويمكن توضيحها كما يلي (Saunders, 2012):

وصفية: من أجل وصف المشروعات الصغيرة والمتوسطة وقضية تمكين المرأة، ليتمكن القارئ من فهم المصطلحين والتعرف عليهما، وعلى كافة الجوانب المتعلقة بهما.

استكشافية: من خلال استكشاف دور هذه المشروعات في تحقيق جانب التمكين النسوي بكافة عناصره، ابتداءً من التمكين الاقتصادي والذي يعتبر العنصر الأهم في الدراسة، انتقالاتاً إلى كل من التمكين الاجتماعي، السياسي، الإداري، وكذلك الذاتي، إذ يساعد البحث الاستكشافي على تحديد أفضل تصميم للبحث، وطريقة جمع البيانات والمعلومات، وتحديد الجوانب للوصول إلى معرفة الظاهرة، أو اكتساب رؤية معينة تضمن الحصول على أفكار جديدة لطرح الأسئلة، وتقييم الظاهر في ضوء جديد.

3.3 مصادر جمع البيانات

1. المصادر الثانوية: (Secondary Sources)، وهي عبارة عن البيانات التي يتم جمعها من الجهات الرسمية والموثوقة، ولمعالجة الإطار النظري للبحث تم الرجوع إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الحصول الكتب العلمية والمراجع الأدبية والدوريات والمجلات العلمية، وكذلك في المراجع الأجنبية والعربية والفلسطينية ذات العلاقة، بالإضافة إلى الرسائل الجامعية المحلية والخارجية، كما وتم الاعتماد على المقالات والتقارير المنشورة على المواقع الإلكترونية الموثوقة والمتخصصة، وذلك بهدف وضع الدراسة في إطار واضح ومساعدة القارئ على فهمها وتحقيق أقصى فائدة ممكنة منها.

2. المصادر الأولية: (Primary Sources) وهي البيانات التي يمكن الحصول عليها بشكل مباشر من مصادرها الأصلية، أي من الجهات التي تعيش الظاهرة في الواقع، بحيث تعتبر بيانات غير معالجة تم اللجوء إليها لمعالجة الجوانب التحليلية المتعلقة بالموضوع، وقد تم توظيف الاستبانة كأداة رئيسية للبحث، وصممت خصيصاً لهذا الغرض (Saunders, 2012).

4.3 مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من صاحبات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة بيت لحم، الواقعة ضمن حدود الضفة الغربية في فلسطين، والبالغ عددهم (84) مشروع نسوي في المنطقة، بحيث تم الحصول على كشف بأسماء وبيانات كاملة حول هذه المشروعات من غرفة تجارة وصناعة محافظة بيت لحم عام 2018.

5.3 عينة الدراسة

تم اختيار عينة الدراسة بحيث تكون ممثلة لمجتمعها، ومعنى أنّ تكون العينة ممثلة للمجتمع هو أنّ يكون هناك إمكانية لإعادة تعميم النتائج التي يتم الوصول إليها على كافة أو باقي أفراد المجتمع، بحيث تكون هذه النتائج قريبة من المجتمع كاملاً، من أجل الحصول على نتائج أفضل وأكثر دقة،

وبناءً على ما سبق فرضنا في هذه الدراسة أنّ تكون العينة الممثلة عينة عشوائية بسيطة، بحيث تكون تمثيلية غير منحازة، كونها تعتبر طريقة عادلة لاختيار أعداد أكبر منذ أن أصبح لكل فرد فرصة متساوية ليتم اختياره.

بالاعتماد على الأسس الإحصائية لاختيار العينات بحيث تكونت بالطريقة العشوائية البسيطة من حيث متغير المشروعات، تكونت عينة هذه الدراسة من (58) مشروع، ومثلت ما نسبته (70%) من حجم المجتمع الإحصائي، وقد تمّ احتساب حجم عينة الدراسة بنسبة خطأ يصلّ مقدارها إلى (5%) من مجتمعها باستخدام موقع العينات www.surveysystem.com.

جدول رقم (1.3) الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية	
العمر	29-20	11	19.0	
	39-30	18	31.0	
	49-40	19	32.8	
	50 فما فوق	10	17.2	
	الدرجة الكلية	58	100.0	
المؤهل العلمي	ثانوي	13	22.4	
	دبلوم	12	20.7	
	بكالوريوس	24	41.4	
	دراسات عليا	9	15.5	
	المجموع	58	100.0	
	الحالة الاجتماعية	عزباء	10	17.2
متزوجة		31	53.4	
مطلقة		9	15.5	
أرملة		8	13.8	
الدرجة الكلية		58	100.0	
مكان السكن		مدينة	27	46.6
		قرية	10	17.2
	ريف	11	19.0	
	مخيم	10	17.2	

100.0	58	الدرجة الكلية	
25.9	15	صناعي	طبيعة المشروع
24.1	14	خدمي	
43.1	25	تجاري	
6.9	4	زراعي	
100.0	58	الدرجة الكلية	
25.9	15	فردى	ملكية المشروع
36.2	21	عائلى	
24.1	14	شراكة	
13.8	8	غير ذلك	
100.0	58	الدرجة الكلية	
27.6	16	3-5	عدد أفراد الأسرة
36.2	21	6-8	
24.1	14	8-10	
12.1	7	10 فما فوق	
100.0	58	الدرجة الكلية	

يوضح الجدول السابق خصائص العينة الديمغرافية على العدد المسترجع من إجمالي حجم العينة الأصلي والذي وصل إلى 58 من أصل 61.

6.3 الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة

يوضح الجدول السابق الخصائص الديمغرافية للعينة، وذلك وفقاً لمتغيرات: العمر، المؤهل العلمي، الحالة الاجتماعية، مكان السكن، ملكية المشروع، طبيعة المشروع، وعدد أفراد الأسرة.

1.6.3 توزيع العينة وفقاً لمتغير العمر:

تُشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (1.3) إلى أنّ 19% من أفراد العينة تتراوح أعمارهم ما بين 20-29، بينما شكلت فئة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين 30-39 نسبة 31%، والأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين 40-49 بلغت نسبتهم 32.8%، أما الأشخاص الذين بلغت أعمارهم 50 فما فوق شكلت نسبتهم 17.2 من إجمالي حجم العينة، وتشير هذه المعطيات إلى تنوع

الفئات العُمرية في العينة، ولكن بنسب متفاوتة حسب كل فئة.

2.6.3 توزيع العينة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي:

تُبين المعطيات الواردة في الجدول السابق أنّ معدّل الأشخاص الذين أنهوا المرحلة الثانوية قد بلغ 22.4%، بينما وصلت نسبة الأشخاص الذين يحملون درجة الدبلوم 20.7%، والأشخاص الذين يحملون درجة البكالوريوس إلى 41.4%، أما أصحاب الشهادات العليا فقد بلغت نسبتهم 15.5% من إجمالي حجم العينة، الأمر الذي يُشير إلى وجود تنوع واضح في المستويات التعليمية لدى صاحبات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العينة، مما يدل على عدم اقتصار هذه المشاريع على فئة معينة أو مستوى تعليمي محدد.

3.6.3 توزيع العينة وفقاً لمتغير الحالة الاجتماعية:

تُظهر المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى تعدد الحالات الاجتماعية التي تخص صاحبات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة، حيث بلغت نسبة النساء العزباوات 17.2%، والمتزوجات 53.4%، والمطلقات 15.5%، والأرامل 13.8%، حيث شكلت النساء المتزوجات أعلى فئة في العينة، بينما شكلت النساء الأرامل أقل فئة منها.

4.6.3 توزيع العينة وفقاً لمتغير مكان السكن:

تُشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى أنّ نسبة النساء التي تعيش في المدن 46.6%، القرى وصلت إلى 17.2%، والأرياف 19.0%، أما المخيمات 17.2%، وبالتالي نجد أنّ أكبر تجمع للمشروعات النسوية تركز في المدن، بالمقابل أقل تجمع لهذه المشروعات كان في كل من القرى والمخيمات.

5.6.3 توزيع العينة وفقاً لمتغير طبيعة المشروع:

تُبين المعطيات الظاهرة في الجدول السابق أنّ هناك تنوع في طبيعة المشروعات في العينة، حيث شكلت المشروعات الصناعية نسبة 25.9%، والخدماتية 24.1%، والتجارية 43.1%، والزراعية 6.9%، لنجد أنّ النسب الأعلى كانت لصالح المشروعات التجارية، بينما كانت نسبة المشروعات الزراعية الأقل حظاً من إجمالي العينة.

6.6.3 توزيع العينة وفقاً لمتغير ملكية المشروع:

تدل المعطيات الواردة في الجدول السابق على أنّ هناك اختلاف في ملكية المشروعات المتوسطة والصغيرة الخاصة بالنساء في العينة، حيث تعود ملكية المشروعات الفردية لحوالي 25.9% منهن، وبلغت نسبة المشروعات ذات الملكية العائلية 36.2%، والشراكة 24.1%، بينما تعود نسبة 13.8% لغير ذلك من الملكيات.

7.6.3 توزيع العينة وفقاً لمتغير عدد أفراد الأسرة:

وأخيراً تُشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى أنّ نسبة 27% من أفراد العينة تتراوح أعداد عائلاتهم ما بين 3-5 أفراد، بينما شكلت فئة النساء اللواتي تتراوح أعداد عائلاتهم ما بين 6-8 حوالي 36.2%، بينما وصلت نسبة الفئة التي تتراوح أعداد العائلات فيها ما بين 8-10 أفراد إلى 24.1%، أما العائلات التي يصل عددها إلى 10 أفراد فما فوق فشكّلت نسبتهم 12.1% من إجمالي العينة.

7.3 أداة الدراسة

اعتمدت الدراسة أداة الاستبانة؛ باعتبارها واحدة من أهم الأدوات التي يتمّ بموجبها جمع البيانات والمعلومات اللازمة للدراسات، بحيث تمّ صياغة أسئلة الأداة بالعديد من الطرق منها: أسئلة من الدراسات السابقة التي تمّ الاطلاع عليها، ثم قامت الباحثة بتحويلها وإعادة توجيهها وتعديلها بصورة تخدم الأهداف التي تسعى هذه الدراسة إلى تحقيقها، وأسئلة تم صياغتها من قبل الباحثة، كما تمّ إضافة بعض الأسئلة بناءً على التعديلات المقترحة من قبل المحكمين، علماً أنّ أسئلة الاستبانة تنوعت ما بين أسئلة ترتيبية، ومفتوحة، ومغلقة، إضافةً إلى (40) فقرة مقسمة إلى عدة محاور ومجالات ذات صلة وثيقة بالدراسة، بحيث تندرج الإجابة على هذه الفقرات إلى كل من (دائماً)، (غالباً)، (أحياناً)، (نادراً)، (أبداً)، (لا أعلم)، وذلك حسب مقياس ليكرت الخماسي، وذلك لفحص وتحديد الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تمكين المرأة في فلسطين، بحيث تكونت من ثلاثة أقسام رئيسية تمثلت فيما يلي:

القسم الأول: يتضمن معلومات شخصية عن المبحوثين ومشروعاتهم، وبعض خصائصهم الديموغرافية مثل العمر، والمستوى التعليمي، وحجم الأسرة وغيرها، وذلك بهدف تحديد صفات الأفراد المشمولين في عينة الدراسة.

القسم الثاني: فقد تم تجزئته إلى سبعة أجزاء رئيسية، يحتوي كل جزء على مجموعة من الأسئلة المغلقة، وقد ركزت في الاختيار من سلم **خماسي** على مقياس ليكرت (Likert Scale) بدرجاته (دائماً، غالباً، أحياناً، نادراً، أبداً، **لا أعلم**)، علماً أنّ هذه المجالات مرتبطة بشكل وثيق بالفرضيات الفرعية للدراسة والتي تمّ ذكرها سابقاً، حيث كانت المحاور كما يلي: محور تحقيق الدخل وتضمن (6) فقرات، وهدف إلى إظهار الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تزويد النساء بدخل دائم يضمن تلبية احتياجاتهن، بينما تضمن المحور الثاني (4) فقرات بينت مدى دور هذه المشروعات في محاربة البطالة وخلق فرص العمل للنساء، أما المحور الثالث فتكون من (4) فقرات، وتحدث عن مدى مساهمة المشروعات في جعل النساء قادرات على اتخاذ القرارات السليمة والصائبة، وتضمن المحور الرابع (7) فقرات تحدثت عن دور هذه المشروعات في تعزيز الثقة بالنفس لدى صاحبات الأعمال، وتعزيز قدراتهن الذاتية، وتضمن المحور الخامس (10) فقرات تتحدث عن مدى قدرة هذه المشروعات على تعزيز المهارات الإدارية والقيادية للنساء، والتي بدورها تساعد على تحقيق أهدافهن، كما وتضمن المحور السادس جانب جلب التمويل (3) فقرات تتحدث عن مدى إمكانية الحصول على التمويل النقدي اللازم لإقامة وإنشاء هذه المنشآت، أما المحور السابع فتحدثت عن أبرز المعوقات التي تقف في وجه صاحبات الأعمال وتحول دون التطور والتقدم في هذا المجال.

القسم الثالث: ويتضمن مجموعة من الأسئلة المتنوعة، منها ما هو مفتوح، ومغلق، وترتيبي، حيث تُتيح للمبحوثين إمكانية اختيار أنواع التمكين التي يتمّ تحقيقها من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك الاقتصادي، الاجتماعي، الإداري، الذاتي، وكذلك السياسي، كما وهناك سؤال يتيح للمشاركين في الإجابة على الاستبانة إمكانية اقتراح أية متغيرات وأسئلة لم يتمّ التطرق والإشارة إليها من قبل الباحثة، وذلك بهدف تسليط الضوء على وجهات نظر صاحبات الأعمال، وللحصول على إجابات أكثر دقة وشمولية ووضوح، وأخيراً هناك سؤال تقييمي لإظهار رأي المشاركين في الاستبانة من حيث وضوح وسلاسة اللغة المستخدمة فيه طرح الأسئلة، والوقت المستغرق في تعبئته.

8.3 أسلوب وأداة جمع البيانات (أداة الاستبانة)

تمّ استخدام أداة الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات اللازمة من المجتمع الأصلي للدراسة، إذ قامت الباحثة بتوزيع الاستبانة على عناصر العينة خلال شهر آب 2018، وذلك بعد إعداد النموذج وتحكيمه من قبل المختصين، بحيث تمّ توزيع (61) استبانة، من خلال الاتصال المباشر (وجهاً لوجه) مع صاحبات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة بيت لحم، والانتظار حتى تتم تعبئة الاستبانة، بحيث بلغ عدد الاستبانات المستردة (58) استبانة، من أصل (61) استبانة، أي بنسبة 99% من عدد الاستبانات التي تمّ توزيعها على العينة، ويجدر بالذكر أنّ جميعها كان صالحاً للتحليل الإحصائي.

9.3 صدق أداة الدراسة (الاستبانة)

يُشير مفهوم صدق أداة الدراسة إلى قدرة أسئلة هذه الأداة على قياس ما وضعت لأجل قياسه بشكل فعلي، أي (فحص الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تمكين النساء في فلسطين، دراسة حالة محافظة بيت لحم)، حيث تكون واضحة ومفهومة وشاملة، وتكون كذلك صالحة للتحليل الإحصائي، علماً أنه تمّ التحقق من صدق الأداة الخاصة بهذه الدراسة بعرضها على مجموعة من المحكمين، وقد تمّ تعديلها بناءً على توجيهاتهم، كما وتمّ الأخذ بعين الاعتبار كافة الملاحظات الموجهة من قبلهم، وقد أشاروا في النهاية إلى صلاحية فقراتها وملائمتها لغرض الدراسة.

10.3 ثبات أداة الدراسة

تمّ حساب أداة الدراسة بأبعادها المختلفة بطريقة الاتساق الداخلي، الأمر الذي يعني أنّ كل فقرة من فقرات الاستبانة متسقة مع المحور الذي تنتمي إليه، إلى جانب اتساق كل مجال من مجالات الدراسة مع الدرجة الكلية للاستبانة، ويشير ذلك إلى أنّ جميع الأشخاص الذين قاموا بتعبئة الاستبانة ينظرون إلى فقراتها بنفس الطريقة، علماً أنّ أداة الدراسة تكون ثابتة عندما تكون النتائج التي نحصل عليها متقاربة، في حال قمنا بتكرار تطبيقها مرة أخرى أو أكثر من مرة في ظروفٍ مماثلة، أي أنّه عند

تطبيق الأداة أكثر من مرة نحصل على نتائج متقاربة لها صفتان هما الاستقرار والثبات، ويجدر بالذكر هنا أنّ الباحثة قامت بحساب معاملات كرونباخ ألفا، وقد جاءت النتائج كما هو مدرج في الجدول التالي رقم (3.3).

جدول رقم (2.3): نتائج معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لأداة الدراسة بأبعادها المختلفة.

الرقم	أبعاد الدراسة	معامل الثبات قيمة Alpha	حجم العينة	عدد الفقرات
1	تحقيق الدخل	0.863	52	6
2	خلق فرص العمل	0.802	52	4
3	اتخاذ القرارات	0.778	52	4
4	الثقة بالنفس	0.871	52	7
5	المهارات الإدارية	0.896	52	10
6	التمويل	0.929	52	3
7	المعوقات	0.833	52	6
8	الدرجة الكلية	0.922	52	40

يتضح مما سبق ارتفاع جميع هذه القيم عن 0.70، الأمر الذي يدلّ على تمتع أداة الدراسة بدرجة ثبات عالية، وهذا يعني أنه من الممكن أن يثق القارئ بمقدار قيمة الثبات.

12.3 المعالجة الإحصائية

بعد جمع الاستبانة الموزعة على العينة والتأكد صلاحيتها للتحليل الإحصائي تم ترقيمها أو ترميزها، وذلك بإعطائها أرقاماً معينة بهدف تحويل الإجابات اللفظية إلى رقمية، وذلك تمهيداً لإدخال بياناتها إلى جهاز الحاسوب، لتنفيذ المعالجات الإحصائية المناسبة، والعمل على تحليل البيانات وفقاً لأسئلة الدراسة وبياناتها، بحيث قامت الباحثة بإعطاء الإجابة دائماً 6 درجات، والإجابة غالباً 5 درجات، والإجابة أحياناً 4 درجات، والإجابة نادراً 3 درجات، والإجابة أبداً درجتان، أما الإجابة لا أعلم تمّ إعطاؤها درجة واحدة من مقياس ليكرت.

وقد تمتّ المعالجة الإحصائية للبيانات باستخدام برنامج الرزم الإحصائية الأنسب لهذا النوع من التحليل (SPSS) أو (Statistical Package For Social Sciences)، وذلك باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات الاستبانة، ومعامل الارتباط بيرسون، ومعادلة الثبات كرونباخ ألفا، واختبار (ت) للعينة الواحدة (One Sample T test)، واختبار التباين الأحادي أنوفا (One Way Anova)، وتحليل الانحدار على مراحل (Step-Wise Regretion).

13.3 الأساليب الإحصائية

تم الاستناد إلى مجموعة من الأساليب الإحصائية التي يتيحها برنامج الرزم الإحصائية (SPSS)، وهي كالتالي:

1. **الإحصاء الوصفي:** والذي يشمل إيجاد مقاييس النزعة المركزية كالمتوسطات الحسابية، والأوزان النسبية، ومقاييس التشتت بما في ذلك الانحراف المعياري للفقرات، بالإضافة إلى كل من استخراج التكرارات وحساب كافة النسب المئوية اللازمة لإجراء التحليل.
2. **اختبار العينة الواحدة:** والذي يهدف بصورة مباشرة إلى فحص فرضيات الدراسة، وإظهار الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تمكين النساء في فلسطين.
3. **اختبار تحليل التباين (ANOVA):** وذلك من أجل فحص كافة الفروق بين فقرات كل مجال، إن وجدت.
4. **اختبار ثبات أداة القياس:** أو (Reliability Analysis)، بحيث تمّ استخدام معادلة كرونباخ ألفا بهدف قياس درجة الثبات الداخلي لفقرات الاستبانة، وتمّ وضع نسبة قبول بلغت 70%.
5. **مفتاح التصحيح الخماسي:** بحيث تم استخدامه بعد إعطاء اتجاهات المبحوثين أو العينة أرقاماً تمثّل أوزاناً لاتجاهاتهم، وفيما يلي جدول رقم (4.3) يوضح ذلك: -

المستوى	الوسط الحسابي
منخفضة جداً	2.65-1
منخفضة	3.44-2.66
متوسطة	4.24-3.45
مرتفعة	5.15-4.25
مرتفعة جداً	6-5.16

14.3 عرض متغيرات الدراسة

المتغيرات المستقلة: المشروعات الصغيرة والمتوسطة (تحقيق الدخل، خلق فرص العمل، الثقة بالنفس، اتخاذ القرارات السليمة، تعزيز المهارات الإدارية، جلب التمويل، إزالة المعوقات).

المتغيرات التابعة: تمكين المرأة في فلسطين، ويشمل (التمكين الاقتصادي، الاجتماعي، الإداري، والسياسي، والذاتي).

1.2.13.3 وصف متغيرات الدراسة

أ. **المشروعات الصغيرة :** يقصد بالمشروع الصغير تلك المنشأة التي تدار وتُمول وتراقب من قبل أصحابها، وعادةً ما تضم هذه المنشأة عدد قليل من العمال، وتبدأ برأس مال محدود للغاية، وخاصة في الدول النامية، وضمن أقل تعقيدات ممكنة، إذ تساهم في تأمين الدخل لأصحابها، وذلك حسب (عرفة، 2011)، أما **المشروعات المتوسطة** فهي عبارة عن وحدات اقتصادية تتألف من مجموعة من العناصر البشرية والمادية، إذ تستخدم هذه الكيانات مجموعة من الوسائل والطرق والإجراءات والبرامج التنظيمية لتحقيق أهداف أصحابها، علماً أنها تختلف من دولة لدولة من حيث عدد الموظفين والعمال، ورأس المال (النمروطي، صيدم، 2012)، أما ويشمل هذا المتغير كل من:

1. **تحقيق الدخل:** وهو تلك الآلية التي يتم بموجبها تزويد النساء بمصدر دخل دائم، الأمر الذي يضمن تأمين الاحتياجات الأساسية لهذه الفئة، بما في ذلك المأكل والملبس والسكن وغيره (عبيد، 2015).

2. **اتخاذ القرار:** أحد المهارات الشخصية والعقلية التي يتم من خلالها اختيار ما هو أنسب بين مجموعة من الخيارات المتاحة لحل قضية معينة، بما يتناسب مع الأهداف المراد تحقيقها (عبيد، 2015).

3. **خلق فرص العمل:** يتمثل ذلك في الحد قدر الإمكان من مشكلة البطالة، وذلك من خلال توفير فرص العمل الفعلي لمن هو مؤهل ولديه رغبة بذلك (القيق، 2014).

4. **الثقة بالنفس:** أي احترام الذات والإيمان الكافي بالقدرات الذاتية والمهارات الشخصية، وامتلاك القدرة على التعبير عن النفس بكل وضوح وبدون تردد أو خوف (سعد الدين، 2015).

5. **المهارات الإدارية:** امتلاك المهارات الإدارية والقيادية المختلفة التي تمكن الشخص من العمل بكفاءة وتساعد على تحقيق الأهداف المختلفة (دبلة، 2010).

6. **التمويل:** وهو عبارة عن الحصول على التمويل المادي أو النقدي اللازم لتحقيق هدف ما، وتختلف مصادر التمويل، فهناك التمويل الذاتي، وهناك التمويل الصادر عن المؤسسات المختصة في هذا المجال، كمؤسسات الإقراض، والبنوك، وغيرها (سعد الدين، 2015).

7. **المعوقات:** وتتمثل في جملة التحديات والقيود التي تقف في وجه تحقيق الأهداف المختلفة، وتحول دون الوصول إلى النتائج المرجوة (بن منظور، 2010).

ب. **تمكين المرأة في فلسطين:** ينبثق عن هذا المتغير كل من التصنيفات التالية:

1. **التمكين الاقتصادي:** يشمل هذا المصطلح مجالاً واسعاً من المفاهيم ليصف الانتعاش الذي يطرأ على الدخل، والمستوى المعيشي والرفاهية لفئة معينة من الأشخاص، ويضمن مشاركة أكبر في المجال الاقتصادي (حلس، 2016).

2. **التمكين الاجتماعي:** يشير هذا المصطلح إلى التمكين الذي يتمّ بموجبه زيادة قوة المرأة وتفعيل دورها في المجتمع، وزيادة تكيفها مع المحيط والمكان الذي تعيش فيه، من خلال إكسابها مجموعة من المهارات والقدرات عن طريق القدرة على اتخاذ القرارات (الخاروف، 2013).

3. **التمكين السياسي:** يتمثل في السماح للنساء في تقلد المناصب القيادية، والمشاركة في اللجان والمواقع المختلفة في الدولة، بعد الحصول على التعليم والتدريب الكافي، بشكل يؤهل هذه الفئة على اتخاذ القرارات المختلفة (الأحمد، 2016).

4. **التمكين الإداري:** أحد الاستراتيجيات التنظيمية التي تهدف بصورة مباشرة إلى منح الأشخاص مساحة من الحرية في التعامل مع المشكلات المختلفة، وفي اتخاذ القرارات الخاصة بالعمل كل حسب منصبه وموقعه، وضمان زيادة مشاركتهم في الدورات التدريبية والتأهيلية التي تضمن تطورهم، وتعزيز روح المبادرة والعمل الجماعي لديهم، في ضوء توفير بيئة العمل المناسبة لذلك (دبلة، 2010).

5. **التمكين الذاتي:** يتمثل في الشعور بالرضا عن الذات والثقة العالية بالنفس، والقدرات والمهارات الشخصية، وعدم مقارنة النفس بالآخرين (عبدالله، 2014).

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

1.4 مقدمة

يتضمن هذا الفصل عرضاً شاملاً ومفصلاً لكافة النتائج التي انبثقت عن هذه الدراسة، والتي تبين الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تمكين النساء في فلسطين، دراسة حالة محافظة بيت لحم، وذلك من خلال الإجابة على أسئلة الدراسة، وأهدافها، واختبار فرضياتها، باللجوء إلى التقنيات الإحصائية المناسبة لذلك، إضافة إلى تحليل هذه النتائج، ومقارنتها بالدراسات السابقة إن وجدت.

2.4 تحليل الإحصاء الوصفي لفقرات الاستبانة

الجدول رقم (1.4): الأوساط الحسابية، الانحرافات المعيارية، والأوزان النسبية لكافة فقرات محور تحقيق الدخل.

الرقم	محور تحقيق الدخل	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدرجة المستوى
1	تؤمن المشروعات الصغيرة والمتوسطة دخل شهري مناسب لتلبية احتياجاتك الأساسية وبعض الكماليات	5.26	0.93	88%	مرتفعة جداً
2	تعزز المشروعات الصغيرة والمتوسطة حرية الإنفاق لديك	5.09	1.01	85%	مرتفعة
3	تجعل المشروعات الصغيرة والمتوسطة منك عنصراً منتجاً لا مستهلكاً	5.09	0.88	85%	مرتفعة
4	تجعل المشروعات الصغيرة والمتوسطة منك عنصراً مفيداً في سوق العمل	5.09	0.90	85%	مرتفعة
5	تزيد المشروعات الصغيرة والمتوسطة من مدخراتك السنوية وتؤمن لك مستقبلك	4.91	1.01	82%	مرتفعة
6	تحسن المشروعات الصغيرة والمتوسطة المستوى المعيشي لعائلتك	4.76	1.00	79%	مرتفعة
	الدرجة الكلية	5.03	0.74	84%	مرتفعة

يوضح جدول رقم (1.4) المتوسطات الحسابية وكذلك الانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات المحور

الأول من أداة الدراسة المتعلقة بمسألة تحقيق الدخل، حيث تم ترتيب الفقرات ترتيباً تنازلياً تبعاً لترتيب درجات الوسط الحسابي، علماً أنّ الدرجة الكلية الواردة في الجدول تشير إلى أنّ اتجاهات الباحثين كانت مرتفعة، حيث وصل المتوسط الحسابي لهذه الدرجة الكلية (5.03)، والانحراف المعياري إلى (0.74)، أما الوزن النسبي فبلغ (84%)، الأمر الذي يدل على أنّ المشروعات الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً حاسماً وهاماً في تحقيق الدخل وتزويد النساء بمردود مادي دائم قادر على تأمين الاحتياجات والمتطلبات الحياتية المختلفة.

وبالرجوع إلى الجدول السابق لمناقشة أعلى وأدنى فقرة في المحور من حيث المتوسط الحسابي والوزن النسبي نجد أنّ الفقرة (تؤمن المشروعات الصغيرة والمتوسطة دخل شهري مناسب لتلبية احتياجاتك الأساسية وبعض الكماليات) كانت في مقدمة الفقرات وشكلت أهم فقرة في المحور، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (5.26) والانحراف المعياري (0.93)، في حين كانت أدنى الفقرات (تحسن المشروعات الصغيرة والمتوسطة المستوى المعيشي لعائلتك)، بمتوسط حسابي مقداره (5.26) وانحراف معياري بلغ (0.93).

من خلال آراء الباحثين واتجاهاتهم العالية والموافقة المرتفعة، نجد أنه يمكننا تلخيص محور تحقيق الدخل بالاستنتاجات الآتية:

إنّ المشروعات الصغيرة والمتوسطة تضمن تحقيق دخل شهري للمستفيدين منها، وبالتالي تؤمن لهذه الفئة مردود مالي مناسب لتلبية احتياجاتها سواء الاحتياجات الأساسية أو بعض الاحتياجات الثانوية أو الكمالية، كما وتلعب دوراً بارزاً في تعزيز حرية الإنفاق، وتجعل من النساء عنصراً فعالاً ومنتجاً في سوق العمل، وتتيح لهن المجال للادخار للمستقبل، كما وتساعد على تحسين الوضع أو المستوى الاقتصادي لعائلتهن، والنهوض به، والانتقال من مستوى معيشي إلى مستوى أفضل منه.

وتفسر الباحثة هذه النتيجة بأن انخراط النساء الفلسطينيات في محافظة بيت لحم في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في حال نجاحها من شأنه أنّ يوفر لهذه الفئة دخل شهري مضمون ودائم في ظل استمرار العمل في هذه المشروعات، وذلك مقابل المخرجات الناتجة عن هذه المشروعات والتي يتم تقديمها للمستهلكين إما على شكل مخرجات سلعية استهلاكية أو خدماتية تبعاً لاختلاف طبيعة هذه المنشآت، وينتج عن ذلك تعزيز قدرة النساء على امتلاك الأموال والادخار والاستثمار، ويخرج هذه الفئة من وطأة الفقر والحاجة، علماً أنّ ذلك يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحقيق التمكين الاقتصادي للنساء في محافظة بيت لحم، إذ يضمن النهوض بهذه الفئة من الناحية الاقتصادية، ويحقق لها مستوى من

الرفاهية والقدرة على الإنفاق.

ونجد أنّ ذلك يتفق مع العديد من الدراسات التي تمّ الاستناد إليها في الفصل الثاني من هذه الدراسة، إذ أكدت دراسة (أصالة، 2010) على أنّ وجود دخل ثابت ومستمر للنساء الفلسطينيات من شأنه أنّ يحقق التمكين الاقتصادي لهذه الفئة، ويفتح لهم المجال للدخول والانخراط في سوق العمل ويزيد من تفاعلهم في هذا المجال، كما وافق (أبو لحية، 2016) في دراسته مع هذا المحور، وأكد على المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي أحد أهم الروافد التي يمكن من خلالها تحقيق التمكين الاقتصادي عن طريق توفير الدخل لأصحابها، وكذلك دراسة (الثلاثيني، 2015) التي أكدت على دور هذه المشروعات في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الناحية المادية، والحد من الفقر، وتعزيز الاستثمار والإنفاق والادخار، والنهوض بالمرأة والأشخاص المحيطين بها ورفع مستوى الرفاهية لديهم، إلى جانب دراسة (العجمي، 2015) التي أكدت على دور هذه المشروعات في توفير دخل مستقل ومنفصل عن دخل العائلة للنساء السعوديات في الرياض على وجه التحديد، واعتبرتها من أنجح الحلول التي يمكن بموجبها تحقيق حرية الإنفاق لدى النساء دون الاعتماد بشكل كلي على المعيل في الأسرة، في حال تمّ رفع القيود التي تحول دون ذلك، كما اتفقت العديد من الدراسات الأجنبية التي تمّ تناولها في الفصل الثاني مع هذه النتيجة، مثل دراسة (Myslimi, Kaçani, 2016) التي اعتبرت المشروعات الصغيرة والمتوسطة أداة لتحقيق الدخل وبالتالي تحقيق التمكين للنساء وخاصة التمكين الاقتصادي.

الجدول رقم (2.4): الأوساط الحسابية، الانحرافات المعيارية، والأوزان النسبية لمحور خلق فرص العمل.

الرقم	محور خلق فرص العمل	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	الدرجة
7.	توفر المشروعات الصغيرة والمتوسطة فرصة عمل دائم لك، وساعدت على خروجك من صفوف البطالة	5.39	0.90	90%	مرتفعة جداً
8.	نتيح المشروعات الصغيرة والمتوسطة الفرصة لإيجاد بيئة عمل مناسبة لك كإمرأة	5.07	1.06	84%	مرتفعة
9.	تريد المشروعات الصغيرة والمتوسطة من معدّل الاستثمار لديك	4.81	1.12	80%	مرتفعة
10.	توفر المشروعات الصغيرة والمتوسطة رأس المال اللازم لتطوير مشروعك الحالي وقد تفتح الآفاق الجديدة لإنشاء مشروعات جديدة	4.81	1.23	80%	مرتفعة
	الدرجة الكلية	5.01	0.90	83%	مرتفعة

يُبين الجدول رقم (2.4) المتوسطات الحسابية وكذلك الانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات المحور الثاني من أداة الدراسة المتعلقة بجانب خلق فرص العمل، حيث تمّ ترتيب الفقرات ترتيباً تنازلياً تبعاً لترتيب درجات الوسط الحسابي، علماً أنّ الدرجة الكلية الواردة في الجدول تشير إلى أنّ اتجاهات المبحوثين بشكل عام كانت مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الدرجة الكلية (5.01)، والانحراف المعياري مقداره (0.90)، أما النسبة المئوية فوصلت إلى (83%)، مما يدل على الدور الكبير الذي تلعبه كل من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل ومحاربة البطالة في صفوف الخريجين وغيرهم، وإدماجهم في سوق العمل، وذلك من خلال رفع معدّل الاستثمار وفتح مشروعات جديدة بإمكانها استيعاب الأيدي العاملة بأعدادٍ أكبر.

وبالرجوع إلى الجدول السابق لمناقشة أعلى وأدنى فقرة في المحور من حيث المتوسط الحسابي والوزن النسبي، نجد أنّ الفقرة (توفر المشروعات الصغيرة والمتوسطة فرصة عمل دائم لك، وساعدت على خروجك من صفوف البطالة)، بمتوسط حسابي مقداره (5.39)، وانحراف معياري بلغ (0.90)، في حين كانت أدنى الفقرات (توفر المشروعات الصغيرة والمتوسطة رأس المال اللازم لتطوير مشروعك الحالي وقد تفتح الآفاق الجديدة لإنشاء مشروعات جديدة).

من خلال آراء المبحوثين واتجاهاتهم العالية والموافقة المرتفعة، نجد أنه يمكننا تلخيص محور خلق فرص عمل وتفسيره بالاستنتاجات الآتية:

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم الأدوات الاقتصادية الناجعة التي تضمن وضع حد لظاهرة تفشي البطالة في صفوف النساء في فلسطين وتحديداً في محافظة بيت لحم، وتُعزى هذه النتيجة إلى أنّ إنشاء هذه المشروعات من شأنه أنّ يؤمن فرصة عمل دائمة لصاحبة المشروع أولاً، كما يحتاج إلى تشغيل عدد من الأيدي العاملة، وبالتالي يحد ذلك من معدّل البطالة في صفوف غيرها من النساء، ويمد هذه الفئة بالدخل الشهري أو اليومي، ويرتبط ذلك ارتباطاً وثيقاً بمحور التمكين، إذ إنّ تحقيق الدخل، وتوفير فرص عمل مضمونة تضمن الخروج من دائرة الفقر والجوع، وتضمن المشاركة الفعالة في السوق، وتزيد من فرصة الادخار والاستثمار في مشروعات جديدة، وتفتح العديد من الآفاق الأخرى، مما يحقق ما يسمى بالتمكين الاقتصادي.

انفقت العديد من الدراسات السابقة التي تمّ تناولها في الفصل الثاني وبشدة مع استجابات المبحوثين

على محور خلص فرص العمل، حيث أكدت دراسة (شاهين، وآخرين، 2017) أنّ المشروعات الصغيرة تؤدي دوراً محورياً في زيادة عدد الوظائف بشكل عام وفي كافة القطاعات، وتعين على تعزيز قدرات النساء المالية وتعزز من انخراطهن في بيئة العمل المحلية، كما وانسجمت دراسة (العجمي، 2015) التي أكد فيها أنّ المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعتبر من أكثر الحلول الناجحة في مجال تأمين فرص عمل جديدة للنساء في البلدان العربية بشكل عام، وفي المملكة العربية السعودية، حيث أنّها قادرة على القضاء على البطالة، وعلى توفير الدخل المستمر اللازم للنساء، في حال إزالة القيود المختلفة الموجودة في المنطقة، كما وجاءت دراسة (عرجان، 2013) لتؤكد على كل ما سبق من حيث أنّ المشروعات الصغيرة العاملة في جنوب الضفة الغربية تحديداً تساهم بصورة مباشرة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال خلق فرص عمل جديدة للشابات، وخفض معدل الفقر في صفوفهن، كما وتعين على تحقيق الاكتفاء في بعض السلع، وتفسح المجال للنساء للمشاركة بشكل فعلي في عملية التنمية الشاملة، وهناك أيضاً مجموعة من الدراسات الأجنبية التي اتفقت مع ما سبق، مثل دراسة (Tabunan,2011) التي أكدت على دور هذه المنشآت في تعزيز فرص العمل في الدول النامية في آسيا، وخاصة في حال تمّ توفير التعليم والتدريب الكافي للنساء، لضمان نجاح تكاملي للعمل الريادي النسوي، وكذلك دراسة (Mohammed, 2007)، التي أظهرت دور المشروعات في تنمية رأس المال البشري، عن طريق توفير فرص العمل الذي يضمن العيش بكرامة في ماليزيا، مما التمكين وخاصة من الناحية الاقتصادية، ويساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي في المنطقة ككل.

الجدول رقم (3.4): الأوساط الحسابية، الانحرافات المعيارية، والأوزان النسبية لمحور

اتخاذ القرارات.

الدرجة	النسبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	محور اتخاذ القرارات	الرقم
مرتفعة جداً	88%	0.91	5.28	تزيد المشروعات الصغيرة والمتوسطة من قدرتك على اتخاذ القرارات المستقلة على كل من المستوى الشخصي والاجتماعي	11.
مرتفعة	86%	0.94	5.14	تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اتخاذك للقرارات السليمة والمدروسة، كونها تزيد من الخبرة لديك	12.
مرتفعة	83%	0.90	4.97	تحد المشروعات الصغيرة والمتوسطة من احتياجك للآخرين واعتمادك عليهم	13.
مرتفعة	82%	0.99	4.93	تزيد المشروعات الصغيرة والمتوسطة من قدرتك على تحمل المسؤولية	14.
مرتفعة	85%	0.73	5.08	الدرجة الكلية	

يوضح جدول رقم (3.4) المتوسطات الحسابية وكذلك الانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات المحور الثالث من أداة الدراسة المتعلقة باتخاذ القرارات، حيث تم ترتيب الفقرات ترتيباً تنازلياً تبعاً لترتيب درجات الوسط الحسابي، علماً أنّ الدرجة الكلية الواردة في الجدول تشير إلى أنّ اتجاهات الباحثين مرتفعة، حيث وصل المتوسط الحسابي لهذه الدرجة (5.28)، والانحراف المعياري (0.73)، أما الوزن النسبي (85%).

وبالرجوع إلى الجدول السابق لمناقشة أعلى وأدنى فقرة في المحور من حيث المتوسط الحسابي والوزن النسبي نجد أنّ الفقرة (تزيد المشروعات الصغيرة والمتوسطة من قدرتك على اتخاذ القرارات المستقلة على كل من المستوى الشخصي والاجتماعي)، بمتوسط حسابي بلغ (5.28) وانحراف معياري مقداره (0.91)، في حين كانت أدنى الفقرات (تزيد المشروعات الصغيرة والمتوسطة من قدرتك على تحمل المسؤولية)، بمتوسط حسابي يصل إلى (4.93) وانحراف معياري مقداره (0.99).

من خلال آراء المبحوثين واتجاهاتهم العالية، نجد أنه يمكننا تلخيص نتيجة مفادها أنّ المشروعات الصغيرة والمتوسطة تسهم بشكلٍ فعالٍ في تعزيز قدرة المرأة على صنع واتخاذ القرارات الحياتية المختلفة، وذلك على كافة الأصعدة، سواء الصعيد الشخصي أو المهني، الأمر الذي يزيد من استقلاليتها ويحد من اعتمادها الكلي على الآخرين حولها، كما ويقال إلى حدٍ كبير من القرارات الخاطئة ويزيد بالمقابل من قدرتها على صنع القرارات السليمة والمدروسة جيداً، وتعزو الباحثة ذلك إلى أنّ انخراط المرأة في تلك المشروعات، يزيد من ثقافتها بنفسها، ومن مستوى المعرفة والثقافة والوعي لديها، إذ تكتسب هذه الخبرات من التجارب الحياتية المختلفة التي تخوضها في سوق العمل، وتتسع أيضاً دائرة علاقاتها، كما ويعزز ذلك من مشاركتها في القرارات السياسية في المحيط الذي تعيش فيه، وذلك من خلال ممارسة حقها في التصويت والاقتراع، أو من خلال تقلد المناصب المختلفة في البلديات والجمعيات المختلفة، ويرتبط ذلك ارتباطاً وثيقاً بمحور التمكين السياسي والذاتي.

وقد اتفقت هذه النتيجة مع العديد من الدراسات، منها دراسة (أصالة، 2010)، التي تؤكد على دور هذه المشروعات في إدماج النساء في عملية صنع القرار، وفي تعزيز قدراتهن على اتخاذ القرارات المختلفة على الصعيد الشخصي، وزيادة القدرة لديهن على الحركة والتنقل بحرية وعلى تحمل المسؤولية، في ظل توفر التعليم والتأهيل والدخل المناسب لذلك، كما وأكد (الأحمد، 2016) في دراسته على أنّ هذه المشروعات قادرة على تعزيز قدرة النساء على اتخاذ القرارات، ليس فقط على الصعيد الشخصي فحسب، بل وعلى الصعيد السياسي، حيث تعزز فرصة وصول هؤلاء النساء إلى الوظائف العامة والمناصب العليا، وهناك بعض الدراسات الأجنبية التي اتفقت مع هذه النتيجة، يتمثل أبرزها في دراسة (Shukurana, Jamilu, 2016) التي تؤكد على دور هذه المشروعات في تحقيق التمكين الذاتي للنساء، وفي فتح الآفاق لهن في العديد من المجالات، وفي تعزيز القدرة على اتخاذ القرارات بحرية.

الجدول رقم (4.4): الأوساط الحسابية، الانحرافات المعيارية، والأوزان النسبية لمحور الثقة بالنفس.

الدرجة	النسبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	محور الثقة بالنفس	الرقم
مرتفعة جداً	90%	0.89	5.38	تعزز تجربتك الناجحة في إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة من ثقتك بنفسك	15.
مرتفعة جداً	88%	0.93	5.26	تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق ذاتك وكيانك	16.
مرتفعة	84%	1.12	5.05	تُظهر المشروعات الصغيرة والمتوسطة قدراتك وتبرز مهاراتك	17.
مرتفعة	83%	0.92	5.00	تحفز المشروعات الصغيرة والمتوسطة من قدرتك على التعبير عن رأيك وطرح وجهات النظر الخاصة بك بدون تردد أو خوف	18.
مرتفعة	82%	1.00	4.91	تعين المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تحقيق التكيف المجتمعي وتزيد من انخراطك في المجتمع المحيط بكل كفاءة	19.
مرتفعة	81%	0.97	4.88	تعمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تحقيق طموحاتك وأحلامك	20.
مرتفعة	77%	1.19	4.65	تسهل المشروعات الصغيرة والمتوسطة حرية الحركة والتنقل لديك	21.
مرتفعة	84%	0.76	5.02	الدرجة الكلية	

يوضح جدول رقم (4.4) المتوسطات الحسابية وكذلك الانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات المحور الرابع من أداة الدراسة المتعلقة بالثقة بالنفس، حيث تم ترتيب الفقرات ترتيباً تنازلياً تبعاً لترتيب درجات الوسط الحسابي، علماً أنّ الدرجة الكلية الواردة في الجدول تشير إلى أنّ اتجاهات المبحوثين مرتفعة ومرتفعة جداً، وقد وصل المتوسط الحسابي لهذه الدرجة (5.02)، والانحراف المعياري (0.76)، أما الوزن النسبي (84%).

وبالعودة إلى الجدول السابق لمناقشة أعلى وأدنى فقرة في المحور من حيث المتوسط الحسابي والوزن النسبي، نجد أنّ أعلى فقرة في المحور هي (تعزز تجربتك الناجحة في إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة من ثقتك بنفسك)، بمتوسط حسابي بلغ (5.38) وانحراف معياري (0.89)، في حين كانت أدنى فقرة في المحور (تسهل المشروعات الصغيرة والمتوسطة حرية الحركة والتنقل لديك)، بمتوسط حسابي مقداره (4.65) وانحراف معياري (1.19).

من خلال آراء المبحوثين واتجاهاتهم العالية والموافقة المرتفعة، نجد أنه يمكننا تلخيص محور الثقة بالنفس وتفسيره بالاستنتاجات الآتية:

إنّ انخراط النساء في العمل الريادي وفي المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص يزيد من الثقة بالنفس لديهن، إذ تنتج هذه الثقة عن احترام وتقدير الذات بعد تحقيق النجاحات المختلفة في هذا المجال، وبعد توفير دخل يضمن الحياة الكريمة ويحول دون التبعية الاقتصادية أو اللجوء لأي معيل لتأمين الاحتياجات الأساسية وغيرها، كما أنّ هذه المشروعات تحقق الطموحات المختلفة، وتحد من الشعور بالخوف من المبادرة والتجربة، مما يعزز من الإيمان بالنفس، مما يعين على تحقيق التمكين الذاتي والاجتماعي للنساء، ويعزز من الرضى عن النفس، وبالتالي نجد أنه يمكن تحقيق التمكين الذاتي للنساء عبر المشروعات الصغيرة نظراً لدورها في تعزيز الثقة بالنفس لدى هذه الفئة.

وتتفق مع هذه النتيجة العديد من الدراسات التي تم ذكرها سابقاً، منها الدراسة التي قامت بإعدادها (جمعية صاحبات الأعمال، 2010)، والتي أكدت على أنّ هناك علاقة طردية وثيقة بين كل من المشروعات الصغيرة وتمكين المرأة من الناحية النفسية، إذ إنّ امتلاكها لهذه المشروعات يزيد إلى حد كبير من الثقة بالنفس لديها، إلى جانب دراسة دراسة (الثلاثيني، 2015) التي ترى في المشروعات الصغيرة والمتوسطة فرصة واعدة جداً للتمكين الذاتي والاجتماعي والاقتصادي وكذلك الثقافي للمرأة، بحيث تعزز هذه المشروعات من إيمانها بقدراتها الذاتية، وتزيد من ثقتها بنفسها وقراراتها، وتحد من اعتمادها على الآخرين، وذلك نظراً لتوفر دخل شهري خاص بها، وجاءت دراسة (Akram, 2015) لتؤكد ما سبق، إذ اعتبرت المشروعات الصغيرة والمتوسطة أداة لتنمية الذات وتعزيز الثقة بالنفس لدى المرأة، وخاصة في حال تمّ إزالة كافة القيود التي تحول دون ذلك، مثل غياب الدعم الأسري والحكومي والمؤسساتي، وضعف التدريب والتعليم اللازم لإنشاء تلك المشروعات.

الجدول رقم (5.4): الأوساط الحسابية، الانحرافات المعيارية، والأوزان النسبية لمحور
المهارات الإدارية.

الرقم	محور المهارات الإدارية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	الدرجة
22.	تزيد المشروعات الصغيرة والمتوسطة الوعي والمعرفة لديك	5.43	0.84	91%	مرتفعة جداً
23.	تخلق المشروعات الصغيرة والمتوسطة المهارات القيادية لديك	5.19	0.93	87%	مرتفعة جداً
24.	تمنحك المشروعات الصغيرة والمتوسطة مهارات التفاوض والإقناع	5.12	0.96	85%	مرتفعة
25.	تزيد المشروعات الصغيرة والمتوسطة من قدرة النساء على المنافسة وتعزز روح التحدي لديك	5.09	1.04	85%	مرتفعة
26.	تعزز المشروعات الصغيرة والمتوسطة من فهمك لبيئة العمل بشكل سليم	5.07	0.83	84%	مرتفعة
27.	تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الروح الريادية لديك، وتجعلك قادرة على الإبداع والابتكار بشكل أكبر	5.02	0.89	84%	مرتفعة
28.	تعزز المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الخبرة المهنية لديك	5.02	0.96	84%	مرتفعة
29.	تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من مهاراتك الإدارية، كالخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة والمتابعة والتقييم	4.95	1.10	82%	مرتفعة
30.	تعزز المشروعات الصغيرة والمتوسطة مهارة إدارة الوقت لديك	4.83	1.16	80%	مرتفعة
31.	تزيد المشروعات الصغيرة والمتوسطة من قدرتك على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة	4.43	1.27	74%	مرتفعة
	الدرجة الكلية	5.01	0.72	84%	مرتفعة

يوضح جدول رقم (5.4) المتوسطات الحسابية وكذلك الانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات المحور الرابع من أداة الدراسة المتعلقة بالثقة بالنفس، حيث تم ترتيب الفقرات ترتيباً تنازلياً تبعاً لترتيب درجات الوسط الحسابي، علماً أنّ الدرجة الكلية الواردة في الجدول تشير إلى أنّ اتجاهات المبحوثين مرتفعة

ومرتفعة جداً، وقد وصل المتوسط الحسابي لهذه الدرجة (5.01)، والانحراف المعياري (0.72)، أما الوزن النسبي (84%) .

وبالعودة إلى الجدول السابق لمناقشة أعلى وأدنى فقرة في المحور من حيث المتوسط الحسابي والوزن النسبي، نجد أنّ أعلى فقرة في المحور هي (تزيد المشروعات الصغيرة والمتوسطة الوعي والمعرفة لديك)، بمتوسط حسابي (5.43)، وانحراف معياري (0.84)، في حين كانت أدنى فقرة (تزيد المشروعات الصغيرة والمتوسطة من قدرتك على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة) بمتوسط حسابي (4.43)، وانحراف معياري (1.27).

من خلال آراء الباحثين واتجاهاتهم العالية والموافقة المرتفعة، نجد أنه يمكننا تلخيص محور المهارات الإدارية وتفسيره بالاستنتاجات الآتية:

إنّ إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة يزيد من القدرات والمهارات الإدارية لدى صاحبات الأعمال، وخاصة المهارات القيادية، وتفسر الباحثة هذه النتيجة بأنه ينتج ذلك عن التجارب والخبرات المهنية المتعددة التي تمر بها هذه الفئة خلال فترة عملها في المشروعات، ابتداءً من التأسيس وصولاً للإنتاج والبيع مروراً بالبحث عن مصادر التمويل المختلفة وغيرها، إذ يساعد كل ما سبق على تعزيز الجانب الإداري والقيادي لديهن، علماً أنّ غياب هذه المهارات قد يكون سبباً رئيسياً في فشل إنشاء المشروعات الريادية النسوية، وبالتالي يجب حصول المرأة على التعليم والتدريب الكافي الذي يؤهلها للعمل بنجاح، ويجدر بالذكر أنّ هناك علاقة وثيقة بين كل من المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومحور التمكين الإداري للنساء.

وتتفق مع هذه النتيجة العديد من الدراسات التي تمّ تناولها في الفصل الثاني من هذه الدراسة، وهي دراسة (الثلاثيني، 2015) الذي أكد على أنّ هذه المشروعات تؤدي دوراً حيوياً في تعزيز كل من الابتكار والإبداع والمهارات القيادية للنساء، واتفق في ذلك مع دراسة (Akram, Shaheen, et al, 2015) في كشمير باكستان، والتي أشار فيها إلى أنّ هذه المشروعات تعزز الجانب القيادي لأصحابها، في حال إزالة القيود والمعوقات المفروضة عليهم وأهمها غياب عملية التدريب والتأهيل الإداري، وكذلك دراسة (زعر، 2013) التي اعتبرت المشروعات الصغيرة واملتوسطة طريقاً لكسب المهارات الإدارية المختلفة، كما واعتبرت هذه المهارات أساساً لنجاح المشروعات، وأنّ غيابها يؤدي إلى فشل العمل الريادي النسوي، وخاصة ضعف الهيكل التنظيمي الأساسي للعمل.

الجدول رقم (6.4): التحليل الوصفي: الأوساط الحسابية، الانحرافات المعيارية، والأوزان النسبية لمحور التمويل.

الرقم	محور التمويل	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	الدرجة
32.	تُمكن المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حصولك على الدعم الحكومي	3.84	1.77	64%	متوسطة
33.	تفتح المشروعات الصغيرة والمتوسطة الآفاق لك للحصول على منح لمشاريع خارجية ممولة	3.74	1.58	62%	متوسطة
34.	تسهل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مهمة حصولك على القروض من مؤسسات الإقراض	3.74	1.47	62%	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.78	1.51	63%	متوسطة

يُظهر الجدول رقم (6.4) المتوسطات الحسابية وكذلك الانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات المحور السادس من أداة الدراسة المتعلق بالتمويل، حيث تم ترتيب الفقرات ترتيباً تنازلياً تبعاً لترتيب درجات الوسط الحسابي، علماً أنّ الدرجة الكلية الواردة في الجدول تشير إلى أنّ اتجاهات الباحثين اتجه هذا المحور كانت متوسطة، وقد وصل المتوسط الحسابي لهذه الدرجة (3.78)، والانحراف المعياري (1.51)، أما الوزن النسبي فكان مقداره (63%).

وفيما يتعلق بأعلى وأدنى فقرة في المحور من حيث المتوسط الحسابي والوزن النسبي، نجد أنّ أعلى فقرة في المحور هي (تُمكن المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حصولك على الدعم الحكومي) بمتوسط حسابي (3.84) وانحراف معياري (1.77)، في حين كانت أدنى فقرة في المحور (تسهل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مهمة حصولك على القروض من مؤسسات الإقراض)، بمتوسط حسابي (3.74) وانحراف معياري بلغ (1.47).

تدل معطيات الجدول السابق أنّ استجابات الباحثين اتجه محور التمويل كانت الأدنى بشكل عام من بين جميع المحاور المطروحة في أداة الدراسة، إذ تشير المتوسطات الحسابية المذكورة إلى وجود تمويل ولكنه ليس بالشكل المطلوب والكافي لدعم المشروعات النسوية، حيث أكدت فئة كبيرة من النساء على غياب الدعم الحكومي لمشروعاتهن على اختلاف مجالاتها، وغياب شبه كلي للتمويل الخارجي لهذه المشروعات، علماً أنه يوجد عدد كافي من مؤسسات الإقراض في محافظة بيت لحم

التي تقدم المساعدة في هذا الجانب، إلا أنه يتعذر على النساء الاستفادة منها، وذلك نظراً لضعف قدراتهن المالية، وضعف القدرة على تسديد الدفوعات، وخاصة في ظل ارتفاع سعر الفائدة، وفي ظل صعوبة توفير الضمانات المطلوبة، مثل الكفلاء وغيرها، وتفسر الباحثة هذه النتيجة بأن النساء يصعب عليهن التعامل مع شروط مؤسسات التمويل المختلفة نظراً لضعف قدراتها المادية ونظراً لغياب دعم الأشخاص المحيطين بها وخاصة الكفلاء، علماً أنّ محور التمويل يرتبط بصورة مباشرة بالتمكين الاقتصادي.

وقد أجمعت معظم الدراسات التي تمّ تناولها في هذه الدراسة وخاصة الأجنبية منها، على عدم قدرة استفادة النساء من مصادر التمويل المتاحة في بلادهن، بما في ذلك دراسة (أبولحية، 2016)، وكذلك كل من دراسة (زعرى، 2013)، ودراسة (أصالة، 2010)، التي أشارت في مجملها إلى أنّ صعوبة الوصول لمصادر التمويل المناسب وغياب الدعم الحكومي تعد من أكثر المعوقات التي تحول دون إنشاء المشروعات النسوية أو تطويرها، ودراسة (العبدالله، 2017) التي تحدثت عن المستفيدين من قروض التنمية ودور هذه القروض في إنشاء مشروعات قادرة على الحد من البطالة ومن مشكلة الفقر في صفوف هؤلاء الأشخاص، إلى جانب كل من دراسة (الدماغ، 2010) الذي قام بتحليل دور التمويل في تنمية المشروعات الصغيرة في قطاع غزة على وجه التحديد، وأشار في نهاية الدراسة إلى أنّ هناك علاقة وثيقة جداً بين حجم التمويل الذي يتمّ تقديمه للنساء وبين عدد المشروعات النسوية في المنطقة، كما وأكد على أنّ ارتفاع سعر الفائدة لهذه المشروعات يمنع من الاستثمار ومن الاستفادة من برامج الإقراض المختلفة، إلى جانب الدراسة التي قدمها البنك الدولي (World bank, GPFI, 2011) والتي تتفق مع كلما سبق، وتقتصر العديد من السبل والتوصيات التي يمكن من خلالها الوصول إلى مصادر التمويل المناسب، وخاصة في ظل الدعم الحكومي والمؤسساتي لهذا الجانب.

الجدول رقم (7.4): التحليل الوصفي: الأوساط الحسابية، الانحرافات المعيارية، والأوزان النسبية لمحور المعوقات.

الدرجة	النسبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المعوقات	الرقم
مرتفعة	%85	1.14	5.11	تشكل صعوبة وصول النساء إلى مصادر التمويل عائقاً حقيقياً في وجه إقامة المشاريع	35.
مرتفعة	%82	1.21	4.93	هناك ضعف في التدريب والتأهيل الذي يمكن النساء من خوض تجربة العمل الريادي	36.
مرتفعة	%81	1.30	4.84	يشكل ارتفاع سعر الفائدة على القروض عائقاً أمام حصول النساء على التمويل اللازم	37.
مرتفعة	%80	1.18	4.81	يشكل الاحتلال الصهيوني عائقاً أمام نجاح المشروعات النسوية الصغيرة والمتوسطة	38.
مرتفعة	%78	1.46	4.71	تحول بعض العادات الاجتماعية دون انخراط النساء في المشروعات الصغيرة والمتوسطة	39.
مرتفعة	%78	1.27	4.71	تمنع المسؤوليات العائلية الواقعة على عاتق المرأة انخراطها في مجال العمل الريادي	40.
مرتفعة	%81	0.94	4.85	الدرجة الكلية	

يُظهر الجدول رقم (7.4) المتوسطات الحسابية وكذلك الانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات المحور السادس من أداة الدراسة المتعلقة بمحور المعوقات، حيث تم ترتيب الفقرات ترتيباً تنازلياً تبعاً لترتيب درجات الوسط الحسابي، علماً أنّ الدرجة الكلية الواردة في الجدول تشير إلى أنّ اتجاهات الباحثين اتجه هذا المحور كانت مرتفعة، وبالتالي يدل ذلك على وجود العديد من المعوقات التي تحول دون تمكين النساء عبر المشروعات المختلفة في محافظة بيت لحم، وقد وصل المتوسط الحسابي لهذه الدرجة (4.85)، والانحراف المعياري إلى (0.94)، أما الوزن النسبي فكان مقداره (%81).

وفيما يتعلق بأعلى وأدنى فقرة في المحور من حيث المتوسط الحسابي والوزن النسبي، نجد أنّ أعلى فقرة كانت عن محور التمويل وهي (تشكل صعوبة وصول النساء إلى مصادر التمويل عائقاً حقيقياً

في وجه إقامة المشاريع)، بمتوسط حسابي (5.11)، وانحراف معياري (1.14)، في حين كانت أدنى فقرة في المحور عن محور المسؤوليات العائلية (تمنع المسؤوليات العائلية الواقعة على عاتق المرأة انخراطها في مجال العمل الريادي)، بمتوسط حسابي مقداره (4.71)، وانحراف معياري (1.27)، وتدل هذه المعطيات على أنّ أكثر المعوقات التي تمنع النساء من التمكين عبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي غياب التمويل المناسب لذلك، في الوقت الذي تعد المسؤوليات العائلية الواقعة على عاتق المرأة أقل تأثيراً على هذا الجانب.

ونلاحظ من هذه النتيجة أنّ كافة المعوقات التي طُرحت في فقرات المحور موجودة بشكل فعلي وتحول دون تحقيق تمكين النساء على كافة الأصعدة عبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث إنّ هناك صعوبة في الحصول على التمويل المناسب بشروط ملائمة للمستفيدات، مما يمنعها من التفكير في تأسيس هذه المشروعات، ويحول دون تمكينها، كما أنّ هناك غياب واضح في برامج التأهيل والتدريب التي تعزز قدرات النساء الإدارية والقيادية والتي تعتبر شرطاً لنجاح العمل الريادي، وإنّ غياب هذه البرامج يؤدي إلى فشل المشروعات، كما وتختص فلسطين بمعيق آخر عن الدول الأخرى وهو الاحتلال الصهيوني الذي يشكل عائقاً أمام أي نشاط اقتصادي، ويعود ذلك للقيود والحوجز المفروضة على التجارة الداخلية والخارجية، وصعوبة التنقل بين المناطق، ومنافسة المنتجات والسلع الإسرائيلية لتلك المنتجة بأيدي فلسطينية من حيث الجودة، وفرض القيود على استيراد المواد الخام، وتصدير مخرجات هذه المشروعات.

أكدت العديد من الدراسات التي تم تناولها في الفصل الثاني على وجود مجموعة من القيود التي تشكل عائقاً حقيقياً أمام تمكين النساء في العديد من الدول حول العالم، بما في ذلك كل دراسة (الثلاثيني، 2015) والتي تحدثت عن العقبات التي تمنع النساء من امتلاك المشروعات، بما فيها غياب التمويل، ضعف الخبرة الإدارية والتسويقية لديهن، وصعوبة الشروط المفروضة من مؤسسات الإقراض، وغياب الدعم العائلي، كما وتواجه النساء مشكلة صعوبة التوفيق ما بين المسؤوليات الأسرية والعمل في المشروعات خارجاً، وتتفق الدراسة السابقة مع دراسة (Khatun, Kabir, 2014)، والتي تتحدث عن صاحبات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في بنغلادش، حيث رصدت هذه الدراسة المعوقات التي تواجه هذه الفئة وتحول دون تطور أعمالها، ومنها ضعف التمويل، الافتقار إلى المعرفة، ضعف الخبرات التكنولوجية، وكذلك دراسة (العبدالله، 2014) التي أكدت على أنّ الجانب الاجتماعي والثقافي وضعف التمويل والتأهيل من أهم معوقات الريادة النسائية في فلسطين، إلى جانب دراسة

(Tabunan,2011) التي أقرت بوجود العديد من القيود التي يجب إزالتها، ويتمثل أبرزها في كل من انخفاض مستوى التعليم والثقافة والخبرة العملية لدى النساء، وضعف الخبرات التسويقية، ونقص مصادر التمويل في أندونيسيا، وكذلك دراسة (Tabunan,2009) التي أكدت على وجود نفس المعوقات في الدول النامية الآسيوية، وهي انخفاض التعليم، ونقص رأس المال، وغياب الدعم الحكومي، وغياب الوعي الثقافي حول أهمية هذه المشروعات، وأوصت بضرورة منح النساء التعليم والتدريب الكافي لضمان الانخراط في العمل الريادي.

الجدول رقم (8.4): الأوساط الحسابية، الانحرافات المعيارية، والأوزان النسبية الكلية

لكافة مجالات الدراسة

الدرجة	النسبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المجال
مرتفعة	84%	0.74	5.03	تحقيق الدخل
مرتفعة	83%	0.90	5.01	خلق فرص العمل
مرتفعة	85%	0.73	5.08	اتخاذ القرارات
مرتفعة	84%	0.76	5.02	الثقة بالنفس
مرتفعة	84%	0.72	5.01	المهارات الإدارية
متوسطة	63%	1.51	3.78	التمويل
مرتفعة	81%	0.94	4.85	المعوقات
مرتفعة	82%	0.54	4.91	الدرجة الكلية

يوضح الجدول السابق أنّ أعلى درجات الموافقة كانت لصالح اتخاذ القرارات بوزن نسبي بلغ (85%)، ثم يليه إدرار الدخل بوزن نسبي (84%)، والثقة بالنفس (84%)، والمهارات الإدارية (84%)، ثم يليه خلق فرص العمل بنسبة (83%)، ثم المعوقات (81%)، وأخيراً التمويل (63%)، ويلاحظ أخيراً أنّ جميع الدرجات مرتفعة بوزن نسبي بلغ (82%).

3.4 القسم الثالث:

بناءً على خوضك تجربة إنشاء وإملاك المشروعات في محافظة بيت لحم، حسب

اعتقادك هل تسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تمكين المرأة؟

جدول رقم (9.4): إجابات أفراد العينة

الاجابة	العدد	النسبة
نعم	55	94.8
لا	3	5.2

يتضح من الجدول السابق أنّ أغلب المبحوثين يعتقدون أنّ المشروعات الصغيرة والمتوسطة تساهم بشكل كبير في تمكين النساء على كافة الأصعدة، وذلك بنسبة تصل إلى 94.8% من مجمل الإجابات، وقد جاء ترتيب أنواع التمكين الذي تحققه هذه المشروعات كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (10.4): ترتيب أنواع التمكين من حيث الأعلى للأدنى.

الترتيب	التمكين
الأول	اجتماعي
الثاني	اقتصادي
الثالث	الاداري
الرابع	الثقافي
الخامس	السياسي

من خلال الجدول السابق تبين أنّ ترتيب أنواع التمكين التي يتمّ تحقيقها من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة النسوية حسب آراء المبحوثين كان أولاً لصالح التمكين الاجتماعي، ثم التمكين الاقتصادي، ثم الإداري، ثم الثقافي، ليأتي التمكين السياسي في آخر مرتبة من الإجابات، ونفسر هذه النتيجة بأنّ المشروعات الصغيرة والمتوسطة تزيد من انخراط النساء في المجتمع المحيط، ويزيد من تكيف هذه الفئة مع الآخرين، ويضمن لهنّ بناء الانفتاح على العالم الخارجي وتكوين العلاقات المختلفة التي تفتح الآفاق على الصعيد الاجتماعي والمهني، كما وتحقق في المرتبة الثانية التمكين الاقتصادي بفضل توفير فرصة عمل مناسبة للنساء، وتزويدها بالدخل الثابت، وتوفير الأموال اللازمة

للدخار أو للاستثمار، وغيرها من المنافع الاقتصادية التي تقضي على الفقر والحاجة، وتضمن الاستقلالية الاقتصادية لها، ثم يأتي التمكين الإداري في المرتبة الثالثة، إذ إنّ خوض التجارب المختلفة في هذا العمل يعزز القدرات الإدارية مثل التخطيط والرقابة والتسويق والتنظيم والتسويق والقيادة وغيرها، أما على الصعيد الثقافي فتكتسب النساء الثقافة والمعرفة من خلال تعاملاتها المختلفة مع الآخرين على المستوى المهني، أما على الصعيد السياسي، فإن خروج المرأة من المنزل وانخراطها في سوق العمل يجعلها منتجة وفعالة، ويفتح لها الآفاق الأخرى في العديد من المجالات مثل المشاركة السياسية وغيرها.

1.3.4 هل يختلف دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تمكين النساء في فلسطين باختلاف (العمر، المؤهل العلمي، الحالة الاجتماعية، مكان السكن، طبيعة المشروع، ملكية المشروع، وعدد أفراد الأسرة) ؟

وقد انبثق عن هذا السؤال الفرضيات التالية: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.05$ فيما يتعلق بدور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تمكين النساء في فلسطين وذلك باختلاف كل من متغيرات (العمر، المؤهل العلمي، الحالة الاجتماعية، مكان السكن، طبيعة المشروع، ملكية المشروع، وعدد أفراد الأسرة).

وللتحقق من صحة الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في متوسطات دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تمكين النساء في فلسطين (العمر، المؤهل العلمي، الحالة الاجتماعية، مكان السكن، طبيعة المشروع، ملكية المشروع، وعدد أفراد الأسرة).

4.4 تقييم الاستبانة

يُبين الجدول التالي أسئلة تقييم الاستبانة، والتي تمّ تقسيمها إلى ثلاث أجزاء، منها الوقت المستغرق في الإجابة، ووضوح اللغة، ودرجة سهولة الأسئلة.

التقييم	العدد	النسبة
طويلاً جداً	3	5%
طويلاً	10	17%
مناسباً	45	78%

حيث يلاحظ من إجابات المبحوثين فيما يتعلق بالوقت المستغرق في الإجابة على الاستبانة شكلت الإجابة طويلاً جداً حوالي 5% من مجمل الإجابات، وطويلاً 17% منها، في حين اعتقد 78% من المبحوثين أنّ حجم الاستبانة والوقت المستغرق في إجابتها كان مناسباً، وبالتالي يدل ذلك على أنه لم يكن ثمة صعوبات في إجابة المبحوثين عن أداة الدراسة.

التقييم	العدد	النسبة
سهلة جداً	46	79%
سهلة	9	16%
صعبة	1	2%

أما فيما يخص اللغة المستخدمة في طرح محاور وفقرات الاستبانة، فقد شكلت الإجابة سهلة جداً نسبة 79% من إجمالي الإجابات، في حين اعتقد 16% من المبحوثين أنّ اللغة كانت سهلة، بينما وجد حوالي 2% منهم صعوبة في الإجابة عليها، مما يؤكد على سهولة اللغة المستخدمة في طرح الأسئلة.

التقييم	العدد	النسبة
غامضة	0	0%
مفهومة	52	90%
صعبة	3	9%

وأخيراً فيما يتعلق بوضوح الأسئلة المطروحة، فلم يجد أي من المبحوثين غموض في الأسئلة، وأجمع 90% منهم على أنها مفهومة، في الوقت الذي رأي 9% من المبحوثين أنّ هناك صعوبة في الإجابة عليها، مما يدل على إجماع المبحوثين على وضوح الأسئلة المطروحة في الاستبانة.

4.5 اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA)

جدول رقم (11.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق لدور

المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التمكين حسب المتغيرات الديمغرافية.

المتغير	قيمة ف	مستوى الدلالة	دالة / غير دالة
العمر	2.132	0.107	غير دالة
المؤهل العلمي	0.145	0.933	غير دالة
الحالة الاجتماعية	0.244	0.879	غير دالة

مكان السكن	0.973	0.412	غير دالة
طبيعة المشروع	0.320	0.811	غير دالة
ملكية المشروع	0.773	0.514	غير دالة
عدد أفراد الاسرة	0.185	0.906	غير دالة

نلاحظ مما سبق أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $0.05 \leq \alpha$ في دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تمكين النساء في فلسطين باختلاف (العمر، المؤهل العلمي، الحالة الاجتماعية، مكان السكن، طبيعة المشروع، ملكية المشروع، وعدد أفراد الأسرة).

جدول رقم (12.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في المحاور حسب متغير العمر.

مستوى الدلالة	ف	معدل المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات		
.320	1.195	.644	3	1.932	بين المجموعات	تحقيق الدخل
		.539	54	29.094	داخل المجموعات	
			57	31.025	المجموع	
.077	2.411	1.806	3	5.417	بين المجموعات	خلق فرص العمل
		.749	54	40.442	داخل المجموعات	
			57	45.859	المجموع	
**.043	2.905	1.391	3	4.173	بين المجموعات	اتخاذ القرارات
		.479	54	25.853	داخل المجموعات	

			57	30.026	المجموع	
** .043	2.905	1.518	3	4.554	بين المجموعات	الثقة بالنفس
		.523	54	28.217	داخل المجموعات	
			57	32.771	المجموع	
.989	.041	.022	3	.067	بين المجموعات	المهارات الإدارية
		.546	54	29.496	داخل المجموعات	
			57	29.563	المجموع	
** .046	2.851	5.908	3	17.724	بين المجموعات	التمويل
		2.073	54	111.918	داخل المجموعات	
			57	129.642	المجموع	
.191	1.640	1.392	3	4.175	بين المجموعات	المعوقات
		.849	54	45.840	داخل المجموعات	
			57	50.016	المجموع	
.107	2.132	.582	3	1.745	بين المجموعات	الدرجة الكلية
		.273	54	14.730	داخل المجموعات	
			57	16.475	المجموع	

** تدل على وجود فروق في المتوسطات، ونلاحظ مما سبق أنه وحسب اختبار شيفيه للمقارنات البعدية كافة الفروق كانت بين الفئة العمرية (30-39)، والفئة العمرية (40-49) لصالح الفئة من (40-49) سنة.

جدول رقم (13.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في
المحاور حسب متغير المؤهل العلمي.

مستوى الدلالة	ف	معدل المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات		
.968	.085	.048	3	.145	بين المجموعات	تحقيق الدخل
		.572	54	30.880	داخل المجموعات	
			57	31.025	المجموع	
.470	.855	.693	3	2.080	بين المجموعات	خلق فرص العمل
		.811	54	43.779	داخل المجموعات	
			57	45.859	المجموع	
.900	.194	.107	3	.321	بين المجموعات	اتخاذ القرارات
		.550	54	29.705	داخل المجموعات	
			57	30.026	المجموع	
.577	.666	.389	3	1.168	بين المجموعات	الثقة بالنفس
		.585	54	31.602	داخل المجموعات	
			57	32.771	المجموع	
.823	.303	.163	3	.489	بين المجموعات	المهارات الإدارية
		.538	54	29.074	داخل المجموعات	
			57	29.563	المجموع	
.646	.556	1.295	3	3.885	بين المجموعات	التمويل
		2.329	54	125.756	داخل المجموعات	
			57	129.642	المجموع	

** .017	3.713	2.851	3	8.554	بين المجموعات	المعوقات
		.768	54	41.462	داخل المجموعات	
			57	50.016	المجموع	
.933	.145	.044	3	.131	بين المجموعات	الدرجة الكلية
		.303	54	16.343	داخل المجموعات	
			57	16.475	المجموع	

** تدل على وجود فروق في المتوسطات، ونلاحظ مما سبق أنه وحسب اختبار شيفيه للمقارنات البعدية كافة الفروق كانت في التمويل بين كل من الدراسات العليا والدبلوم، لصالح درجة الدبلوم.

جدول رقم (14.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في

المحاور حسب متغير الحالة الاجتماعية.

مستوى الدلالة	ف	معدل المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات		
.869	.238	.135	3	.405	بين المجموعات	تحقيق الدخل
		.567	54	30.620	داخل المجموعات	
			57	31.025	المجموع	
.871	.236	.198	3	.594	بين المجموعات	خلق فرص العمل
		.838	54	45.265	داخل المجموعات	
			57	45.859	المجموع	
.466	.862	.457	3	1.372	بين المجموعات	اتخاذ القرارات
		.531	54	28.654	داخل	

					المجموعات	
			57	30.026	المجموع	
.212	1.550	.866	3	2.598	بين المجموعات	الثقة
		.559	54	30.172	داخل المجموعات	بالنفس
			57	32.771	المجموع	
.838	.283	.152	3	.457	بين المجموعات	المهارات الإدارية
		.539	54	29.106	داخل المجموعات	
			57	29.563	المجموع	
.233	1.470	3.263	3	9.790	بين المجموعات	التمويل
		2.219	54	119.852	داخل المجموعات	
			57	129.642	المجموع	
.838	.282	.257	3	.771	بين المجموعات	المعوقات
		.912	54	49.245	داخل المجموعات	
			57	50.016	المجموع	
.879	.224	.068	3	.203	بين المجموعات	الدرجة الكلية
		.301	54	16.272	داخل المجموعات	
			57	16.475	المجموع	

لا توجد أية فروق ذات دلالة بين المحاور حسب متغير الحالة الاجتماعية في أي من استجابات المبحوثين.

جدول رقم (15.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في المحاور حسب متغير مكان السكن.

مستوى الدلالة	ف	معدل المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات		
.429	.937	.512	3	1.536	بين المجموعات	تحقيق الدخل
		.546	54	29.490	داخل المجموعات	
			57	31.025	المجموع	
.141	1.895	1.456	3	4.368	بين المجموعات	خلق فرص العمل
		.768	54	41.491	داخل المجموعات	
			57	45.859	المجموع	
.175	1.714	.870	3	2.610	بين المجموعات	اتخاذ القرارات
		.508	54	27.416	داخل المجموعات	
			57	30.026	المجموع	
.432	.931	.537	3	1.612	بين المجموعات	الثقة بالنفس
		.577	54	31.159	داخل المجموعات	
			57	32.771	المجموع	
.678	.509	.271	3	.813	بين المجموعات	المهارات الإدارية
		.532	54	28.750	داخل المجموعات	
			57	29.563	المجموع	
.636	.571	1.330	3	3.989	بين المجموعات	التمويل
		2.327	54	125.653	داخل المجموعات	
			57	129.642	المجموع	

.478	.839	.742	3	2.227	بين المجموعات	المعوقات
		.885	54	47.788	داخل المجموعات	
			57	50.016	المجموع	
.412	.973	.282	3	.845	بين المجموعات	الدرجة الكلية
		.289	54	15.630	داخل المجموعات	
			57	16.475	المجموع	

لا توجد أية فروق ذات دلالة بين المحاور حسب متغير مكان السكن، علماً أنّ العينة تم توزيعها على مجموعة من المشروعات داخل محافظة بيت لحم، بما في ذلك المدينة، القرى، المخيمات، وكذلك الأرياف.

جدول رقم (16.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في

المحاور حسب متغير طبيعة المشروع.

مستوى الدلالة	ف	معدل المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات		
.199	1.605	.847	3	2.540	بين المجموعات	تحقيق الدخل
		.528	54	28.485	داخل المجموعات	
			57	31.025	المجموع	
.899	.195	.164	3	.491	بين المجموعات	خلق فرص العمل
		.840	54	45.368	داخل المجموعات	
			57	45.859	المجموع	
** .036	3.054	1.452	3	4.355	بين المجموعات	اتخاذ القرارات
		.475	54	25.671	داخل المجموعات	

			57	30.026	المجموع	
.353	1.109	.634	3	1.902	بين المجموعات	الثقة بالنفس
		.572	54	30.869	داخل المجموعات	
			57	32.771	المجموع	
.616	.603	.319	3	.958	بين المجموعات	المهارات الإدارية
		.530	54	28.606	داخل المجموعات	
			57	29.563	المجموع	
.443	.910	2.079	3	6.236	بين المجموعات	التمويل
		2.285	54	123.406	داخل المجموعات	
			57	129.642	المجموع	
.240	1.446	1.239	3	3.718	بين المجموعات	المعوقات
		.857	54	46.298	داخل المجموعات	
			57	50.016	المجموع	
.811	.320	.096	3	.288	بين المجموعات	الدرجة الكلية
		.300	54	16.187	داخل المجموعات	
			57	16.475	المجموع	

** تدل على وجود فروق في المتوسطات، ونلاحظ مما سبق أنه وحسب اختبار شيفيه للمقارنات البعدية كافة الفروق كانت بين كل من القطاع الصناعي والخدماتي، لصالح القطاع الخدماتي.

جدول رقم (16.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في
المحاور حسب متغير ملكية المشروع.

مستوى الدلالة	ف	معدل المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات		
.205	1.579	.834	3	2.503	بين المجموعات	تحقيق الدخل
					داخل المجموعات	
					المجموع	
.991	.037	.031	3	.093	بين المجموعات	خلق فرص العمل
					داخل المجموعات	
					المجموع	
.601	.627	.337	3	1.011	بين المجموعات	اتخاذ القرارات
					داخل المجموعات	
					المجموع	
.333	1.162	.662	3	1.987	بين المجموعات	الثقة بالنفس
					داخل المجموعات	
					المجموع	
.258	1.382	.703	3	2.108	بين المجموعات	المهارات الإدارية
					داخل المجموعات	
					المجموع	
.707	.466	1.090	3	3.270	بين المجموعات	التمويل
					داخل المجموعات	
					المجموع	
.281	1.308	1.129	3	3.388	بين المجموعات	المعوقات
					داخل المجموعات	
					المجموع	
.514	.773	.226	3	.678	بين المجموعات	الدرجة الكلية
					داخل المجموعات	
					المجموع	

لا توجد أية فروق ذات دلالة بين المحاور حسب متغير ملكية المشروع أيضاً.

جدول رقم (17.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في

المحاور حسب متغير عدد أفراد الأسرة.

مستوى الدلالة	ف	معدل المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات		
.745	.412	.231	3	.694	بين المجموعات	تحقيق الدخل
		.562	54	30.331	داخل المجموعات	
			57	31.025	المجموع	
.791	.348	.290	3	.869	بين المجموعات	خلق فرص العمل
		.833	54	44.990	داخل المجموعات	
			57	45.859	المجموع	
.465	.865	.459	3	1.376	بين المجموعات	اتخاذ القرارات
		.531	54	28.649	داخل المجموعات	
			57	30.026	المجموع	
.378	1.051	.602	3	1.807	بين المجموعات	الثقة بالنفس
		.573	54	30.963	داخل المجموعات	
			57	32.771	المجموع	
.789	.351	.188	3	.565	بين	

					المجموعات	المهارات الإدارية
		.537	54	28.998	داخل المجموعات	
			57	29.563	المجموع	
.821	.306	.723	3	2.170	بين المجموعات	التمويل
		2.361	54	127.472	داخل المجموعات	
			57	129.642	المجموع	
.239	1.447	1.240	3	3.721	بين المجموعات	المعوقات
		.857	54	46.294	داخل المجموعات	
			57	50.016	المجموع	
.906	.185	.056	3	.168	بين المجموعات	الدرجة الكلية
		.302	54	16.307	داخل المجموعات	
			57	16.475	المجموع	

لا توجد أية فروق ذات دلالة بين المحاور حسب متغير عدد أفراد الأسرة.

كما ونبرر إجماع نسبة كبيرة من المبحوثين على إجابات متقاربة، وعدم وجود فروقات كبيرة بينهم في العديد من المحاور، إلى أن المبحوثين يعيشون ضمن نطاق حدود المنطقة نفسها، ليس فقط ضمن دولة فلسطين، بل داخل نطاق محافظة بيت لحم على وجه التحديد، أي ضمن منظومة علاقات اجتماعية واحدة وعادات وتقاليد مشتركة، كما ويعانون من نفس المعوقات والقيود المفروضة عليهم، بما فيها كل من الإحتلال الاسرائيلي، وصعوبة الوصول إلى مصادر التمويل المختلفة، وغيرها، إضافةً إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة الناجحة التي يعمل بها المبحوثين بالطبع تعود عليهم جميعاً بالعديد من المنافع، وتحسن ظروفهم على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، إذ تدرّ عليهم

دخل بشكل مستمر، وتخرجهم من صفوف البطالة المتفشية في المنطقة، كما وتعزز قدراتهم الذاتية والإدارية، الأمر الذي يفسر إجماعهم على هذه المحاور في التحديد بغض النظر عن اختلاف المتغيرات الديمغرافية.

6.4 تحليل الانحدار على مراحل (Step Wise Regression)

الفرضية الرئيسية: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$ بين دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتمكين النساء في فلسطين

للتحقق من صحة الفرضية تم استخدام اختبار معادلة خط الانحدار التدريجي لقياس العلاقة بين دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تمكين النساء في فلسطين.

Model Summary								
النموذج	معامل الارتباط	قيمة R^2	المعدل R^2	التغير	Sig. F	B		
				في قيمة R^2				Change
1	.794 ^a	.630	.623	.630	.000	.250	المهارات الإدارية	
2	.890 ^b	.793	.785	.163	.000	.100	خلق فرص العمل	
3	.925 ^c	.855	.847	.062	.000	.150	تحقيق الدخل	
4	.952 ^d	.907	.900	.052	.000	.075	التمويل	
5	.971 ^e	.942	.937	.035	.000	.175	الثقة بالنفس	
6	.997 ^f	.993	.993	.051	.000	.150	المعوقات	
7	1.000 ^g	1.000	1.000	.007	.000	.100	اتخاذ القرارات	

أظهرت نتائج الجدول السابق أن المهارات الإدارية كانت أكثر المحاور تأثيراً بميل خط انحدار مقداره (0.250)، أي أنه كلما زاد المهارات الإدارية بمقدار وحدة زاد الدور بمقدار (0.250) وحدة،

وبالتالي أثرت على تمكين المرأة بنسبة 63%، ثم تلاها محور خلق فرص العمل بمقدار وحدة، وبالتالي زاد الدور بمقدار (0.10) وحدة بنسبة 16.3%، فيما كانت نسبة التفسير للمحورين 78.5% وتلا ذلك تحقيق الدخل زاد المهارات الإدارية بمقدار وحدة، وزادت الدور بمقدار (0.15) وحدة بنسبة 6.2% وفسرت معاً ما مقداره 85.5% من التباينات في تمكين المرأة، وكذلك محور التمويل بنسبة 5.2% والثقة بالنفس بنسبة 3.5% فيما كانت من أقل المحاور تأثيراً هي المعوقات بنسبة 5.1%، ثم محور اتخاذ القرارات بنسبة 0.7%.

الفصل الخامس

ملخص النتائج والاستنتاجات والتوصيات

1.5 مقدمة

يهدف هذا الفصل إلى استعراض أهم وأبرز النتائج التي تمّ التوصل إليها بعد عمليات جميع البيانات، وتحليلها، واختبار فرضيات الدراسة، والوقوف على الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تمكين النساء في فلسطين، وفي منطقة بيت لحم على وجه التحديد، إذ سيتمّ بعد ذلك تقديم التوصيات المقترحة، في ضوء نتائج الدراسة والاستنتاجات التي تمّ التوصل إليها بناءً على ذلك، لتحقيق غاية هذا البحث.

2.5 ملخص النتائج والاستنتاجات

بعد إجراء هذه الدراسة والتي هدفت إلى إظهار الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في تمكين النساء في فلسطين، وفي محافظة بيت لحم تحديداً، تمّ التوصل إلى الاستنتاجات والنتائج الآتية:

❖ أظهرت أبرز النتائج التي تمّ التوصل إليها في هذه الدراسة، أنّ التمكين الاقتصادي يرتبط بصورة مباشرة بكل من محور تحقيق الدخل الثابت والمستمر، وكذلك خلق فرص العمل ومحاربة البطالة، ومحور التمويل، وبناءً عليه نستنتج أنّ أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة يولوا أهمية كبيرة لهذه العوامل لضمان تحقيق جانب التمكين الاقتصادي، من منطلق أنّ هذه العوامل تجعل منهم عنصراً اقتصادياً منتجاً ومفيداً في سوق العمل والمجتمع على حدٍ سواء، كما ويرفع من المستوى المعيشي لدى عائلاتهم ويزيد من معدّل الرفاهية لديهم، عن طريق توفير فرص عمل مضمون ودائم لهذه الفئة، كما أنّ توفر مصادر التمويل المناسبة يرفع معدّل الاستثمار لديهم، ويفتح الباب لإنشاء مشروعات أخرى، عن طريق توفير رأس المال المناسب لذلك.

- ❖ بينت نتائج الدراسة أنّ محور اتخاذ القرارات وخاصة على كل من الصعيد الأسري والاجتماعي كان الأكثر تأثيراً على التمكين الاجتماعي، وأنّ المشروعات الصغيرة والمتوسطة من شأنها أنّ تعزز العلاقات الاجتماعية، وتزيد من تكيف المرأة في المحيط الذي تعيش فيه.
- ❖ أظهرت نتائج الدراسة أنّ التمكين الإداري يرتبط بصورة مباشرة بمحور المهارات الإدارية، وبناءً عليه نستنتج أنّ أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة يولوا أهمية كبيرة لهذا العامل الذي يضمن تزويد النساء بالفهم الصحيح لبيئة الأعمال، مما يعزز الروح الريادية والإبداع والابتكار لديهن، كما ويزود هذه الفئة بالعمليات الإدارية الأساسية بما فيها التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة، وتحمل المسؤولية وغيرها، كما ويتأثر بمحور اتخاذ القرارات، إذ إنّ المشروعات الصغيرة والمتوسطة ترفع من مستوى الوعي والخبرة لدى النساء، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على قدرتهن على اتخاذ القرارات السليمة على الصعيد المهني.
- ❖ بينت نتائج الدراسة أنّ التمكين الذاتي يمكن تحقيقه باكتساب المهارات الذاتية والسلوكية المختلفة، وارتبط بشكل وثيق بمحور الثقة بالنفس، إذ تولي صاحبات المشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم لهذا العامل، لضمان الإيمان بالذات، وزيادة القدرة على التعبير عن الرأي ووجهات النظر.
- ❖ أظهرت النتائج التي تمّ التوصل إليها أنّ التمكين السياسي يتأثر بعدة محاور ذات أهمية بالنسبة لصاحبات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، منها اتخاذ القرارات، الثقة بالنفس، وزيادة الوعي والمعرفة والخبرة في الحياة.
- ❖ وأخيراً، بينت النتائج أنّ هناك العديد من المعوقات التي تحول دون تحقيق النساء لأهدافهن في إنشاء مشروعات ناجحة أو في تطوير أعمالهن الحالية.

3.5 التوصيات

- تسهيل وصول النساء لمصادر التمويل المختلفة.
- تعزيز البيئة القانونية والتشريعية التي تضمن حماية المشروعات النسوية، وإنشاء حاضنات أعمال لحل المشكلات المختلفة، مثل التسويق، الإنشاء والتأسيس، التراخيص وغيرها.
- وضع خطط وحملات لتقديم التدريب والتأهيل الإداري والمهاراتي اللازم للنساء، وتقديم المعرفة

اللازمة لهن للانخراط في العمل الريادي.

- وأخيراً يوصى بزيادة البحث العلمي في الأراضي الفلسطينية، خاصة في ما يتعلق بالأثر التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحديدًا تلك التي تديرها المرأة الفلسطينية.

الدراسات المستقبلية

ولأن هذه الدراسة ركزت بصورة مباشرة على الدور الذي تقوم به المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تمكين النساء في فلسطين، وقد ركزت على هذا الجانب فقط، لا بد من إجراء دراسات تتحدث عن سبل توفير مصادر التمويل الداعمة للمشروعات النسوية، ودور هذه المشروعات في التنمية الاقتصادية والحد من البطالة، وغيرها من الدراسات التي تساعد صناع القرار على دعم هذا الجانب وتطويره، للتمكن من جني ثماره مستقبلاً.

المصادر والمراجع

القران الكريم (سورة إبراهيم: 7).

المراجع باللغة العربية

- 1) أبو لحية، أ. (2016): "معرفة دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي لذوي الاعاقة في فلسطين"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- 2) الأحمد، و. (2016): "التمكين السياسي للمرأة العربية" دراسة مقارنة"، مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة، الرياض، السعودية.
- 3) الأسرج، ح. (2009): "دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية في الدول العربية"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات.
- 4) أسعد، ي. (2014): "مشاريع تمكين المرأة درع اقتصادي من نهش المجتمع". تقرير منشور، صحيفة الحدث الفلسطينية، رام الله، فلسطين.
- 5) اسماعيل، د. (2005): "المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية بين الشكل والمضمون" مجلة الحوار المتدمن، العدد 960.
- 6) أيهم، أ. (2008): "التمكين الاقتصادي للمرأة كمدخل للتمكين الاجتماعي". ورقة عمل، النادي السرياني الأرثوذكسي، سوريا.
- 7) برنوطي، س. (2005): "إدارة الأعمال الصغيرة أبعاد للريادة"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- 8) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2010): "الثروة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية، ترجمة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الولايات المتحدة الأمريكية"، الولايات المتحدة الأمريكية.
- 9) بن منصور، أ، وآخرون. (2005): "المساهمة الاقتصادية للمرأة في المملكة العربية السعودية، مقدمة في منتدى الرياض الاقتصادي الثاني مساهمة المرأة السعودية في الاقتصاد في السعودية"، ورقة عمل، الرياض، المملكة العربية السعودية.

- (10) بن منظور، م. (2010): "معجم لسان العرب"، دار صار، بيروت، لبنان.
- (11) بكارتر، خ. (2002): "بما يخص قدرتك على القيادة في المجتمع"، مركز الكتبي للبحوث والتدريب، عمان، الأردن.
- (12) ثابت، ن. (2004): "تمكين المرأة ودورها في عملية التنمية: دراسة اجتماعية بمدينة القاهرة"، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة.
- (13) الثلاثيني، د. (2015): "النساء الريديات في قطاع غزة، الفرص والعقبات"، دائرة الاقتصاد والعلوم السياسية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- (14) الجليلي، ر. (2008): "تمكين المرأة: المؤشرات والأبعاد التنموية"، المعهد العربي للتخطيط الكويتي، العدد 73، الكويت.
- (15) الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال أصالة. (2010): "التمكين الاقتصادي للمرأة الفلسطينية في الضفة الغربية"، دراسة بحثية، رام الله، الضفة الغربية، فلسطين.
- (16) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2003): "مسح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، رام الله، فلسطين.
- (17) الحسيني، ف. (2006): "إدارة المشروعات الصغيرة - مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز"، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن.
- (18) حلس، ر. (2016): "التمكين الاقتصادي للمرأة الفلسطينية وآليات التدخل". تقرير منشور، مجلة الاقتصادي، فلسطين.
- (19) الحموري، أ. (2016): "دور المشروعات الصغيرة في تعزيز مشاركة المرأة في تنمية المجتمعات المحلية في المملكة العربية السعودية"، جامعة الأمير سطاتم بن عبد العزيز، السعودية.
- (20) الخاروف، أ. (2013): "مؤشرات تمكين المرأة اقتصاديا في الأردن تقدم تمكين المرأة الاقتصادي بين الكم والنوع"، الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، عمان، الأردن.
- (21) الخاروف، أ. الحديدي، س. (2011): "مشروع ازدهار النساء التنموي وعلاقته بتمكين المرأة الأردنية: دراسة تقييمية"، عمان، الأردن.

- 22) الدماغ، ح. (2008): "دور التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة"، الصغيرة"، دراسة تطبيقية على المشاريع النسائية الممولة من مؤسسات الإقراض NGOs، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، قطاع غزة، فلسطين.
- 23) زعرب، ز. (2013): " المعوقات الإدارية التي تواجه أصحاب المشاريع التجارية الصغيرة في قطاع غزة"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- 24) الزيادي، م. (2010): "دور المشروعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة في الأردن"، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، الأردن.
- 25) سلامي، م، ببة، إ. (2013): "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر"، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
- 26) شاهين، أ، وآخرون. (2017): " دور المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية في مدينة نابلس"، بحث منشور، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- 27) شلهوب، ه. (2015): "دراسة مسحية من وجهة نظر أعضاء مجلس الشورى وعينة من الهيئة التدريسية في الجامعات السعودية"، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، السعودية.
- 28) الصوراني، أ، وآخرون. (2005): "المنشآت الصغيرة في فلسطين: واقع ورؤية نقدية"، وزارة الاقتصاد الوطني، رام الله، فلسطين.
- 29) العابدين، أ. (2004): "منشآت الأعمال الصغيرة هل هي السبيل إلى تنمية اقتصادية شاملة"، مجلة الاقتصادي، عدد147، سوريا.
- 30) عامر، س. (2007): "دور المؤسسات النسوية في التخطيط التنموي في الأراضي الفلسطينية". رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية- نابلس، فلسطين.
- 31) عبدالله، س، حناوي، م. (2014): "سياسات تطوير مشاركة المرأة في ريادة الأعمال في فلسطين"، معهد الدراسات الاقتصادية الفلسطيني، رام الله، فلسطين.

32) العبدالله، ي. (2017): " دور المشاريع الصغيرة في الحد من الفقر و البطالة للمستفيدين من قروض صندوق التنمية والتشغيل"، بحث منشور، كلية الزرقاء الجامعية، جامعة البلقاء التطبيقية، إربد، عمان.

33) العجمي، م. (2015): " المشاريع النسائية الصغيرة ودورها في حل مشكلة البطالة في المملكة العربية السعودية"، بحث منشور، جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية، عدد 1، السعودية.

34) العرجان، خ. (2015): "دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية في محافظتي الخليل وبيت لحم"، رسالة ماجستير، جامعة الخليل، الخليل، فلسطين.

36) عطيان، نصر. (2009): "مشاكل المنشآت الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة في فلسطين"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله، فلسطين.

37) علي، ع. (2007). "التنمية وتمكين المرأة في الدول العربية"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

38) القرشي، م. (2005): "الاقتصاد الصناعي"، الطبعة الأولى. دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

39) قزاز، ه، مرار، ش. (2005): " صاحبات الأعمال الفلسطينيات"، رام الله، فلسطين.

40) الكرام، ج. (2004): "العمل التطوعي"، المركز الثقافي الأمريكي، عمان، الأردن.

41) كعبان، ن. (2016): "المرأة الفلسطينية والاقتصاد"، تقرير منشور، قسم الخطط الاقتصادية، وزارة شؤون المرأة، رام الله، فلسطين.

42) محمد، ك. (2012): "تمكين المرأة"، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر المرأة في العمل الخيري والتطوعي، الكويت، 15-18 نوفمبر/ كانون أول.

43) مرتجى، س. (2004): "المشروعات الصغيرة والمتوسطة: المفهوم والمشكلات وإطار التطوير، بحث مقدم إلى ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الإشكاليات وآفاق التنمية"، القاهرة، مصر.

44) مكحول، ب. (2005): "منشآت الأعمال الصغيرة في شمال فلسطين، الواقع والاحتياجات"، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله، فلسطين.

45) منتدى الأعمال الفلسطيني. (2014): "المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين". تقرير، مركز الدراسات والأبحاث، فلسطين.

46) اليعقوب، ت. (2004): "ثقة الموظف بالمدير ودورها في إدراكه للتمكين في القطاع الحكومي: دراسة ميدانية من وجهة نظر الموظفين في وزارة الصناعة والتجارة والمؤسسات العامة التابعة لها"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

47) النمروطي، خ، صيدم، أ. (2012): "البطالة ودور المشاريع الصغيرة في علاجها"، مؤتمر الشباب والتنمية الفلسطيني، غزة، فلسطين.

48) الوندائي، ن. (2008): "أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وسبل النهوض بها في العراق"، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد السادس، عدد 3، العراق.

المصادر الأجنبية

1) Akram, S, Shaheen, I. (2015): "SOCIO-ECONOMIC EMPOWERMENT OF WOMEN THROUGH MICRO ENTERPRISES: A CASE STUDY OF AJK", Kashmir, Pakistan.

2) Arab world. (2012): "EMPOWERING WOMEN-LED SMES: ECONOMIC DEVELOPMENT AND THE NEW ARAB WORLD", Issues Paper, Available.

3) Hatten, T. (2011): "Small Business Management: Entrepreneurship and Beyond", South-Western Cengage Learning.

- 4) Kamau, L. (2017): **“Women empowerment through enterprise development: Determinants of growth for women owned small to medium enterprises in Nairobi country”**, Kenya, Vol.(2).
- 5) Keskg, H, Genturk, C, & Sungur, O. (2010) **“The Importance of SMEs in Developing Economies”**.
- 6) Khatun, F, Kabir, F. (2014): **“Women SME Entrepreneurs in Ensuring Women empowerment in Bangladesh: A Study on Women SME Entrepreneurs in Bangladesh”** American International Journal of Research in Humanities, Bangladesh, Vol.(1).
- 7) Kulkarni, V. (2011): **“Women’s Empowerment and Microfinance: An Asian Perspective Study. Occasional Paper International Fund for Agricultural Development”**, no.(13).
- 8) Malhorta, A, mather, M. (1997) **“Do schooling and work empower women in developing countries? Gender and domestic decisions in srilanka**, sociological fourm.
- 9) Mason, K, Smith, H. (2000): **“versus wives frilling goals and use of contraception: The influence of gender context five Asian countries”**, Demography.
- 10) Mohammed, K. (2014): **“Small Business entrepreneurships: Managing related risk for financing”** Search Master, Jordan.
- 11) Mohammed, N. (2007): **“SMEs: Building Blocks for Economic Growth”**, Report, Department of Statistics, Malaysia.

- 12) Morshedul, H, Mahfuza, I, & Golam, M. (2011): **“Women Empowerment or Autonomy: A Comparative View in Bangladesh”**, Bangladesh e-Journal of Sociology, no.(26), Vol.(8).
- 13) Myslini, G. Kacani, K. (2016): **“Impact of SME’s in economic growth in Albania”**, European journal of sustainable development, Albania.
- 14) Reynolds, P. (2016): **“Global entrepreneurship monitor”**, UK, London.
- 15) Saunders, M, Lewis, PH. Thornhill, A. (2012): **“Research Methods for business Students Fifth Edition”**. Printed and bound by Rotolito Lombarda, Italy.
- 16) Shackleton, V. (1995): **“Business Leadership”**, London.
- 17) Shukurana, Jamilu. (2017): **“Challenges and prospects of women empowerment in small scale enterprises in yobe of state of Nigeria”**, Journal of business and economic development, vol. (2).
- 18) SPSS Inc. (2016): **SPSS FOR WINDOWS – Statistical package for the social sciences. Chicago, USA.** (www.spss.com).
- 19) Stirr, T.(2003): **“Fundamental of empowerment”**, Grimsby Ontario, Canada.
- 20) Sultana, A. (2015): **“Promoting Women’s Entrepreneurship through SME: Growth and Development in the context of Bangladesh”**, Faculty of Business Administration, University of Science and Technology Chittagong.

- 21) Tambunan, T. (2009): **“Women entrepreneurship in Asian developing countries: Their development and main constraints”**, Center for Industry, University of Trisakti, Jakarta, Indonesia.
- 22)) Tambunan, T. (2011): **“Development of small and medium enterprises in a developing country: The Indonesian case”**, Center for Industry, University of Trisakti, Jakarta, Indonesia.
- 23) University of Dhaka. (2013): **“Small and Medium Enterprises and Women Empowerment: A Study of Women Entrepreneurs in Dhaka City”**, no.(5644), Department of Sociology, University of Dhaka, Dhaka.
- 24) World bank, (2010): **“Small and medium enterprises across the globe : a new database”**.

ملحق (1.1): كتاب تسهيل مهام للطالب

بسم الله الرحمن الرحيم

معهد التنمية المستدامة
Institute of Sustainable Development

جامعة القدس
AL-QUDS UNIVERSITY

التاريخ: 26/6/2018

الموضوع: لمن يهمة الامر

تحية طيبة وبعد،،

يفيد برنامج التنمية المستدامة - بناء مؤسسات وتنمية موارد بشرية - جامعة القدس - بأن الطالبة
رزان خالد محمد صلاح ورقمها الجامعي " 21511030 " .

هي إحدى طلبة معهد التنمية المستدامة المنتظمين في جامعة القدس تقوم بعمل بحث عن:

* اثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تمكين المرأة في فلسطين *

وطيه يرجى مساعدتها بالحصول على المعلومات اللازمة لهذه الدراسة، علماً بأن المعلومات والبيانات
التي ستحصل عليها الطالبة ستعامل بسرية تامة ولأغراض البحث فقط.

وتفضلوا بقبول الاحترام

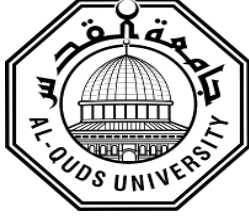
د. عزمى الأطرش
مدير معهد التنمية المستدامة

Jerusalem - Abu Deis
Tel / Fax: 009722790345
P.O.Box: 51000, 20002

القدس- لوبس
تلفاكس: 009722790345
ص.ب: 51000 لوبس

ملحق (1.2): رسالة طلب تحكيم أداة الدراسة (الاستبانة)

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج الماجستير في بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية

حضرة الدكتور المحترم

الموضوع: رسالة طلب تحكيم أداة الدراسة (الاستبانة)

تحية طيبة وبعد،،،

تقوم الباحثة بإعداد دراسة بعنوان: " المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تمكين النساء في فلسطين"، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية، وعليه يرجى من حضرتكم قراءة فقرات الاستبانة المرفقة، واختيار الإجابة التي تعكس الواقع الفعلي بكل دقة، علماً بأنّ المعلومات التي سيتمّ الحصول عليها من خلال هذه الاستبانة سيتم التعامل معها بسرية تامة، وسيتمّ استخدامها لأغراض البحث العلمي فقط لا غير.

شاكراً حسن تعاونكم

الدكتور المشرف: د. إبراهيم محمد عوض

إعداد الطالبة: رزان خالد صلاح

ملاحظة: نود إعلامكم أنّ هذه الاستبانة ستستغرق من وقتكم 10 دقائق فقط

(ملحق): قائمة أعضاء لجنة تحكيم أداة الدراسة (الاستبانة).

1. أ. زياد قنام/ جامعة القدس أبو ديس.
2. أ. صباح اخميس/ جامعة القدس أبو ديس.
3. الدكتور محمد زواهره/ جامعة القدس بيت لحم.

ملحق (1.3): الاستبانة أداة الدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج الماجستير في بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية

تحية طيبة وبعد،،،

تقوم الباحثة بإعداد دراسة بعنوان: " المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تمكين النساء في فلسطين، دراسة حالة محافظة بيت لحم"، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية، وعليه يرجى من حضرتكم قراءة فقرات الاستبانة المرفقة، واختيار الإجابة التي تعكس الواقع الفعلي بكل دقة، علماً بأن المعلومات التي سيتم الحصول عليها من خلال هذه الاستبانة سيتم التعامل معها بسرية تامة، وسيتم استخدامها لأغراض البحث العلمي فقط لا غير.

شاكرة حسن تعاونكم

الدكتور المشرف: د. إبراهيم محمد عوض

إعداد الطالبة: رزان خالد صلاح

ملاحظة: نود إعلامكم أنّ هذه الاستبانة ستستغرق من وقتكم 10 دقائق فقط

القسم الأول: البيانات الشخصية حول صاحب المشروع

يرجى وضع علامة (x) أمام الإجابة التي تنطبق عليك .

العمر	<input type="checkbox"/> 20 - 29	<input type="checkbox"/> 3 - 39	<input type="checkbox"/> 4 - 49	<input type="checkbox"/> 5 فما فوق
المؤهل العلمي	<input type="checkbox"/> ثانوي	<input type="checkbox"/> دبلوم	<input type="checkbox"/> بكالوريوس	<input type="checkbox"/> دراسات عليا
الحالة الاجتماعية	<input type="checkbox"/> عزباء	<input type="checkbox"/> متزوجة	<input type="checkbox"/> مطلقة	<input type="checkbox"/> أرملة
مكان السكن	<input type="checkbox"/> مدينة	<input type="checkbox"/> قرية	<input type="checkbox"/> ريف	<input type="checkbox"/> مخيم
طبيعة المشروع	<input type="checkbox"/> صناعي	<input type="checkbox"/> خدماتي	<input type="checkbox"/> تجاري	<input type="checkbox"/> زراعي
ملكية المشروع	<input type="checkbox"/> فردي	<input type="checkbox"/> عائلي	<input type="checkbox"/> شراكة	<input type="checkbox"/> غير ذلك
عدد أفراد الأسرة	<input type="checkbox"/> 3 - 5	<input type="checkbox"/> 6 - 8	<input type="checkbox"/> 8 - 1	<input type="checkbox"/> 10 فما فوق

القسم الثاني: فقرات الاستبانة يرجى قراءة الفقرات الآتية بعناية، والإجابة عنها بوضع إشارة (x) حول الإجابة التي ترينها مناسبة.

الرقم	الفقرات	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	أبداً	لا أعلم
	تحقيق الدخل (وهو تلك الآلية التي يتم بموجبها تزويد النساء بمصدر دخل دائم، الأمر الذي يضمن تأمين الاحتياجات الأساسية لهذه الفئة، بما في ذلك المأكل والملبس والسكن وغيره).						
1	تؤمن المشروعات الصغيرة والمتوسطة دخل شهري مناسب لتلبية احتياجاتك الأساسية وبعض لكُماليات						
2	تزيد المشروعات الصغيرة والمتوسطة من مدخراتك السنوية وتؤمن لك مستقبلك						
3	تعزز المشروعات الصغيرة والمتوسطة حرية الإنفاق لديك						
4	تجعل المشروعات الصغيرة والمتوسطة منك عنصراً منتجاً لا مستهلكاً						

						تجعل المشروعات الصغيرة والمتوسطة منك عنصراً مفيداً في سوق العمل	5
						تحسن المشروعات الصغيرة والمتوسطة المستوى المعيشي لعائلتك	6

الرقم	الفقرات	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	أبداً	لا أعلم
<p>خلق فرص العمل (يتمثل ذلك في الحد قدر الإمكان من مشكلة البطالة، وذلك من خلال توفير فرص العمل الفعلي لمن هو مؤهل ولديه رغبة بذلك).</p>							
7	توفر المشروعات الصغيرة والمتوسطة فرصة عمل دائم لك، وساعدت على خروجك من صفوف البطالة						
8	تزيد المشروعات الصغيرة والمتوسطة من معدّل الاستثمار لديك						
9	تتيح المشروعات الصغيرة والمتوسطة الفرصة لإيجاد بيئة عمل مناسبة لك كإمرأة						
10	توفر المشروعات الصغيرة والمتوسطة رأس المال اللازم لتطوير مشروعك الحالي وقد تفتح الآفاق الجديدة لإنشاء مشروعات جديدة						

الرقم	الفقرات	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	أبداً	لا أعلم
<p>اتخاذ القرارات (أحد المهارات الشخصية والعقلية التي يتم من خلالها اختيار ما هو أنسب بين مجموعة من الخيارات المتاحة لحل قضية معينة، بما يتناسب مع الأهداف المراد تحقيقها).</p>							
11	تزيد المشروعات الصغيرة والمتوسطة من قدرتك على اتخاذ القرارات المستقلة على كل من المستوى الشخصي والاجتماعي						

						تحد المشروعات الصغيرة والمتوسطة من احتياجاتك للآخرين واعتمادك عليهم	12
						تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اتخاذك للقرارات السليمة والمدروسة، كونها تزيد من الخبرة لديك	13
						تزيد المشروعات الصغيرة والمتوسطة من قدرتك على تحمل المسؤولية	14

الرقم	الفقرات	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	أبداً	لا أعلم
الثقة بالنفس (أي احترام الذات والإيمان الكافي بالقدرات الذاتية والمهارات الشخصية، وامتلاك القدرة على التعبير عن النفس بكل وضوح). فصل بين الجدولين							
15	تعزز تجربتك الناجحة في إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة من ثقتك بنفسك						
16	تحفز المشروعات الصغيرة والمتوسطة من قدرتك على التعبير عن رأيك وطرح وجهات النظر الخاصة بك بدون تردد أو خوف						
17	تعين المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تحقيق التكيف المجتمعي وتزيد من انخراطك في المجتمع المحيط بكل كفاءة						
18	تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق ذاتك وكيانك						
19	تعمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تحقيق طموحاتك وأحلامك						
20	تُظهر المشروعات الصغيرة والمتوسطة						

						قدراتك وتبرز مهاراتك	
						تسهل المشروعات الصغيرة والمتوسطة حرية الحركة والتنقل لديك	21

الرقم	الفقرات	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	أبداً	لا أعلم
المهارات الإدارية (امتلاك المهارات الإدارية والقيادية المختلفة التي تمكن الشخص من العمل بكفاءة وتساعد على تحقيق الأهداف المختلفة).							
22	تزيد المشروعات الصغيرة والمتوسطة الوعي والمعرفة لديك						
23	تعزز المشروعات الصغيرة والمتوسطة من فهمك لبيئة العمل بشكل سليم						
24	تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الروح الريادية لديك، وتجعلك قادرة على الابداع والابتكار بشكل أكبر						
25	تمنحك المشروعات الصغيرة والمتوسطة مهارات التفاوض والإقناع						
26	تعزز المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الخبرة المهنية لديك						
27	تزيد المشروعات الصغيرة والمتوسطة من قدرتك النساء على المنافسة وتعزز روح التحدي لديك						
28	تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من مهاراتك الإدارية، كالتخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة والمتابعة والتقييم						
29	تخلق المشروعات الصغيرة والمتوسطة المهارات القيادية لديك						
30	تعزز المشروعات الصغيرة والمتوسطة مهارة إدارة الوقت لديك						

						تزيد المشروعات الصغيرة والمتوسطة من قدرتك على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة	31
--	--	--	--	--	--	--	----

الرقم	الفقرات	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	أبداً	لا أعلم
التمويل (وهو عبارة عن الحصول على التمويل النقدي اللازم لإنشاء المشروعات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة والعمل على تطويرها).							
32	تُمكن المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حصولك على الدعم الحكومي						
33	تفتح المشروعات الصغيرة والمتوسطة الآفاق لك للحصول على منح لمشاريع خارجية ممولة						
34	تسهل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مهمة حصولك على القروض من مؤسسات الإقراض						

الرقم	الفقرات	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	أبداً	لا أعلم
المعوقات (وتتمثل في جملة التحديات والقيود التي تقف في وجه تحقيق الأهداف المختلفة، وتحول دون الوصول إلى النتائج المرجوة).							
35	تشكل صعوبة وصول النساء إلى مصادر التمويل عائقاً حقيقياً في وجه إقامة المشاريع						
36	هناك ضعف في التدريب والتأهيل الذي يمكن النساء من خوض تجربة العمل الريادي						
37	تحول بعض العادات الاجتماعية دون انخراط النساء في المشروعات الصغيرة والمتوسطة						

						يشكل الاحتلال الصهيوني عائقاً أمام نجاح المشروعات النسوية الصغيرة والمتوسطة	38
						يشكل ارتفاع سعر الفائدة على القروض عائقاً أمام حصول النساء على التمويل اللازم	39

القسم الثالث

بناءً على خوضك تجربة إنشاء وامتلاك المشروعات في محافظة بيت لحم، حسب اعتقادك هل تسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تمكين المرأة ؟

لا نعم

إذا كانت الإجابة نعم، أرجو ترتيب أنواع التمكين التي تسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيقها ابتداءً من الأعلى للأدنى: (التمكين الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي، الذاتي، الإداري).

✓
✓
✓
✓

إذا كانت الإجابة لا، ما هي الأسباب التي تقف وراء ذلك؟

تقييمك للاستبانة

1	احتاجت منك الاستبانة وقتاً	طويلاً جداً	طويلاً	مناسباً
2	اللغة المستخدمة في الاستبانة	سهلة جداً	سهلة	صعبة
3	درجة وضوح الأسئلة	غامضة	مفهومة	صعبة

هل هناك أية أسئلة أخرى قد تُفيد الدراسة، غير مدرجة ضمن أسئلة الاستبانة؟ إن وجدت أرجو التكرم
بذكرها.

.....
.....
.....
.....

مع جزيل الشكر

فهرس الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
99	كتاب تسهيل مهام للطالب	1.1
100	رسالة طلب تحكيم أداة الدراسة (الاستبانة)	1.2
102	الاستبانة أداة الدراسة	1.3

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
7	نموذج الدراسة	1.1
8	رسم مخطط هيكللي للإطار النظري	1.2
28	رسم توضيحي للعلاقة الطردية بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتمكن المرأة من إعداد الباحثة	1.3

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
46	الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة	(1.3)
52	نتائج معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لأداة الدراسة بأبعادها المختلفة.	(2.3)
56	الأوساط الحسابية، الانحرافات المعيارية، والأوزان النسبية لكافة فقرات محور تحقيق الدخل.	(1.4)
58	الأوساط الحسابية، الانحرافات المعيارية، والأوزان النسبية لمحور خلق فرص العمل.	(2.4)
61	الأوساط الحسابية، الانحرافات المعيارية، والأوزان النسبية لمحور اتخاذ القرارات.	(3.4)
62	الأوساط الحسابية، الانحرافات المعيارية، والأوزان النسبية لمحور الثقة بالنفس.	(4.4)
64	الأوساط الحسابية، الانحرافات المعيارية، والأوزان النسبية لمحور المهارات الإدارية.	(5.4)
66	التحليل الوصفي: الأوساط الحسابية، الانحرافات المعيارية، والأوزان النسبية لمحور التمويل.	(6.4)
68	التحليل الوصفي: الأوساط الحسابية، الانحرافات المعيارية، والأوزان النسبية لمحور المعوقات.	(7.4)
71	الأوساط الحسابية، الانحرافات المعيارية، والأوزان النسبية الكلية لمجالات الدراسة	(8.4)
71	إجابات أفراد العينة	(9.4)
72	ترتيب أنواع التمكين من حيث الأعلى للأدنى.	(10.4)
74	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق لدور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التمكين حسب المتغيرات الديمغرافية.	(11.4)
75	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في المحاور	(12.4)

	حسب متغير العُمر.	
76	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في المحاور حسب متغير المؤهل العلمي.	(13.4)
78	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في المحاور حسب متغير الحالة الاجتماعية.	(14.4)
79	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في المحاور حسب متغير مكان السكن.	(15.4)
81	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في المحاور حسب متغير طبيعة المشروع.	(16.4)
82	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في المحاور حسب متغير ملكية المشروع.	(16.4)
83	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في المحاور حسب متغير عدد أفراد الأسرة.	(17.4)

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	إقرار	أ
	شكر و عرفان	ب
	مصطلحات الدراسة	ت
	ملخص الدراسة باللغة العربية	ث
	ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية	ج
الفصل الأول: خلفية الدراسة		
1.1	مقدمة	1
2.1	مشكلة الدراسة	2
3.1	أهمية الدراسة	3
4.1	فرضيات الدراسة	4
5.1	أهداف الدراسة	5
6.1	حدود الدراسة	5
7.1	هيكلية الدراسة	6
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة		
المبحث الأول: المشروعات الصغيرة والمتوسطة		
1.2	المقدمة	9
2.2	المشروعات الصغيرة	10
3.2	المشروعات المتوسطة	12
3.2.1	معايير تحديد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين	12
4.2	أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة	13
5.2	المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين	15
5.2.1	تحديات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين	16
6.2	المبحث الثاني: تمكين المرأة	
6.2.1	مفهوم التمكين	18
6.2.2	تمكين المرأة	20
6.2.3	مؤشرات تمكين المرأة	21

22	تصنيفات تمكين المرأة	6.2.4
26	واقع المرأة في العالم العربي	6.2.5
28	واقع تمكين المرأة في فلسطين	6.2.7
28	مناقشة فرضيات الدراسة مع الإطار النظري	7.2
30	الدراسات السابقة	8.2
30-34	الدراسات الفلسطينية	8.2.1
34-36	الدراسات العربية	8.2.2
37-41	الدراسات الأجنبية	8.2.3
41-42	التعقيب على الدراسات السابقة	8.2.4
42-43	أوجه التميز للدراسة الحالية	8.2.5
الفصل الثالث: منهجية وإجراءات الدراسة		
44	المقدمة	1.3
44	منهج الدراسة	2.3
45	مصادر جمع البيانات	3.3
45	مجتمع الدراسة	4.3
45	عينة الدراسة	5.3
47	الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة	6.3
49	أداة الدراسة	7.3
51	أسلوب وأداة جمع البيانات (إدارة الاستبانة)	8.3
51	صدق أداة الدراسة (الاستبانة)	9.3
51	ثبات أداة الدراسة	10.3
52	المعالجة الإحصائية	11.3
53	الأساليب الإحصائية	12.3
55-54	عرض متغيرات الدراسة	13.1
الفصل الرابع: نتائج الدراسة		
56	مقدمة	1.4
56	تحليل الإحصاء الوصفي لفقرات الاستبانة	2.4
71	القسم الثالث من أداة الدراسة	3.4
73	تقييم الاستبانة	4.4

74	اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA)	5.4
86	تحليل الانحدار على مراحل (Step Wise Regretion)	6.4
الفصل الخامس: ملخص النتائج والاستنتاجات والتوصيات		
87	مقدمة	1.5
87	ملخص النتائج والاستنتاجات	2.5
88	التوصيات	3.5
90	الدراسات المستقبلية	
91	المصادر والمراجع	
109	فهرس الملاحق	
110	فهرس الأشكال	
111	فهرس الجداول	